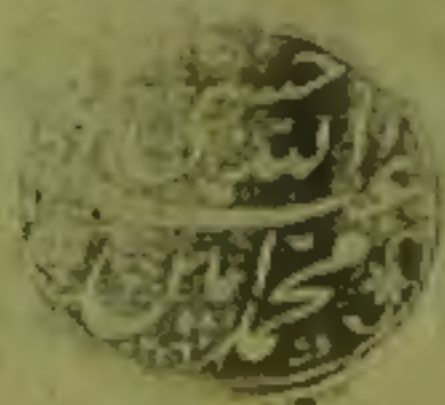


حاشية
عبد الوهاب على الشريعة

الملك محمد بن عبد الله
الحاجي بشير اغا دار السعادة الكنتفة
تستأجر وخمسة
وما يتوكل



هذه النسخة الجيدة من وقف حضرت مولانا صاحب الحبرات
وهو اغا دار السعادة الحاج بشير وقفه للخير الكنتفة من هو على كل حال
حرره القصر العالي محمد امين الكنتفة من هو على كل حال
عمارة



٤٢١

Süleymaniye Kütüphanesi	
Kisim	Hacı Beşir Ağa
Yer	
Eski Kayıt	421



الحمد لله الذي بصرنا بنور الهداية والتوفيق وبهتارنا سلوك منا هيج النقص
والصدق والصلوة على نبيه الهادي إلى سواء الطريق وعلى آله وصحبه
الفاضلين بفيضان التحقيق **وبعد** فقد سألني فرقة من خلائق رافقة
من خلائق اخواني ان اشرح لهم الرسالة الشمسية واحقق فيه القواعد
المنطقية وافضل مجلاتها الآتية وابتين مبرهاها الخفية واجيب
قداح النظر في شرح الفاضل المحقق والخير المحدث قطب الحكمة والدين
الرازي شكر الله مساعجه وقرن بالافاضة آباءه ولباليه وافضل
ما اجمعه بقدر الاستطاعة وابتين الامه بمبلغ البصانة وانفتح ما اطلب
فرط شغفه بالايضاح وكسهم ما وقع فيه من التسامح بالافضاح فاجبتهم
الى ملتهم مع قلة البصانة وشرحتها على وفق مقترحاتهم مع قصور الباع
في الصناعة والله سبحانه وتعالى التوفيق والهداية وعليه التوكل في البراية
والنهاية وهو حسبي ونعم الوكيل **قال** الحمد لله الذي ابدع نظام الموجود
واخترع ما هيأت الاشياء بمقتضى الجود وانت بقدرته انواع الجواهر
العقلية وافاض برحمته محركات الاجرام الفلكية والصلوة على ذوات

الانفس القدسية المزهبة عن الكدورات الانسية خصوصاً على سيدنا
محمد صاحب الآيات والمعجزات وعلى آله التابعين المحجج والقياسات **ابعد**
فلما كان بانفاق اهل العقل واحاطوا في ذوى الفضل ان العلوم سبيلها
اليقينية على المطالب واهل المناقب وان صاحبها اشتهر في الانحاص
البشرية ونفسه اسرع انقلا بالعقول الملكية وكان الاطلاع على دقائقها
والاحاطة بكنه حقائقها لا يمكن الا بالعلم الموسوم بالمنطق اذ به يعرف
صحيحها من سقيمها وغتها من سمينها فاشترى من سواد طيف الحق
وامتاز بتأسيده من بين كافة الخلق ومال الى جنبه الداني والقاصي
والفلج بمنا بعة المطيع والعاصي وهو المولى القدر القاصي المعظم العالم
الفاضل المنعم المحسن الحبيب النسب ذو المناقب والمفاخر شمس الحكمة والدين
بها الاسلام والمسلمين ملجأ الصدور والافاض قدوة الكابر والامثال
قطب الدين الاعلى فلما المعلى محمد بن المولى الصدر المعظم الحبيب الاعظم
مستور الافاق آصف الزمان ملك وزراء المشرق والمغرب صاحب
ديوان الممالك بها الحق والدة والدين علماً الاسلام والمسلمين قطب الملوك
والسلطين محمد ادام الله ظلالها وضاعف جلالها الذي مع حدائنه سنه
فاز بالسعادات الابدية والكرامات السرمدية وانقص بالفضائل الجميلة
والخصائل الحميدة بتجريد كتاب جامع لقواعد حاوية لاصوله وضوابطه
فبادرت الى مقتضى اشارته وشرعت في ثبته وكتابه معتز ما ان لا اخل
لشيء يعتز به على زيادات شريفة ونكته لطيفة من غدي غيبه تابع
لاحد من الخلائق بل بحق الصريح الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا
من خلفه وسميته بالرسالة الشمسية في القواعد المنطقية **قول**



لما انعم الله تعالى عليه بافضة نفسه الناطقة المحتجة بالعلوم والمعارف التي
 تأليف هذه الرسالة اثر من آثارها وفيض من انوارها وكان من شكر
 المنعم واجبا صار بحمد الله سبحانه اداء الحق شي من ذلك والآفاق التوفيق بالحمد
 والافتقار عليه ايضا مما يقتضي شكرا وبتهم جرا فلا تفتي لحقة قوة الخامد والاباح
 ايجاد شي غير مسبوق بمادة ولا زمان وكذا الانشاء فتويعا بل التكوين يكونه
 مسبوقا بالزمان ونظام الوجود هي سلسلة الممكنات التي اولها جوهر
 عقلي ابداعي وهو العقل الاول وهناك الوجود في غاية الشرف والكمال
 ويهبط منها اخذ في النقص الى ان يبلغ غايته اعني يهبط الى العناصر ثم يعود
 منها احدا في الكمال الى ان يبلغ غايته اعني الجوهر العقلي الاحد في الذم هو
 نفس الناطقة المحتجة بصور الكائنات بالفعل كالعقل الاول فكما بدأكم
 تعودون واطلق الابداع على ايجاد ونظام الوجود ونظر الى المجموع المستمر
 على المادة والزمان والحوادث يستغنى ان يكون مسبوقا بمادة وزمان واراد
 بالاختراع مطلق الابداع ويشمل الامور المادية وغيره والجود صفة له تعالى
 وهي مبدأ افادة ما ينبغي لمن ينبغي للعوض ولا لغرض فلو وهب الكتاب
 لمن لا يليق به او وهب شي لمن يليق به لكن يستعيب ولو مدحنا وثنا
 لم يكن جودا وايجادا والحوادث امر لائق لا يعود ونفقه الى الواجب تعالى
 وتقدس فيكون من محض الجود والنوع الجواهر العقلية هي العقول العشرة
 المختلفة بالانواع المنخفضة في الاشخاص وايجاد مثل هذه الموجودات
 الكاملة بالعقل البرية عن القوة والنقص من كمال القدرة والاحرام الفلكية
 هي الاجسام التي فوق العناصر من الافلاك والكواكب ومحركاتها هي
 جواهر مجردة في ذواتها متعلقة بالافلاك لتكون مبادي حركاتها

ويقال لها النفوس الناطقة العقلية ولما كانت هي سببا لحركة الافلاك
 التي هي سبب لحدوث الحوادث في عالم الكون والنفس ليست امر الانشا في معناه
 ويستعد بذلك لترتيب معاده ويحد كل مركب كماله الا انشأ به كانت افاضتها
 من محض الرحمة اعني ارادة الخير والنفع للغير وتخصيص العقول والنفوس السامية
 بالذكر للشرف والتعظيم ثم لما كانت استفاضة الطالب واستفاضة الطالب
 مبنية على مناسبة ما بين المفيض والمستفيض وملائمة ما بين المفيد والمستفيد
 وكان المفيض والمفيد في غاية النفوس والمستفيض في غاية التعلق وجب
 التوسل في ذلك بمتموسط ذي جهتين لب تفيض جهة تجرده عن الواجب
 وتفيض جهة تعلقه عن الطالب فلا جرم اردوا حمد الله تعالى بالصلوة على
 النبي عليه السلام اعني الدعاء له والثناء عليه وكذا آله واصحابه بالنسبة
 اليه والنفس القرسية هي التي لها ملكة استحصال جميع ما يمكن للنوع دفعة
 او قريبا من ذلك على وجه يقيني وهما نهاية الحس وذلك بحسب انفسها
 بالجواهر العقلية وتنزها عن الكدورات البشرية مثل الميل الى اللذات
 والشهوات الحسية والتمسك بالباطيل والردائل الدنية والمخبرات
 امور غريبة خارقة للعادة واخية الى الخير والسعي مقرونة بدعوى النبوة
 والآيات اعلم من ذلك **قال** ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة
 معقما بحسب التوفيق من واهب العقل ومتوكلا على جوده المفيض للخير
 والعدل انه خير موفق ومعين **اقول** ابواب المنطق على ما استقر عليه
 زاي الجمهور تسعة الاول الكليات الثنا في التعريفات والثالث القضايا
 والرابعة القياس والواحدة والخامس البرهان وما يشمل على بحث اجزاء
 العلوم والسادس الجدل والسابع الخطابة والثامن المغالطة والتاسع

التاسع الشعر وجعل بعضهم بحث الالفاظ بابا آخر فصا عشرة **والتاسعة**
 اخلاوا بالانسان الجنس مع عظم قدرها وطولها في العكس والتلازم
 والافرنات مع قلة جدواها وحرارة الابواب ببيانها في المنطق
 والحاجة اليه وموضوعه لما سيجي فالمصنف رحمه الله تعالى رتب كتابه
 على مقدمة لبيا الامور الثلاثة وثلاث مقالات اولها بالبحث الالفاظ
 والكليات والتعريفات وثانيها بالبحث القضايا واحكامها وثالثها
 للقياس ولو احقه وخاتمة ثلاث رات الى الصناعات الخمس ما يليق بها
 ووجه ضبطه ان المذكور فيه ان كان خارجا عن ابواب المنطق ومقاصده
 فهي المقدمة ولان كان البحث عن المفردات فهي المقالة الاولى والآفاق
 كانت عن المركبات غير المقصودة بالذات فهي المقالة الثانية والآفاق
 عن المركبات المقصودة باعتبار الصورة فهي المقالة الثالثة والآفاق
 الخاتمة وما قبل آية البحث عن المركبات المقصودة ان كان باعتبار الصورة
 فهي المقالة الثالثة وان كان باعتبار المادة فهي الخاتمة مشعر بان الخاتمة
 مقصورة على مراد الالفة وليس كذلك بل تشمل على اجزاء العلوم ايضا
 على انه جعل مورد القسمة بالبحث ان يعلم في المنطق وكون المقدمة من هذا
 القبيل محل نظر ثم ترتيب المصنف ليس كما ينبغي لانه جعل بحث الالفاظ
 في مقالة المفردات مع شمول المفرد والمركب وجعل المقصود بالذات
 وغيره من المركب مقالتين ومن المفرد مقالة واحدة **فاما** المقدمة
 ففيها بحث الاول في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه **اقول** مقدمة الكتاب
 ما يذكر فيه قبل الشروع في المقاصد لارتباطها فيه وهرتها امور ثلثة
 الاول بيان الحاجة الى المنطق على معرفة غايته ومنفعته ان في بيان

اعنى نفسه بما يعي جميع مقاصده على وجه يتميز عما عداه الثالث بيان موضوعه
 اعنى تعيين ما به يتميز هذا العلم في نفسه عن العلوم الاخر يحصل له اسم واحد
 على الافراد فان تمايز العلوم في ذواتها ليس بحسب تمايز الموضوعات
 حتى لو لم يكن لهذا موضوع مغاير لموضوع ذاك بالذات او بالاعتبار لم يكونا
 علمين ولم يصح تفرعها لوجهين مختلفين لان العلم عبارة عن جميع ما يبحث فيه
 عن الاعراض الذاتية للموضوع باعتبار واحد ووجه ارتباط المقاصد
 بالامور الثلاثة ان كل علم في كثرة تضبطها جهة واحدة باعتبار ما يتعدى
 واحدا وجهة الوحدة التي له في نفسه وبالنظر الى ذاته هو مشترك بجميع كثرة
 في كونها باحثة عن الاعراض الذاتية للموضوع وقد تتبعها جهتا اخرى من
 الوحدة كمالغاية او كونه الة لشيء آخر وكذا ذلك وتعرفه باعتبار الجهة
 الاولى يكون حرا وبغير ما رسما ومن حق كل طالب كثرة تضبطها جهة واحدة
 ان يعرفها او لا يتلك الجهة حتى يا من من فوات شئ مما يعنيه وصف المهمة
 الى ما لا يعنيه وان تعرف غايتها ومنفعتها ليزداد حدة اوشا ولا يكون
 نظره عبثا وضلا ذكر صاحب ايساغوجي في آخر كتابه انه يذكر في العلم
 غاياته لئلا يكون النظر عبثا ومنفعة ليشط الناظر على الاقدام فيه فجعل
 المقدمة بحثين احدهما لبيا جهة الوحدة الذاتية والاخر للعرضية وقدم
 لكونه اوضح واسبق الى الذهن وذكر فيه بيا الحاجة لكونه مما ينساق الى
 بيا الماهية ولذا قدمه في الثالث ونبه على انه المقصود الاصل هو بيا الماهية
 بتقدمه في الذكر حيث قال الاول في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه هذا
 هو التحقيق في وجه تصدير الكتب بتعريف العلم وغايته وموضوعه واما
 ما ذهب اليه الشارحون من انه المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم

ووجه التوقف اما على تصور العلم برسمه فليكن السلب على بصيرة في طلبه
لاحاطة بجميع المسائل اجابا حتى ان كل مسألة ترد عليه يعلم انها من ذلك
العلم واما بيان الحاجة فليكن طلبه بحث واما على بيان الموضوع فليتم
العلم المطلوب عنده ويكون على بصيرة في طلبه ففقه نظر لانه المعلوم من
توقف الشرع على الشيء انه لا يمكن الشرع بدونه واما ان سنا ما ذكرنا
نزل على التوقف بهذا المعنى الا يرى ان كثير من الطالبين يحصل كثير من العلم
الآلية كالنجوم وغيره مع انه هول عن رسومها وغاياتها ولان كون الطالب
على بصيرة فليس له معنى يحصل يقتضي الاقتصار على ما قصده وعلى هذا
لا يصح نفسية مقدمة بما يتوقف عليه الشرع ببصيرة ولان تمايز العلم عند
الطالب لا يتوقف على بيان الموضوع بل قد يحصل جهات اخر نعم تمايز العلوم
في نفسها انما يكون بتمايز الموضوعات والفرق ظاهرا وان لم يتبين قوله **قال**
العلم اما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل او تصور معه حكم وهو
اسناد امر الى آخره اجابا او سلبا ويقال للمجموع تصديق **اقول** صدق البحث
بتقسيم العلم الى التصور وغيره لان بيان الحاجة الى المطلق على وجه سمر
بالقسمة الى الموصل الى التصور والموصل الى التصديق مبني عليه والافيكفي
في مجرد بيان الحاجة لتقسيم العلم الى الضروري والنظري وفيه الحكم العلم
بحصول صورة الشيء في العقل وصورة الشيء ما يؤخذ منه عند حذف
المشغلات والعقل جوهر مجرد عن المادة في ذاته معارن لها في فعله
وهو النفس الناطقة التي يشير اليها كل احد بقوله انا وهذا تفسير للعلم
الانسان في المنقسم الى الضرورة والاكتساب وما قبل انه العلم صفة العالم
والحصول صفة الصور فلا يكون هو ليس بشيء لانه المعروف هو المجموع

اعني حصول الصورة في العقل لا مجرد الحصول والعلم كما يتصرف
بالعلم يتصرف بحصول الصورة في العقل الا انه لا يمكن ان يكون كاشفا
اسم الفاعل منه بخلاف العلم فالعلم اما تصور فقط اي ادراك مجرد لا غير
معه حكم او غيره كتصور الانسان مثلا واما تصور معه حكم كما دراك
الانسان مع الحكم عليه بانه كاتب او ليس بكاتب والحكم اسناد امر
الى آخره اي ضمه اليه انا ايجابا وهو ايقاع النسبة الحمائية او الالائية
او الالائية او السلبا وهو انتزاعها فخرج بقيد ايجاب السلب
ما ليس حكم كالنسبة التقييدية ويقال للمجموع التصور والحكم تصديق وهو
اصطلاح الامام فاما في قسمي العلم هو التصور الحقيقي بالحكم لا التصديق الذي
هو المجموع المركب من التصور والحكم وحينئذ سقط اعتراضا احدهما
ان الحكم ليس بعلم لانه فعل من افعال النفس اعني الايقاع والانتزاع
والعلم كيفية فلا يصح جعل التصديق المركب من العلم وقما ليس بعلم قسما
من العلم على ان الحق انه الحكم ليس بفعل بل هو اذعان وقبول لوقوع النسبة
اولا وقوعها وادراك ذلك بدلالة اتصافه بالبداهة والاكتساب
وهو مستمى بالتصديق عند الحكم ومعناه بالفارسية كرو بد صرح بذلك
الشيخ ابو علي وثانيتها ان مورد القسمة ان كان العلم الواحد لم يصح جعل
التصديق على زرار الام قسما منه لكونه عبارة عن ثلثة ادراكات وفعل
انه كان الحكم فعلا او اربعة ادراكات انه كان الحكم ادراكا وان كان علم
من العلم الواحد لزم انه يكون المركب من القسمة التامة وتصور آخر كما اذا
حصل في العقل انه زيد كاتب وصورة الفرس خارجا عن القسمة فانه ليس
وهو ظاهر ولا تصديق لانه من التصور والتصديق اللهم الا ان يقر موا

كونه تصديقا فالحاصل منه مذهب المصنف على ما صرح به في غير هذا الكتاب
ان التصور فقط هو الادراك من حيث هو ادراك من غير اعتبار
شيء اخر معه من حكم او غيره ما هو يرادف التصور والعلم ولا امتناع
في تقسيم العلم الى الادراك من حيث هو هو والادراك مع الحكم
على سبيل منع الخلط وعلى هذا يكون الضمير في حصول صورة الشيء العقل
عائدا الى التصور فقط ويصح كون هذا التصور الذي هو مقابل للتصديق
معتبر فيه لكن لما كان تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره والترديد بين العام
والخاص مما يستتبعه الجمهور عدل بعض المحققين عن هذا التوجيه وقار
المراد بالتصور فقط تصور لا حكم معه وضمير هو عائدا الى مطلق التصور
لا الى التصور فقط لان التعريف صادق على التصور مع الحكم فلا يكون نفا
ثم قال وانما عدل المصنف عما هو المشهور من تقسيم العلم الى التصور والتصديق
الى تقسيمه الى التصور الساذج والتصديق لورود الاعتراض على التقسيم
المشهور من وجهين الاول ان التصديق ان كان عبارة عن التصور
مع الحكم كان فسادا من التصور فلا يصح جعله قسما وان كان عبارة عن
الحكم وقد جعل قسما للتصور المرادف للعلم لم يصح جعله من اقسام العلم
وهذا لا يرد على المصنف لانه جعل التصديق قسما للتصور الساذج وفسما
من التصور المطلق الثاني انه ان اريد بالتصور المطلق الحضور الذهني فهو
بعبارة العلم فيلزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وان اريد به المقيد بعدم
الحكم امتنع اعتباره في التصديق ضرورة امتناع الحكم وعدمه في شيء
محقق وجوابه ان التصور يطلق على مطلق التصور المرادف للعلم وهو
المعتبر في التصديق وعلى التصور الساذج المقيد بعدم الحكم وهو الذي

العلم اليه والى التصديق ولا فاد فيه والحاصل انه الحضور الذهني مطلقا
وهو عين العلم والتصور اما بعينه بشرط الحكم وهو التصديق او بشرط عدمه
وهو التصور الساذج المقابل للتصديق او لا بشرط شيء وهو مطلق
التصور المعبر في التصديق بشرط او بشرط او لقال انه يقول في هذا الكلام
نظر من وجوه الاول انه انما يلزم كونه تعريف التصور مع الحكم من افراد
التصور فقط بالمعنى الذي قصده المصنف وهو مجرد من اعتبار الحكم
وعدمه على ما ترو وهو معتد فبانه معنى هذا التقسيم انه العلم لا يخ عن
الادراك من حيث هو ادراك او عنه مع الحكم انما ان القول بان المص
قسم العلم الى التصور الساذج والتصديق مما يناقض فيه كآتيه على انه
يلزم على ما ذكره من التقرير ان يكون التصور المقيد بالحكم مثل مجرد تصور
المحكوم عليه او به في القضية خارجا عن القسمة ضرورة انه ليس بتصديق
ولا بتصور لا حكم معه وان يكون المجموع الذي اعتبرناه مركبا من تصور
المحكوم عليه والحكم مع قطع النظر عن تصور المحكوم به تصديقا ضرورة انه
منه حكم الثالث انما لا نسلم انه التصديق لو كان هو التصور مع الحكم
كان فسادا من التصور وانما يلزم انه لو كان هو التصور المقيد بالحكم كما فهمه البعض
انما اذا كان عبارة عن المجموع فلا الاري ان الواحد المقيد بكونه مع الواحد
قسم من الواحد بخلاف مجموع الواحد من الرابع انما لا نسلم ان التصور في
في التقسيم المشهور مرادف للعلم حتى لا يصح جعل التصديق بمعنى الحكم من اقسام
العلم بل هو اخص منه لكونه عبارة عن ادراك ما عدا وقوع النسبة اليه
اولا وقوعها والتصديق عبارة عن ادراك ان النسبة واقعة او لم
بواقعة ولو سلم المرادف فلا فاد ايضا عند المصنف لانه يجوز في تقسيم

على سبيل منع الخلو ان يكون احدا من قسميها من مرادف الآخر الى مسان قوله
المراد بالصورتا مطلق المحصور الذهني او المقيد بعدم الحكم ليس كحاضر
لجواز ان يراد به المحصور الذهني لغبر وقوع النسبة اولاً وقوعها وحينئذ
لا يرد ما ذكره السادس من جوابه عن الاعتراض الثاني ان كان من جهة
المص فهو بعينه جواب من جهة الجمهور فانه اذا ثبت اطلاق التصور
على المعنيين فنحن هم ايضا المقابل للتصديق هو التصور السارج والمعتبر فيه
هو المطلق وان كان من جهة الجمهور في ذلك الاعتبار يخرج الجواب
عن الاعتراض الاول ايضا بان يكون التصور الذي هو نفس العلم غير التصو
الذي هو قسم التصديق وحينئذ لا يصح جعل ورود الاعتراضين سببا
للعُدول عن التقسيم المشهور السابع ان قوله المحصور الذهني اذا اعتبر بشرط
الحكم فهو التصديق ظاهر في ان التصديق هو الادراك المقيد بالحكم كما
فهم البعض لا المجموع المركب او نفس الحكم كما صرح به في آخر كلامه ان من
ان في الحاصل الذي ذكره تقريبا للشئ الى نفسه والى غيره لان التصور مطلقا
هو بعينه التصور لا بشرط شئ التاسع انه جعل فيه قسمين شئ قسيما ضرورة ان
كلامه من التصور بشرط شئ وبشرط لا شئ قسم من التصور لا بشرط شئ وقد جعله
قسيما فان اجاب بالتزام الامرين وادعا صحتهما او بان التقسيم باعتبار
المفهوم وهو لا ينافي في تداخل ايراد الاقسام فهو بعينه جواب لهم عما
سبق العاشر ان المصنف وغيره لما قسموا العلم الى التصور والتصديق
وتبينوا انه قد يحتاج فيهما الى موصل زعموا ان الموصل الى التصور جواب
التقديم في الذكر لتوقف التصديق على التصور اي تصور الحكموم عليه وبه
النسبة الحكمية فعلم ان التصور المعتبر في التصديق هو بعينه المقابل له واللام

لهذا الكلام معنى فالقول بتغايرهما مما لا يصح اصلا وذهبت نظر **فان**
وليس الكل من كل منهما بديهيا والاما جهتنا شيا ولا نظريا والادراك
او تسلسل **اقول** النظر ما يحتاج اليه سواء احتج الى شئ آخر من حدس
او تجربة او غير ذلك او لم يحتاج ويرادف الضروري وقد يراد به مالا
لا يحتاج بعد توجه العقل الى سوا ما فيكونه اخص من الضروري وتفسير
النظر والضروري بما ذكر صحيح عند من يجعل التصديق نفس الحكم اعني
ادراك وقوع النسبة اولاً وقوعها وكذا عند الامم ومن تابعه من
الغاليليين بكونه عبارة عن المجموع حتى اذا كان الحكم بديهيا واحدا للظن
كسبب كان التصديق نظريا وحينئذ يصح انساب التصديق الى القول
الشارح ولما كان هذا مخالف للعرف والتحقيق فسرنا ان حروف التصديق
الضروري بما يكون تصور طرفيه وان كانت بالكلية كافيا في جزم الذهن
بالنسبة بينهما والنظري بخلافه فورد عليهم الاعتراض بالضروريات غير
الاولية اعني التي يتوقف على حدس او تجربة او غير ذلك جمعا ومنعا
فعدل الى ان التصديق الضروري مالا يتوقف حكمه بعد تصور الطرفين على
فكر ونظر والنظري بخلافه فنقول ليس كل واحد من افراد التصورات من
ان يكون بالكلية او بوجه تام ولا كل واحد من افراد التصديق بديهيا
ضروريا ولا نظريا اكرسبيا اما الاول فلانه لو كان كل واحد من التصورات
والتصديقات بديهيا لما كان شئ من الاشياء مجهولا لنا بمعنى اننا لا نحجج في
تحصيل شئ من التصورات والتصديقات الى فكر ونظر كذا ذكره المصنف
في شرح الكشف وحينئذ لا يرد عليه الاعتراض بان البداهة لا ينافي المجهول
ولا يوجب الحصول لجواز ان يتوقف البديهي على توجه العقل او الاحساس

او الحدس او نحو ذلك وانه ان في فوائده لو كان كل واحد من افراد النصور
والنصديين نظرا لزم في تحصيل كل تصور او تصديق الدور اعني توقف
الشيء على ما يتوقف على ذلك الشيء او التسلسل اعني ترتيب امور لانها
لها وذلك لان تحصيل كل علم حينئذ يعلم آخر سابق والتقدير انه
نظرا فيكون تحصيله يعلم آخر نظري ويعلم جرافان عا دسلسلة الاكتساب
الشيء من الامور السابقة لزم الدور وهو باطل ضرورة استحالة بعدم
الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله وان ذهبت لانه نهاية لزم التسلسل
وهو باطل لانه لو جاب ان لا يقدر على تحصيل شيء من العلوم في الازمنة
المستأجلة ضرورة ان الكتاب كل علم يقتضي استحصاله من الاكتساب
ويمتنع بوجه العقل في زمان متناه الى امور مترتبة غير متناهية ضرورة
ان كل بوجه يقتضي زمانا وظاهرا نكتسب في زمانا تصورا وتصديقات
فلا يكون هذا الدليل مبينا على حدوث النفس كما توهمه الشارح وقد يقال
لو كان الكل كسبيا لما حصل لنا علم هو اول العلوم والتالي بطل لان النفس
في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم ثم تحصيلها فكذلك المقدم والاولى ان يقال
ليس الكل بدیهة ضرورة الاحتياج في البعض الى النظر كنصور العقل والنفس
وكالتصديقات بحدوث العالم ولا نظرا ضرورة الاستغناء عن النظر
في البعض كنصور الحرارة والبرودة وكالتصديقات بان النفس والاشياء
لا يجتمعان ولا يرفعان وذلك لان دليلهم مع انه اخفى من المدلول شتم
على دعوى الضرورة في البعض على توزير نظرية الكل ويتوقف على التصديق
لاكتساب النصور وبالعكس والالجاز ان يكون كل التصديقات كسبية
وينتهي الى تصور بدیهة ويكون اول العلوم تصورا والتصديقات باسرها

كسبية **قار** بن البعض من كل منهما بدیهة والبعض نظري يحصل بالفكر وهو
ترتيب امور معلومة للبادر الى مجهول وذلك الترتيب ليس بصواب
وانما كنا قضية بعض العقلاء بعضا في مقتضى افكارهم بل ان كانت الواحدة
مناقض لنفسه في وقتين فمست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب
النظريات من الضرورات والاطحة بالصحيح والتأخذ من الفكر الواقع
وهو المنطوق **اقول** لما كانت التصورات ثابتة ولم يكن كل تصور بدیهة
ولا نظريا ولم يكن بين البدیهة والنظري واسطة ثبت ان بعض النصور
بدیهة وبعضها نظري وهكذا في حاشية التصديق فصح ان البعض من كل
منها بدیهة والبعض الآخر نظري واما ما قيل انما يكون جميع النصور
او التصديقات بدیهة او يكون جميعها نظريا او يكون بعضها بدیهة
وبعضها نظريا فالافتراء مخصصة فيها ولما بطل القسم الاول ثلث
وهو ان يكون البعض من كل منهما بدیهة وبعضها نظريا ففيه تسامح
لان الثالث اذا كان عبارة عما ذكر لم يخص الافتراء في الثلثة لا يمكن
صورا اخرى مثل ان يكون جميع النصور او بعضها نظريا مع بدیهة جميع التصديقات
او بالعكس ان اريد بان ثلث ان يكون البعض منهما لا من كل منهما بدیهة
والبعض نظريا لم يتم المخط والظاهرة انه قصد تقسيم احداهما اما ان يكون
جميع النصور بدیهة او يكون جميعها نظرية او يكون بعضها بدیهة والبعض
الآخر نظريا والآخر هكذا في التصديق فوقع الخلط في العبارة ثم النظري
يحصل بالفكر من البدیهة او من نظري آخر وينتهي الى البدیهة والفكر ترتيب
امور معلومة للبادر الى مجهول والترتيب جعل شيئين فصاعدا بحيث يطلع
عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر ان يكون

بحيث يصح ان يقال هذا متقدم على ذاك وذاك متأخر عنه واهم
عن مثل تركيب الادوية فانه ليس بترتيب وغلط من زعم ان المراد
ان التقدم والتأخر فيها بين الاشياء ان يكون مناسبا انما شاء
من معناه اللغوي اعني وضع كل شيء في مرتبة واراد بالامور ما فوق
الواحد وبال معلومة الى صلة صورها عند العقل فيعلم المظنونات و
بان ادى الى مجهول وصول العقل الى معنى تصوري او تصديقي وشترط
في الامور التقدم اذا لا ترتيب في الواحد والتعريف باللفظ انما يكون
مشتق وفيه معنى التركيب وهو مع القرينة مركب وفيه نظر وشترط
في الجبدي الحصول لا متناع السادي مما ليس حاصل وفي المطلوب عدم
الحصول لا متناع حصول الحاصل وقد اشتهر فيما بينهم ان هذا التعريف
مشتق على العقل الرابع وبتوهم بان الترتيب بدل بالمطابقة على الصورة
وهي الهيمنة الاجتماعية وبالالتزام على الفاعل اعني المرتب وهو القوة
العاملة والامور المعلومه مادة والسادي الى مجهول غاية وفيه نظر
لان الترتيب مفهومه المطابق ما سبق وهو الهيمنة الاجتماعية ولا ت
الامور المعلومه ليست داخله في الفكر اعني الترتيب المخصوص
تلكيف يكون له مادة الشيء جزء يكون الشيء معه بالقوة ولا
صورة الشيء جزء مما يرب تلكيف يعجز حملها عليه وتعريفها بالتحقيق
في هذا المقام ان ما يتوقف عليه الشيء ان كان داخله في ذلك الشيء
فاما ان كتب الشيء معه بالقوة وهو العلة المادية كالنفس السري او بالفعل
وهي العلة الصورية كالهية السرية وان كان خارجا عنه فان كان
ما منه الشيء في العلة الفاعلية كالنار وان كان مالا لاجل الشيء في العلة

الفائية كالجوهر على السبيل هذا هو المشهور وقد يقال المادة لا تحصل في الشيء
كال موضوع للعرض والصورة لهية وفعل يكون في قابل وحدنا بالذات
او بالتركيب كالعرض للموضوع نقل عليه الشيخ في الشفا اذا عرفت هذا
فبقول ان جعلنا الفكر عبارة عن مجموع العلوم المرتبة كما صرح به الامام
في المحقق فحينئذ يكون الامور المعلومه مادة والترتيب المخصوص صورة
على التفسير المشهور وان جعلناه عبارة عن الترتيب المتعلق بالامور
على ان الترتيب مصدر من المبنى للمفعول اعني المرتبة فالامور المعلومه
مادة باعتبار انها واحد بالتركيب قابل لهية المخصوصه والترتيب
بالالتزام على الترتيب الذي هو صورة باعتبار انها صيغة حاصل
في الامور المعلومه ثم ذلك الترتيب ليس بصواب دائما لوقوع ^{القياس} المناقضة
في مقتضيات الافكار فلو كانت باسرها صوابا لزم حقيقة التقيضين
وصدقهما معا ضرورة صدق التآزم عند صدق التآزم فان قيل لا يجوز
ان يكون المناقضة من جهة الخط في المادة قلنا المراد الاول ضرورة فلو
لم يقع في الترتيب خطأ اصلا لكانت المواد الثواني ايضا صوابا وهكذا
الى الخط لب فلم يقع ولا مناقضة واذا لم يكن الفكر صوابا دائما مست
الحاجة الى قانون بغير معرفة طرق اكتساب النظريات من الضرورات
والاحاطة بالصحيح والفاصد من الفكر الواقع في طرق الاكتساب
والمراد بالطرق الطرق الجزئية بحسب المواد على ما اصطلاحا عليه من استعمال
المعرفة في الجزئيات واكتساب النظري من الضروري اعم من ان يكون
بان يكتب النظري من نظري وهو من اخر واخر الى ان ينتهي الى الضروري
اولا توسط بان يكتب النظري من الضروري نفسه وانما قال قانون مع

مع انه المنطق قوانين متعزدة اشارة الى ان التعريف له من حيث انه جنس
من القوانين وعلم من العلوم وله صورة واحدة وذات القانون هو
المنطق سمي بذلك لان المنطق يطلق ادراك الكليات وعلى مصدره
الذي هو القوة العاقلة وعلى مظهره الذي هو اللفظ والتكلم وهذا
القانون يعطى اصالة للادول وكما لا بد في واقعة ارا على الثالث فان
قبل عدم اصالة الفكر دائما لا توجد الاحتياج الى مثل هذا القانون
اعني الذي يفيد معرفة طريق الاكتساب بتميز الصحيح من الفاسد لجواز
ان يكون طرق الاكتساب وشراطينها وتميز صحيحها من فاسدها
معلومة بالضرورة قلنا علم بالضرورة ان ليس هذا معلوما
بالضرورة طوبت هذه المقدمة والكففي بما يشير اليها من قوله يفيد
معرفة طرق الاكتساب والاطاعة بالصحيح والفاسد منها **قال** وسموه
بانه آلة قانونية تقسم مراعاتها الذين عن الخطأ في الفكر **اقول** ما مر كان
تعريف للمنطق بالنظر الى نفسه من حيث انه علم من العلوم وهذا تعريف
بالقياس الى غيره من العلوم وفيه تنبيه على انه علم في نفسه آلة لغيره والآلة
هي الواسطة بين الفاعل والمنفعلة في وصول اثره اليه كالمشاة للنجاة في وصول
اثره الى الخشب وقد يفيد المنفعلة بالقرين ليجز عن التعريف العلة المتوسطة
فانها واسطة بين المعلوم وعلة البعيدة واعتبر بان اثر البعيدة لا
الى المنفعلة فضلا عن انه يكون فيه واسطة واجب بالمنع اذ لا معنى للفاعل
الا المؤثر ولا للمنفعلة الا المتأثر فان كان قريبا فلا واسطة والا فواسطة
والقانون هم المستطوع الى الحكم على تطبيق على جميع جزئياته عند معرف
احكامها منه كقولنا الساتبة الكاتبة تنعكس نفسها فانه ينطبق على كل شيء

من الانساق بفرض وغيره بان يقال هذه ساتبة كاتبة وكل ساتبة كاتبة تنعكس
لنفسها لعلم انها تنعكس كنفسها الى لا شيء من الفرض بانفس والمنطق آلة
للقوة العاقلة في وصول اثرها الى المطالب النظرية وهو الاكتساب
وقانونية لان قواعدنا احكام كاتبة واحترز بالقانونية عن الآلات
الجزئية لا رباب الصانع ويقول عن الخطأ في الفكر عما يعصم عن الخطأ
في غير الفكر كالعلوم العربية العاصمة عن الخطأ في اللفظ وقوله مراعاتها
اشارة الى ان المنطق نفسه ليس يعصم اذ كثر اما يقع الغلط بوسطة عدم
الرعاية وهذا التعريف رسم لكونه تعريفا بالخارج لان غاية الشيء وكونه
آلة للشيء خارجا عن ذاته وذكر الشارح ههنا في مدة جليلة رأينا تركه
اجل قال وليس كذلك بداهية وآلا لا تستغنى عن تعلمه ولا نظريا والادراك
والسلسل بل بعضه بداهية وبعضه نظري يستغنى عنه **اقول** هذا يمكن ان
يكون جوابا عن سؤال مقدر تغذيره ان يقال القانون المحتاج اليه في
اكتساب النظريات لا يصح ان يكون نظريا دفعا لادور التسلسل فحينئذ
اذا كان بداهية فاني حاجة الى تدوينه وتعلمه وان يكون جوابا عن معارضة
تغذيره ان يقال لو افترق اكتساب النظريات الى المنطق لزم الحال لان المنطق
ليس بداهية وآلا لا تستغنى عن تعلمه والى باطل ضرورة افتقار القوانين
المذكورة الى التعلم فتبين انه يكون نظريا والتغذير ان اكتساب النظري
يحتاج الى المنطق فيحتاج المنطق الى قانون آخر وينقل الكلام اليه حتى
يلزم الدور والتسلسل وبهذا يندفع ما اوردته الشارح من انه المذكور
معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة لانه على تقدير تمامه انما يدل على الاستغناء
عن تعلم المنطق والدليل انما يدل على الاحتياج الى نفس المنطق لا الى تعلمه **المعارضة**

انما تكون ما نفعه وما فيه ما اسه الدليل وتقرر الجواب ان المنطق ليس
بجميع اجزائه بدنيا حتى يلزم الاستغناء عن تعلمه ولا نظريا حتى يلزم الدوام
والتمسك بل بعض اجزائه بدنيا كالشكل الاول مثلا وبعضها نظري كبحث
الاشكال والبعض النظري يستفاد من البعض الضروري بطريق
ضروري من غير احتياج الى قانون آخر لا يقال البعض الضروري مع
الطريق الضروري اذا كان كافيا في الكتاب البعض النظري كافي
في الكتاب لسائر النظريات لعدم الفرق وحسب يلزم الاستغناء عن
المنطق الذي هو جميع طرق الكتاب لاننا نقول انما يريد بكونه كافيا في
سائر النظريات انما يكتب مجردة فهو ليس ملازم لجواز ان يكون بعضها
واردا على غير الطريق الضروري وان اريد بذلك ان ما كان واردا
على البعض الضروري يكتب وما كان واردا على البعض النظري فبالبعض
الضروري يكتب البعض النظري ثم يكتب به المط النظري فهذا عين
الاحتياج الى المنطق ويجب ان يعلم ان ليس المراد بالاحتياج الى المنطق
ان الكتاب كل نظري محتج اليه بل المراد ان الكتاب بجميع النسبة
الى من يحصل العلوم بالفكر محتج اليه نعم الكتاب كل نظري محتج الى شيء
منه **قال** البحث الثاني في موضوع المنطق موضوع كل علم ما يبحث فيه
عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو اي لذاته اولسا وبه او لجزئه **اقول** لما كان
تمام العلوم في انفسها بحيث تميز الموضوعات وكذا الموضوع جهة الوحدة الذاتية
الضابطة للعلم على كثرة ما نسب ان يصدر العلم بغير الموضوع ليعرف الطالب
العلم الذي هو عبارة عن الاجزاء الكثيرة بجهة وحدته الذاتية حتى اذا قيل
موضوع المنطق التصورات والتصديقات مبحث انها يوصل الى المط

فكانه قيل هو علم يبحث فيه عن العوارض الذاتية **سواء** او التصديقات
من الجبشية المذكورة ولما كان التصديق بان موضوع المنطق اثر شئ
هو موقوف على تصور الموضوع عرفة وهذا اول من قولهم لما كان العلم
بالخاص موقفا على العلم بالعام عرفة وذلك لانه يوهم ان ما ذكره في
موضوع المنطق تعريف له وافادة لتصوره وليس كذلك بل هو حكم
مطلوب بالبرهان ومفهوم موضوع المنطق ليس الا ما يبحث في المنطق عن
اعراضه الذاتية ولهذا اختلفوا في ان موضوع المنطق هو التصورات
او التصديقات او المعقولات الثانية مع اتفاقهم في مفهومه على ان العلم
بالخاص انما يتوقف على العلم بالعام اذا كان العام ذاتيا له فامكشاف لما
اراد تعريف موضوع المنطق علم الفائدة وقال موضوع كل علم ما يبحث
في ذلك العلم عن اعراضه الذاتية حتى يعلم ان موضوع المنطق ما يبحث
في المنطق عن اعراضه الذاتية والمراد بالعرض ههنا المجموع الخارج و
بالعرض الذاتية ما يلحق الشئ لذاته كادراك الامور الغريبة للسان
اولا مرسيا وبه كالتعجب اللاحق للانسان بواسطة ادراك الامور الغريبة
اولا مراعاة داخل فيه كالتحرك اللاحق للسان بواسطة كونه حيوانا و
سميت ذاتية لاستنادها الى الذات بمعنى ان منشأها والذات
بنفسها او بجزءها او بمساوئها وغير ذلك يسمى اعراضا غريبة وبه ايضا
لانه انما يكون بواسطة امر اعم خارج كالحركة للسان بواسطة الحيوان
او اخض كالناطق للحيوان بواسطة الانسان او مابين كالحركة للسان بواسطة
النار فان قيل كيف يكون الوسط مبينا وهم فسرده بما يعرف بقولنا
لانه حين يقال لانه كذا والنار ليست كذلك اذ لا يقال كذا حار لانه نار

بل لانه ملاصق ومجاور للنفار فالوسط ههنا امر اعم قلنا بهذا تفسير للوسط
في التصديق اعني ما يفيد العلم بثبوت الشئ للشئ سواء كان ثبوته له
لذاته كسواء في الزوايا الثلاث للثلاثي المثلث او لامر آخر والوسط
ههنا واسطة في الثبوت وهو ما يفيد لحوق الشئ للشئ في الواقع سواء
كان العلم بحوقه اياه بديهيا او كسبيا فالقضية الاولى اعني التي بلا واسطة
في التصديق تكون بديهية ولا يكون من الخط لب العلمية والقضية التي
محولها اولي اعني التي بلا واسطة في الثبوت كسواء يكون نظرية مثبتة
الى واسطة في التصديق كقول كل منث فيان زواياه مساوية لثلاثين
ويكون من الخط لب العلمية واعلم ان التلاحق لما هو هو كما يطلق على الاشياء
الذاتية التلاحقة بلا واسطة كذلك يطلق على مطلق الاعراض الذاتية فعلى
فعلى الاول يكون قوله ان لذاته تفسير لما هو هو وقوله او اخره الى الاخير
عطف على ما هو هو وعلى الثاني يكون عطف على لذاته ويكون الجميع تفسيرا
لما هو هو والمراد بالبحث عن الاعراض الذاتية حملها على موضوع العلم
او على انواعه او على اعراضه الذاتية او على انواعها كما سيجي في الخاتمة
ومن رام تحقيق مباحث الموضوع فعليه كتاب البرهان من منطق
الشفاف في موضوع المنطق المعلوم بالتصورية والتصديقية لان المنطق
يبحث عنها من حيث انها توصل الى تصور او تصديق ومن حيث يتوقف
عليها الموصل الى التصور لكونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنسها
وفرضا ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفا قريبا
لكونها قضية وعكس قضية ونقيض قضية واما توقفا بعيدا لكونها موضوعا
ومحولا **اقول** موضوع المنطق المعلوم بالتصورية والتصديقية من حيث انها

توصل الى مطلوب تصوري او تصديقي او من حيث ان لها معاني الالهية
وهو معنى الالهية البعيد والا بعد وبيان ذلك ظاهر في المتن والمراد
ان محولات مسأله اعراض ذاتية للمعلوم بالتصورية والتصديقية وهي
لغاصيل محملها الالهية او النفع فيه والافليس في المنطق مستند محولها الالهية
او النفع فيه فانه قلت انما اريد بالمعلوم بالتصورية والتصديقية مفهومها
فالامور المذكورة ليست اعراضا ذاتية لانه انما تتحقق لامر اخر وهو
وان اريد ما صدقت هي عليه يلزم ان يكون جميع المحرر والجميع المستعمل في العلوم
موضوع المنطق وظاهرنا لا يبحث عن احوالها قلت المراد ما صدقت
هر عليه لكن من حيث انها توصل الى تصورا او تصديق مالا الى تصور او
مخصوص الحدود والجميع المستعمل في العلوم لا يدخل لمفوضياتها في الالهية
المطلق التصور والتصديق بل انما توصل اليه من حيث انها حجة وحجة
اطلاقا واحكاما وهي بهذه الحثية موضوع المنطق ويبحث عن احوالها وتفاصيل
هذه المباحث مما لا يحتمل المقام **قال** وقد جرت العادة بان يسمى الموصل
الى التصور قولا شارحا والموصل الى التصديق حجة ويجب تقديم الاول
على الثاني ونعنا تقدم التصور على التصديق طبعا لان كل تصديق لابد فيه
من تصور المحكوم عليه بذاته او بامر صادق عليه والمحكوم به كذلك والحكم لا
الحكم ممن جعل احد هذه الامور **اقول** الموصل القريب الى التصور يسمى قولا
شارحا لكونه مركبا مشرحا لما هيته وبيتهما والالتصديق يسمى حجة لان من
يجع على الخصم اي غلب وعند قصد يوافق الوضع الطبع يجب تقديم الاول
على الثاني في الوضع تقدم التصور على التصديق بالطبع لان معنى التقدم
بالطبع كون شئ بحيث يخرج اليه الاخر ولا يكون هو علة تامه للاخر كالحكمة

بالنسبة الى الاثنين اما ان التصور ليس له التصديق وط اما انه يحتاج اليه
التصديق فلا كل تصديق لا بد فيه من ثلثة تصورات تصور المحكوم عليه وتصور
المحكوم به وتصور الحكم الى النسبة الحكمية التي هي ثبوت الشئ للشئ او عنده
او من فاته آياه لانا نعلم بالضرورة انه يمتنع الحكم اى ادراك وقوع النسبة
بين الشئين او لا وقوعها من جعل احد هذه الامور الثلثة ففي اطلاق
الحكم في الموضوعين نسبة على الشئ اى بين المعنيين وتحقيق الفرق بينهما اما
اذا اشكلنا في ثبوت الخلق في العالم فلا شك اننا نتصور العالم والحادث
والنسبة بينهما ضرورة اننا لا نشك فيما لا يفهم ثم اذا قلنا ان حصولنا علم
اخر وهو ادراك ان الحادث ثابت له وهو الحكم الذي يجعل الحكم نفس التصديق
فقله لا بد فيه ط في ان التصديق هو المجموع وان التصورا داخله فيه ويجوز ان
يراد لا بد في حصوله كما يقال لا بد في تحقق النسبة من الطرفين وحاشية لا بد
ذلك ولا يرد ما قيل من انه لو اريد بالحكم في الموضوعين الابقاع والانتزاع
على معنى انه لا بد في التصديق من تصور الحكم الذي هو الابقاع او الانتزاع
لان الابقاع الاختيارية انما تصد عن النفس بعد الشعور بها يلزم ان يكون تصور
الحكم ايضا داخل في التصديق وزيد اجزاؤه على الاربعة التي هي الحكم وتصور
المحكوم عليه وبه النسبة الحكمية وقوله بذاته او بامر صادق عليه اشارة
الى انه لا يجب في التصديق تصور المحكوم عليه بكنه الحقيقة لانا نحكم على الجسمين
بانه ساعل للخبر مع الجهل بانه انك او فرس او غيره بها وكذا في المحكوم به لانا نحكم
على زيد بانه انسان مع اننا لا نعرف من الانسان الا انه شئ له الفعك والى هذا
اشار بقوله والمحكوم به كذلك وتماثل النسبة الى ان التصديق وان لم يتوقف
على التصور بكنه الحقيقة لكن ليس التصور بامر وجه كان يكفي في كل تصديق بل كل

تصديق يتوقف على نوع تصور نقبضه ونقبضه مثلا التصديق بان هذا الشئ
صالح يتوقف على تصور انسا وبانه ماش على تصور انه حيوان وبانه سائر
للخبر على انه جسم وبانه قائم بذاته على انه جوهر وعلى هذا القياس قال واما
المقالات فثلث الاول في المفردات وفيها اربعة فصول الفصل الاول في
الانفاذ دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الانسان
على الحيوان ان طق وبتوسطها دخل فيه نقبض كدلالة الانسان على الحيوان وان طق
وبتوسطها خرج عنه التزام كدلالة على قابلية العلم وصنعة الكناية **اقول**
لما احتجوا في افادة المعنى الى علاماته تفي بالمعقدومات والمعقولات الضرورية
وتخف مؤنثها وضعوا الانفاذ الحاصلة من تقطيع الاصوات والمقصود الى
بقائها واعلام الغائبين بها ليعم الفائدة وتم الفائدة وضعوا الكناية دلالة
على الانفاذ فصا لشئ وجود في الاعيان ووجود في الالذيان ووجود في العباد
وجود في الكناية والآول حقيقة في والاخيران مجازيان ولكناية
دلالة على العبارة يختلف فيها الدال والمدلول جميعا بحسب اختلاف
الاولياء والعبارة دلالة وصنعية على الصور الذهنية تختلف فيها بحسب
بحسب الاولياء الدال دون المدلول وللصور الذهنية دلالة ذاتية على
على ما في الاعيان لا تختلف فيها الدال ولا المدلول فلما كثرت الاحتجاج الى
التفهم بالعبارة واستمر ذلك حتى كان المفكر ساجي نفسه بالانفاذ مخيلة
جعلوا بحث الانفاذ من حيث انها تدل على المعنى لا من حيث انها جواهر او
اعراض موجودة او معدومة الى غير ذلك من المعنى باما من المنطق ولذا
قدمه على ابواب المعنى واستغنى عن الدلالة وهو كون الشئ بحيث يفهم منه
شئ آخر الاول الدال وان في المدلول فان كان الدال لفظا فالدلالة لفظية

والأفعلية لفظية وكل منهما وضعية ان توقف الفهم على الوضع والاصطلاح
والأفعلية وضعية والوضع تعيين الشيء ليدل على شيء آخر من غير قرينة
والموقوف بالنظر ههنا الدلالة اللفظية الوضعية وعرفوا بالفهم المعنى من
اللفظ بالنسبة الى من هو عالم بالوضع اى فهم يتوقف على العلم بالوضع
وبه يخرج الدلالة التطبيقية كدلالة أخ على الوجع والعقلية كدلالة اللفظ
على وجود اللفظ اعترف عليه بوجهين الأول ان الدلالة صفة اللفظ
والفهم ليس كذلك فلا يكون هي هو وجوابه ان اللفظ يتصف بفهم المعنى
منه الا انه لزم كونه لا يستق منه اسم الفاعل كما مر في صورة الصورة في العطر
ولا يتخلل الاشكال محرج وجعل الفهم بمعنى الانفعال على ما توهم بعضهم لان انفعال
صفة المعنى دون اللفظ ان في ان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى
ضرورة انه نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة انما يكون بعد العلم بالشيئين
فلو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور وجوابه ان الموقوف على
العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ وفي الحال والعلم بالوضع انما يتوقف
على فهم المعنى سابقا وفي الجملة لا على فهمه من اللفظ وفي الحال اذا تقرر هذا
فنقول دلالة اللفظ على المعنى بتوسط وضع ذلك اللفظ لذلك المعنى
كدلالة الانسان على الحيوان ان اطلق يسمى مطابقة لتوافق اللفظ والمعنى لكونه
موضوعا بآرائه ودلالة اللفظ على المعنى بتوسط وضع اللفظ لشيء دخل فيه
ذلك المعنى كدلالة الانسان على الحيوان بتوسط وضعه كما دخل فيه الحيوان وهو
الحيوان ان اطلق يسمى دلالة تضمن لكون المعنى المدلول في ضمن المعنى الموضوع
له ودلالة اللفظ على المعنى بتوسط وضعه لشيء خرج عنه ذلك المعنى المدلول
كدلالة الانسان على قاتل العلم الذي هو خارج عن الحيوان الناطق يسمى دلالة التزام

لكون المعنى المدلول لازما لمعنى الموضوع له وانما يعبر المطابقة ههنا دلالة على تمام
الموضوع له والتضمن على جزئه والالتزام على لازمه واشترط ان يكون الدلالة
بتوسط الوضع كما ذكره لتلحق بتقضي تعريف كل من الدلالات بالاخرين
فيما اذا فرضنا اللفظ مشتركا بين الشيء ولازمه والمجموع المركب من الالزام
والملزوم كلفظ الشمس للحرم والشعاع والمجموع المركب منها اما المطابقة فالتقاضي
بالتضمن في اطلاق الشمس على المجموع واعتبار دلالة على الحرم بالتضمن فانه
يصدق عليها الدلالة على تمام الموضوع له لكن لا بواسطة انه تمام الموضوع له
لتحقق الدلالة عند فرض عدم وضعه للحرم وبالاتزام في اطلاقه على الحرم و
اعتبار دلالة على الشعاع بالدلالة ام مع انها دلالة على تمام الموضوع له
لكن لا بواسطة انه تمام الموضوع له واما التضمن فالتقاضي بالمطابقة في اطلاق
الشمس على الحرم مطابقة فانه يصدق عليها الدلالة على جزء المعنى الموضوع له
لكن لا بتوسط وضعه للكل لتحقيقه عند عدم هذا الوضع وبالاتزام في اطلاقه
على الحرم واعتبار دلالة على الشعاع بالدلالة ام مع انها دلالة على جزء المعنى
لكن لا بتوسط الوضع كما هو اعني الشعاع جزؤه لتحقيقه بذلك بتوسط
وضعه كما هو لازم له واما الالتزام فالتقاضي بالمطابقة في اطلاق الشمس على
الشعاع مطابقة مع انها دلالة على لازم المعنى الموضوع له لكن لا بتوسط
وضعه للملزوم لتحقيقه بدونه وبالتضمن في اطلاقه على الكل اعني المجموع المركب
من الحرم والشعاع واعتبار دلالة على الشعاع بالتضمن مع انها دلالة
على لازم المعنى الموضوع له لكنها ليست بتوسط وضعه كما هو ملزوم له
وهذا التقرير بدعي لا يوجد في كلام القوم **قال** ويشترط في الدلالة الالتزامية
كون الخارج محال له بزم من تصور المسمى تصوره والا لا متنع فهمه من اللفظ

ولا يشترط فيها كونه محال بل يزم من تحقق المسمى في الخارج تحقق دلالة
لفظ العمى على البصر مع عدم الملازمة بينهما في الخارج **اقول** لما كان
الاتزام دلالة اللفظ على الخارج ليس كل خارج يفهم من اللفظ
اشترطوا الضبط المدلول الاتزامي ان يكون الخارج بحيث يزم من
تصور المعنى الموضوع له تصوره بمعنى انه كلما حصل المعنى الموضوع له
في الذهن حصل في ذلك المعنى الخارج فيه لان فهم المعنى من اللفظ اما بسبب
ان اللفظ موضوع له او بسبب انه يزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه
واما اللوازم البعيدة التي يفهم من اللفظ فليس فهمها من مجرد اللفظ
بل بمعرفة القرائن فلا يكون مدلول اللفظ لانا نفهم بالذات كونه اللفظ
بحيث يفهم منه المعنى عند اطلاقه بالنسبة الى العالم بالوضع بشرط توجهه
وتجوده عن الموانع والشواغل لا يشترط في الاتزام اللزوم الخرجي
اذا كونه المعنى الاتزامي بحيث متى حصل المسمى في الخارج حصل هو في الخارج
والا لم يوجد الاتزام بدونه والتا لا يطلان البصر خارج عن العمى وهو
عدم البصر عما يشتهى ان يكون بصيرة اعني عدم المضاف الى البصر
ضرورة ان المضاف اليه خارج عن المضاف والعمى يدل عليه بالاتزام
اذ لا يمكن تعقده بدونه مع امتناع اجتماعهما في الوجود الخرجي **قال** والمطابقة
لاستلزام التضمن كحالة البساطة واما استلزامها بالاتزام فغير متيقن
لان وجود لازم لكل ماهية يزم من تصور تصور غير معلوم وما قبل
ان تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غير ممنوع ومن هذا
يتبين عدم استلزام التضمن بالاتزام **اقول** هذا بان النسبة بالزوم
وعنده بين الدلالات الثلاث وهي نسبة حاصلة من مقابلة كل من

مع الاخرين فالمطابقة لا يستلزم التضمن اعني ليس كل ما دل اللفظ بالمطابقة
دل بالتضمن لجواز ان يكون مسمى اللفظ بسيطا لا جزء له واما استلزام المطابقة
للالاتزام فغير معلوم معنا لانه موقوف على ان يكون لكل ماهية اثر معلوم
لازم يتبين بمعنى انه يزم من تصور تلك الماهية تصوره وهذا غير معلوم قطعا
بل بجواز ان توجد من الماهية ما ليس لازم كذلك وحسب بدل اللفظ عليها
مطابقة والاتزام وزعم الامام ان المطابقة تستلزم الاتزام لان كل ماهية
لازما يزم من تصور تصورها وان كان تلك الماهية ليست غير ما وانها
متميزة عن غيرها وجوابه اما لان تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست
غيرها وانها متميزة عن غيرها فانما تصور كثير من الماهيات البسيطة والمركبة
ولا يحظر بيانها غير ما فضلا عن انها ليست غير ما متميزة عن غيرها وتما
ذكرناه في عدم استلزام المطابقة للاتزام قطعا ويعين ظهر عدم استلزام
التضمن للاتزام قطعا ويعين لجواز ان يوجد ماهية مركبة ليست لها
لازم يتبين فدل اللفظ على خبرها تضمنها والاتزام واما ما ذكره المصنف
في الجامع من ان التضمن يستلزم الاتزام لان تصور الماهية المركبة يستلزم
تصور انها مركبة جزا فحقق الاتزام بالضرورة فمنوع بل تصور الماهية
لا يستلزم تصور انها ماهية فضلا عن البساطة والتركيب والا كانت
المطابقة ايضا مستلزما للاتزام فان قلت التضمن هو فهم الجزء من حيث
انه جزء ووصف الجزئية معنى خارج لازم ولا يستلزم تصور الكيفية ضرورة
تضاف الجزئية والكيفية فالتضمن بدون الاتزام محال قلنا ليس معنى قولهم
التضمن فهم الجزء من حيث انه جزء ان التضمن عبارة عن فهم الجزء مع وصف الجزئية
بل معناه انه فهم معنى الجزء بواسطة كونه جزءا من مفهوم اللفظ سواء أوقف

في تلك الحالة وصف الجزئية اولا والاتزام لاستلزام التضمن لجواز
ان يوجد بسيط لازم بين وهذا كما املوه لوضوحه قال واما ما فلا يوجد
الامع المطابقة لاستحالة وجود التابع من حيث انه تابع بدون المتبوع
اقول التضمن والاتزام يستلزمان المطابقة ولا يوجدان الا معهما
لانها ما بقا داما بمعنى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل وبواسطة فهم والاتزام
فهم اللازم مع الملزوم وبواسطة فهمه وكل تابع فهو من حيث انه تابع
ايرحال كونه تابعا وبشرط كونه تابعا لا يوجد بدون المتبوع فاما لا يوجد
بدون المطابقة وانما قيد بالحيثية لان التابع قد يوجد بدون المتبوع لكن
لا يكون في تلك الحالة تابعا كالحجارة التابعة للنار فانها يوجد مع الشمس لكن
لا تكون ح تابعة للنار وما ذكرنا من معنى قيد الحيثية تبين ان ليس هذا الموضوع
الكبرى اعني التابع حتى يلزم عدم تكرار الاوسط بل هو قيد للمحول او للقيمة
فان قيل ظاهر ان فهم اللازم من لفظ الملزوم متاخر عن فهم الملزوم واما فهم الجزء
فسابق على فهم الكل فكيف يكون التضمن تابعا للمطابقة فاجواب من وجوه
الاول ان اللفظ اذا اطلق على الكل يفهم منه الكل من غير ملاحظة الاخر
على الافراد واخطارها بالبال ثم يلتفت الذهن الى الاخراء مفصلة فمعرفة
وانما يتحقق التضمن بهذا الالتفات الثاني وفيه نظر الثاني ان التضمن والاتزام
عبارة عن فهم الجزء والاتزام في ضمن الكل والملزوم وتوسطها حتى لو قصد
باللفظ جزء الجزء والاتزام كاتب مطابقة على ما سيجي وعلى هذا فالمتبعية
ظاهرة الثالث ان المراد بتبعيتهما انها دالتان على الجزء والاتزام بواسطة
الوضع للكل والملزوم المستلزم للمطابقة على ما سنده لا يقال المطابقة
متبوع والمتبوع من حيث انه متبوع لا يوجد بدون التابع فيلزم استلزام المطابقة

ايها لانا نقول انما يلزم ذلك ان لو صدق انها متبوع دائما وهو ممنوع
او قد يوجد مطابقة لا يتبعها التضمن كما في البساط والاتزام على ما مر
قلت اذا اطلق اللفظ على جزء المعنى او على لازمه مجازا مع قرينة مانعة
عن ارادة المعنى الموضوع له فقد تحقق التضمن والاتزام بدون المطابقة
فالجواب عن من وجوه الاول انما لانهم ان دلالة لفظ المجاز على معناه تضمن
او الاتزام بل مطابقة اذ المراد بالوضع في تعريف الدلالات اعم من ان الجزء في
الشخصي كما في المفردات والكل في النوعي كما في المركبات والالفة المركبات
خارجة عن الاقسام والمجاز موضوع بآراء معناه المجازي بالنوع على ما
تقرر في موضعه فدلالة عليه بالمطابقة لانها دلالة على ما وضع له النوع والتضمن
انما هو فهم الجزء في ضمن الكل والاتزام فهم اللازم مع الملزوم وتبعيته لا
تجسد يلزم انحصار الدلالة في المطابقة ضرورة ان اللفظ بآراء الجزء والاتزام
موضوع بالنوع لانا نقول الموضوع بالنوع ههنا هو المجاز ومعنى ذلك انه
ثبت منهم ان لفظ الكل والملزوم يستعمل ويراد به الجزء والاتزام بشرط قرينة
مانعة عن ارادة الكل والملزوم واما عند استغناء القرينة فالوضع ممنوع
والتضمن والاتزام متحققان كما اذا فهم الجزء والاتزام ضمنا وتبعاء عند ارادة
الكل والملزوم فلو سلم الوضع النوعي في هذه الحالة فلا يتم انه الفهم بسبب
بل الفهم لازم سواء ثبت منهم هذا الحكم الكلي او لم يثبت الثاني انما لا نعني
بالدلالة الفهم بالفعل بل كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى اذا اطلق له نسبة
الى العالم بالوضع والمجاز الى المعنى الحقيقي كذلك ضرورة انه موضوع له
والوضع يستلزم الدلالة بهذا المعنى الثالث انه المراد باستلزامهما المطابقة
ان كل لفظ له دلالة تضمنية او التزامية فله دلالة مطابقة في الجملة وان لم يكن

في تلك الحالة قال والدال بالمطابقة ان قصد بجزءه الدلالة على جزءه فمفهومه
المركب كرامى الحجارة والافراد المفرد **اقول** اللفظ الدال بالمطابقة ان قصد
بجزءه منه الدلالة على جزءه فمفهومه اي معنى به وقصد فركب فلا بد من ان يكون
له جزء مطلق او مقدر ونحوه دلالة على معنى وذلك المعنى الذي قصد به
وتلك الدلالة مقصودة والافراد بان لا يكون اللفظ جزءا كنهية الاستفهام
او يكون له جزء غير دال على معنى كزيد او يكون له جزء دال على معنى كمن لا على
المعنى المقصود كعبادة الله على او يكون له جزء دال على جزء المقصود لكن
لا يكون دلالة عليه مقصودة كالحبوان الناطق علماء الشخص انما فانه
يقصد بذلك المجموع ذلك الشخص من غير ان يقصد بكل من الحيوان والنا
مفهومه الاصل والمراد بالقصد القصد الجارى على قانون الوضع حتى يقصد
بالراء من زيد او الحيوان من الحيوان ان طلق العلمى معنى لم يعنده ولم يجعل مركبا
وهنا نظر من وجهين احدهما انه ان اريد بالقصد القصد باللفظ فالمركب
قبل استعمالها والقصد الى معانيها تدخل في تعريف المفرد وتخرج عن تعريف
المركب وان اريد انه ان كان بحيث يقصد به الدلالة على جزء المعنى فمركب
والافراد فمثل الحيوان ان طلق العلمى خرج عن حد المفرد ودخل في حد المركب
لانه بحيث يقصد بجزءه الدلالة على مفهوم الحيوان والن طلق الذين هما الشخص
المسمى به وذلك عند اطلاقه على الانسان فاما ما كان يتقضى التعريفات
جمعا ومنعا فلا بد من قصد هذا الدلالة على جزء المعنى بحسب القصد الى المعنى
حتى يكون المركب ما يقصد بجزءه منه الدلالة على جزءه حين ما يقصد به
ذلك المعنى والمفرد بخلافه والحيوان ان طلق حين ما يقصد به الشخص المسمى به
لا يقصد بلفظ الحيوان وان طلق مفهومها اصطلاحا فهو داخل في حد المفرد دون المركب

وتمايزها ان تعيبد الدال بالمطابقة تمايزا فيكون فيه بل يميز منه خروج المفرد
والمركبات المجازيين عن التعريفين اللهم الا ان يجعل المجاز دالا بالمطابقة
فان قلت انما قيده بالمطابقة لوجوه الاول ان الدال بالتضمن او الاتزام
لا يشمل جميع الالفاظ فسفى ليس بمفهومه جزء او لازم بين خارجا عن القسمة
انما ان المركب من لفظين موضوعين لمعنيين بسيطين او المركب الذر لازم
البين ام بسيط لا يدل جزء لفظه على جزء معناه التضمنى او الاتزامى اذ لا
جزء له فحينئذ يدخل في حد المفرد ويخرج عن المركب القول بجواز كونه مركبا
بالنسبة الى المعنى المطابقى ومفردا بالنسبة الى المعنى التضمنى او الاتزامى كعبادة
بالنسبة الى الوصفين مفرد لان هذا التفسير اسمى للفظ المفرد والمركب هم
لا يطلقون المفرد على مثل هذا المركب اصطلاحا فعبادة الله على ان كانت ما ذكره
المصنف في الجامع ان الدال بالتضمن او الاتزام لا تنقسم الى المفرد والمركب ضرورة
انتفاض المفرد باللفظ المركب من الجنس والفصل فانه يدل على كل واحد منهما
بالتضمن وعلى ما يلزمه في الذهن بالاتزام ولا يقصد بشئ من جزئيه شئ
من اجزاء معنى الجنس والفصل ولا شئ من اجزائه لازمه الذهنى مع انه مركب
الرابع ان الافراد وانما كسب يتحقق بالنسبة الى المعنى المطابقى دون التضمنى او
الاتزامى كما في المركب الذر جزءا بسيطا او لازمه الذهنى بسيطا واما بالنسبة
الى المعنى التضمنى او الاتزامى فلا يتحقق بالنسبة الى المطابقى لانه متى دل
جزء اللفظ على جزء المعنى التضمنى او الاتزامى دل على جزء المعنى المطابقى
اما الاول فلا جزء الجزء جزء واما الثاني فلا متسع لتحقيق الاتزام بدون
المطابقة فبذلك المطابقى او لا بالاعتبار قلت في الوجهين الاخيرين خلط
اما الثانية فلاننا نعلم انه لا يقصد بجزءه شئ من اجزاء معنى الجنس والفصل والاتزام

فانه اذا قصد مجموع الجنس والفصل واللازم فقد قصد جزؤه ضروري
فلا بد من تعيين الجزء واللازم بالسيط وحسب ما يرجع الى الوجهة التي
واما الرابع فانه قوله متى دل على جزء المعنى الاتزامي دل على جزء
المعنى المطابق بمعنى ممنوع لجزازان لا يكون للمطابق جزء اصلا وامتناع
تحقق الاتزام بدون المطابقة لا يقتضي ان يكون للمطابق جزء
وهذا ينزف بان دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى الاتزامي التزم
وهي لا تحقق بدون المطابقة بمعنى ان كل لفظ له مدلول التزمي فلو
مطابق فيلزم ان يكون جزء اللفظ مدلول مطابق وهو جزء المعنى المطابق
لتمام اللفظ فيكون الدال على جزء المعنى الاتزامي دالا على جزء المطابق
لكن يتعذر تمام الوجوه الاربعة فهي انما تدل على انه لا يصح تعيين
الدال بالتضمن او الاتزام والمطلوب بتاسيس العروة عن الاطلاق
الى التفسير بالمطابقة ولا تدل عليه شئ من الوجوه فان قلت الوجه الثاني
تدل عليه لانه اذا اطلق الدلالة صدق على المركب الموضوع لمعينين بسطين
انه لا تدل جزء لفظه على جزء معناه اعني معنى التضمني المركب كذا في الكلام
البسيطة قلت اعتبر في المركب لانه الجزء على جزء المعنى بوجه من الوجوه
كان المعنى في الافراد عدم الدلالة من كل الوجوه لتصح التقابل اعني يكون
المفرد لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء المعنى لا مطابقة ولا تضمن ولا التزام
وهذا لا يصح على المركب المذكور لانه مما يقصد بجزئه الدلالة على جزء المعنى
في الجملة اعني المطابق **قال** وهو ان لم يصلح لان يجزبه وحده وهو الاداة
كفي ولا وان يصلح لذلك فان دل بهيئة على زمان معين من الازمنة
الثلاثة فهو الكلمة وان لم تدل فهو الاسم **قوان** اقول لما كان التعريف باعتبار

ومفهوم المركب وجوده ومفهوم المفرد عدمه والاعدام كما تعرف بمكانها
قدم المركب في التعريف ولما كان التقسيم بحسب الذات وذات المفرد مقدم على
ذات المركب بالطبع لاحتمال جه اليه قدمه في التقسيم وحصره في الاداة والكلمة
والاسم لانه ان لم يصلح لان يجزبه وحده ار من غير ضمنية فهو الاداة سواء
صلح للاخبار مع ضمنية كانه قولنا زيد لائم او لم يصلح كفي في قولنا زيد في الدار
فان المخبر به هو متعلق الطرف وان يصلح لان يجزبه وحده فان دل بهيئة
الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف الاصلية والزائدة وحركاتها وكسراتها
على زمان معين من الازمنة الثلاثة بحسب اصل الوضع فهو الكلمة والا فهو
الاسم قوله بهيئة احتراز عن الاسماء الدالة بحسب الجواهر على احد الازمنة
كالاسم والغور وهذا انما هو في لغة العرب اما في لغة العجم فالدلالة على الزمان
ليست بالهيئة او قد يتجدد الهيئة مع اختلاف الزمان كقولنا امدوا يد
فان اردنا التعميم قلنا الكلمة ما يدل بهيئة على الزمان او كما مراد فان
وقوله على زمان معين تحقق لاهية الكلمة وتبينه على ان المضارع بهيئة
انما يدل على الحال او الاستقبال على التبيين والالتباس من جهة الاشتراك
في الوضع وقولنا بحسب اصل الوضع ليدخل فيه الافعال الانشائية التي لم يعقده
بها احد الازمنة فان قلت من المفردات ما يصلح للاخبار وحده وهم
يعودنها اسما كالموصولات والضمير في غلامى وغلامك او كالكلمات التي لم يعقده
واخواتها قلت معنى قولهم الحرف لا يجزبه انه لا يجزبه بعينه معتبرا عنه مجرد
لفظه كما ان معنى قولهم الفعل لا يجزبه عليه انه لا يجزبه عن معناه معتبرا عنه مجرد
لفظه واللفظ الحرف يجزبه كقولنا الحرف في ولا ولفظ الفعل يجزبه كقولنا
ضرب فاعل ماض وكذا المعنى اذا لم يغير عنه مجرد لفظه كقولنا بعض ما لا يجزبه

والله اعلم

معنى في معنى ضرب لا يجبر عنه فالضمير في غلبه مثلا مما يجبر معناه معبرا
عنه بجزء لفظه لكن بلفظ آخر كقولنا الانسان انا وكذا الموصولات
لان الذي قام بمعنى قائم او صاحب القيم واما في الافعال قصة
فلا شك واردة والتزام كونها ادوات بناء في قصر حجم كونها كلمات
وجودية فان قلت لم تقدم في التقسيم الادوات على الكلمة والكل على
الاسم قلت اذا كان احد يتبع في الترتيب قسما واحدا والاخر مشتقا على تقسيم
الى القسمين كان الاول لا فراده وبساطة اولي بالتقديم فذا قدم
الاداة ثم قدم الكلمة لان قبولا وجودية بخلاف الاسم **قال** وحينئذ
اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول فان شخص ذلك المعنى
يستمى على والافعال ان استوت افراده الذهنية والخارجية فيه كالاتيان
والشمس ومشككا ان كان حصوه في البعض اولي واقدم او اشده من الاخر كالوجود
بنسبة الى الواجب الممكن وان كان في فان كان وضع تلك المعنى على
السوية فهو المشترك كالعين وان لم يكن كذلك بل وضع لاحدهما ثم عمل
الى الثاني وحينئذ ان ترك موضعه الاول سمي لفظا منقولا عرفيا ان
كان ان قل هو العرف العام كالدابة وشرعا ان كان ان قل هو الشرع
كالصوم والقنوة واصطلاحيا ان كان قل هو العرف الخاص كاصطلاح
الحياة والنظر وان لم يترك موضعه الاول سمي بالنسبة اليه حقيقة وبالنسبة
الى المنقول اليه مجازا كالاسد بالنسبة الى الجوان المنقرس والرجل الشجاع
اقول الاسم اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا ومعنى وحدته ان يكون
المعنى الذي يقصد باللفظ يستعمل هو فيه مفهوما واحدا حتى لو جرى فيه كثرة
وتعد وكان باعتبار الذوات التي صدق عليها ذلك المفهوم فان الحيوان

سواء اطلق على الانسان او الفرس او غيره لا يراد به الا الجسم المحسوس المتحرك بالارادة
ومعنى كثرة ان يكون المفهوم والمقصود منه عند استعماله في احد المعنيين غيره
عند استعماله في المعنى الآخر فان كان واحدا فان كان شخص ذلك المعنى اركان
بحيث يمنع نفس تصوره من الشراكة فيه لاسم على لكونه عددا دالة على شخص
معين واما المفردات واسما الانسان مثلا فليست مفهوماتها التي صنعت
بهرها مشخصة لان لفظا موضوعا للمتكلم من حيث هو متكلم ولفظ هذا
موضوعا لمشار اليه مفرد مذكور وهو معنى كل الشخص انما يكون بحسب الخرج
لا بالنظر الى مفهوم اللفظ وان لم يتشخص معناه بل امكن صدقه على كثيرين فان
كان حصول ذلك المعنى في افراده الذهنية والخارجية على السواء يسمى الاسم
متواطئا لتوافق الافراد فيه كالانسان الحاصل معناه في الافراد الذهنية
وان لم مسا وافراده في ذلك المعنى بل كان حصوه في بعض الافراد او اقدم
او اشده من حصوه في البعض الآخر يسمى اللفظ مشككا لانه تشكلت في طرقتين
في الشك انه من المتواطئ بناء على اشتراك الافراد فيه معنى او من المشترك
بناء على تفاوتها بينها كالوجود فانه في الواجب ان يكون من ذاته واقدم
لكونه علته للممكنات واشده لكونه اثاره اكثر من اثار الممكنات فان قلت
كثيرة المفهومات ما يوجد لبعض افراده تقدم على البعض كالاتيان مثلا وليس
بمشكك قلت ليس المراد بالاولية والاقدمية والاشدية في الوجود بل في
الاتصاف بمفهوم اللفظ بمعنى ان الفعل اذا حاول مطابقة المفهوم
الكثيرين وجد بعض الافراد اولي بهذا المفهوم واقدم او اشده وافراد
الانسان ليست كذلك لان مطابقة الانسانية لجمعها على السوية والتقدم
انما هو في وجودها فافهم وان كان في ارواها كان معنى الاسم كثيرا فان كان

وضعه للمعنى الكثيرة على السوية بان وضع لهذا وضع لذلك ولم يعتبر
النقل من احد هما الى الآخر يسمى اللفظ بالنسبة الى جميع المعاني مشتركا والى
احد ما مجازا كالعين للباصرة والجارية والذهب وان لم يكن وضعه
للمعنى على السوية بل وضع اولاهما بالانتماء الى الآخر لمناسبة بينهما فاما
ان يترك ويهر المعنى الاول بمعنى انه لا يستعمل فيه حقيقة بالنسبة الى ذلك
الوضع والاصطلاح اولاهما فان ترك سمي منقولا ومنسب الى النقل وان لم
يترك فحال استعماله في المعنى الاول الموضوع هو له سمي حقيقة لثبوتها في مكان
الاصلي وحال استعماله في المعنى الثاني الذي نقل اليه سمي مجازا لثبوتها في الامكان
الاصلي وظاهر ان هذا الكلام مشعوبان الحقيقة فكأن يكون مما سكره معناه
وان لكل حقيقة مجازا وليس كذلك او الاسم الذي له معنى واحد ولم ينقل
الى غيره فهو حقيقة عند استعماله فيه واكثر هذه الاقسام مما يجري في غير الاسم
لاستعمال الكلمة فانها تكون متواطئة كذهب ومشككا كوجد ومشترا كالضرب
ومنقولا كصلى وحقيقة كلفظ الانثى ومجازا كلفظت الحال بمعنى دلت
ولذا قال الشيخ في هذا المقام من الشفا اعلم اننا نعني بالاسم ههنا كل لفظ دل
سواء كان ما يخص باسم الاسم او كان ما يخص باسم الكلمة او ان كانت الذر لا تدل
الابلية انما فان قلت هذه الاقسام متداخلة لان المتواطى والمشككا
والمشرك يكون حقيقة ومجازا مثلاً قلت قيد الجينية مراد في هذه التعريفات
اعني ان الاسم من حيث انه وضع لشخص علم ومن حيث انه مستعمل في مفهومه
الاصلي حقيقة وقس على هذا فان قلت قد جعل المجاز من اقسام الدال
بالمطابقة فكأنه احد الوضع اعم من الشخص النوعي على ما مر قلت لا حاجة
الى ذلك فان المجاز ايضا دال بالمطابقة لكن بالنسبة الى المعنى المجازي

فانهم قال وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له ان توافقا في المعنى
ومباين له ان اختلفا فيه **اقول** ما مر كل تقسيم للفظ بالنسبة الى المعنى
واما تقسيمه بالنسبة الى لفظ آخر فهو انه اما مرادف له او مباين لانهما ان
اتحد في المفهوم فمرادفان والافتيان سواء كانا معناه متحدتين بالذات
كالانثى والناطق والسيف والصارم او لا كالانثى والفرس **قال**
واما المركب فهو اما تام وهو الذي يصح السكوت عليه واما غير تام والنام ان
احتمل الصدق والكذب فهو الخبر وان لم يحتمل فهو الانشائي فان دل على طالع الفعل
دالة اولية اى وضعية فهو مع الاستعمال امر كقولنا اضرب انت وجمع الخوض
سؤال ودعاء ومع التساوي التماس وان لم تدل فهو متبعية ويندرج
فيه التمني والترحى والقسم والنداء واما غير التام فهو اما تقسيمه كما يجوز
الناطق واما غير تقسيمه كما لمركب من اسم واداة او كلمة واداة **اقول**
المركب تام ان يصح السكوت عليه امر لا يحتاج في الافادة الى لفظ آخر ينظره
السامع مثل احتياج المحكوم عليه الى المحكوم به وبالعكس سواء افاد فائدة
جديدة كقولنا زيد قائم او لا كقولنا السماء فوقنا وغير تام ان لم يصح السكوت
عليه والنام خبر ان احتمل الصدق والكذب والافانث والمراد احتمالا
بحسب المفهوم مع قطع النظر عن الخارج بمعنى ان السامع اذا نظر الى مجرد
انه انبأت شيئا او نفيه عنه لم يمنع كونه مطابقا للواقع كما لم يمنع كونه
غير مطابق له فدخل فيه ما يكون صدقا محضا كقولنا السماء فوقنا او كذبا محضا
كقولنا اجتمع النقيضين يمكن الخارج والصدق عبارة عن مطابقة الحكم للواقع
والكذب عن عديمها ومعرفة هذا المعنى لا يتوقف على معرفة الخبر حتى يكون
تعريفه بما يحتمل الصدق والكذب دورا والانشائي ان دل على طلب الفعل امر الذي

اشتق منه اللفظ كتم أو كف النفس عنه كلاتم دلالة أولية أو وضعية فهو مع الاستدلال
أمر ويدخل فيه انتهى ومع الخوض سؤال ودعا ومع التساوي التماس التماس
في العرف إنما يطلق على كون مع تواضع ما لا مع التساوي وتعبير الدلالة
بالوضعية احتراز عن مثل لبث زيد قائم فإنه يدل على طلب قيامه لكن لا
حسب الوضع بل من حيث أن التمني سقيمة وليس احتراز عن الأخبار الدالة
على الطلب مثل طلب منك القيام لأن التقسيم إنما هو تقدير بعدم احتمال الصدق
والكذب والخبر خارج عنه وإن لم يدل على طلب الفعل فهو التنبية ويندرج فيه
التمني وهو أظهر رجبة الشيء ممكن كالأوج والتمني وهو أظهر رارة الشيء
الممكن أو كراهية القسم والنداء والاستفهام والتعجب ونحو ذلك وهذا اصطلاح
لا مشأية فيه لكن الكلام بعد محل نظر وأما المركب الغير التام فاما تقييد
أن كان الثاني ضد الأول كالجو أن طق وحصره على المركب من الموصوف
والصفة وأما غير تقييد كالمركب من اسم وأداة نحو في الدار وكلمة وأداة
نحو قد قام من قد قام زيد قال الفصل الثاني في المعاني المفردة كل مفهوم
فهو أما جزئي حقيقي أن منع نفس تصور من وقوع الشركة فيه وكل من لم يمنع
واللفظ الدال عليها يسمى جزئيا وكلية بالعرض **قوله** الصورة الحاصلة
في العقل من حيث أنها تقصد باللفظ سميت معنى ومن حيث أنها تحصل
من اللفظ في العقل سميت مفهوماً فإن كان اللفظ الذي بآرائه مفرداً فهو
مفرد وأما مركب المفهوم سواء كان حصو عند العقل بالذات أو بواسطة
الآلات أما كلي أو جزئي لأنه إن كان نفس تصور ما نعا من وقوع الشركة
كثيرين فيه فهو جزئي والآ فكل والراد بالشرك كثيرين فيه أنه يمكن للعقل أن
يفرضه صادقا على كثيرين ومطابقا لها سواء كان مطابقا في نفس الأمر أو لا

وسواء فرضه أو لم يفرض فيه دخل فيه الكلية الفرضية مثل الله والآممكا والآممكا
التصور بخلاف زيد فإن معناه ذات هذا المتأثر إليه وهو مما يتجلى للعقل
أن يفرضه صادقا على كثيرين فقولنا نفس تصور توضح وتبينه على أن المعبر
في الجزئية هو منع الشركة بالنظر إلى نفس التصور من غير نظر إلى شيء من خارج
حتى لو كان من الكلية ما يمنع الشركة بدليل من الخارج لم يعرج ذلك
في كلية ودفع في بعض النسخ نفس تصور معناه وهو سهو وإنما وقع هذه
العبارة في الآش رات من جهة أنه جعل المقسم إلى الكلي والجزئي للفظ
واللفظ الدال على الكلي والجزئي كزيد والآش سمي جزئيا وكلية بالعرض
والسبعية تسمية الدال باسم المدلول ههنا سوالات الأول أن كل جزئي
إذا تصور مطابقا لصورة الجزئية الحاصلة في ذهن زيد مثلاً طابق
للتصور التي في آذان الآخرين فيجب أن يكون كليا الثاني أن ما يمنع نفس
تصور من الشركة لا يصلح تعريفا لمفهوم الجزئي لا متناع صدقه عليه لأن
مفهوم الجزئي كلي ولا شيء من الكلي يمنع نفس تصور من الشركة الثالث
أن التصور عبارة عن حصول صورة الشيء في العقل فإضافة إلى المفهوم يقتضي
أن يحصل للصورة صورة في العقل حتى يعبر عليه الكلية والجزئية وليس
كذلك والجواب عن الأول أنه معنى شركة الكثيرين أن يكون الكثيرون
أفرادهم ويصير هو مطابقا لها صادقا عليها والصورتان الحاصلتان
في ذهن زيد وعمرو وإن احداثا مع قطع النظر عن الإضافة إلى المحلين فهما
متحدتان بالذات والمفهوم ولا اثنينية بينهما حتى يتحقق المطابقة وإن
مع اعتبار الإضافة إلى المحلين فلا يتم التطابق والتصادق بينهما وعن الثاني
أنه لم يلزم مما ذكره أن يكون الجزئي عبارة عن مفهوم ما يمنع الشركة ويصير

عليه انه لا يمنع شركة افراد ذلك المفهوم فيه ولا ثم استعمل ذلك
وتحقيقه ان مفهوم ما يمنع الشركة معنى كلّي هو مفهوم لفظ الجزئي
لا مفهوم زيد وعمر ومثلا وما صدق عليه ذلك المفهوم معنى يمنع شركة
الكثيرين وهو مفهوم زيد وعمر ومثلا لا مفهوم لفظ الجزئي فيكون
ما يمنع الشركة مفهوما له افراد كثيرة وهو بين الاستقامة وعن الثالث
ان التصور قد يطبق على حصول الشئ في العقل كما في تصور معنى الوجوه
والامكان **فان** الكلّي اما ان يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات
او داخل فيها او خارج عنها الاول هو النوع الحقيقي سواء كان متعديا
وهو المقول في جواب ما هو كجب الشركة والخصوصية معا كالانسان
او غير متعدي الاشخاص وهو المقول في جواب ما هو كجب الخصوصية المحضة
كالشمس فهو اذا كل مقول على واحد او على كثيرين متفقين بالحقائق في
جواب **هو اقول** ذكر القدماء ان الكلّي بالنسبة الى شئ آخر اما ان
يكون تمام حقيقة او داخل فيه او خارج عنه والاول هو المقول في جواب
ما هو وهو اما ان يكون مقولا كجب الخصوصية المحضة كالحد بالنسبة
الى المحدود او كجب الشركة المحضة كالجنس بالنسبة الى الانواع او كجب
الشركة والخصوصية معا كالنوع بالنسبة الى الافراد ولما كان على هذا
التقسيم اشكالان عند المصنف عنه الى التقسيم بوجه آخر اسقط عنه
الحد بالنسبة الى المحدود لانه مركب والكلام في المفرد وهو ان الكلّي
اما ان يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات او داخل فيها او خارج
عنها والاول هو النوع كالانسان فانه تمام ماهية زيد وعمر وغيرهما
من افراد الانسان لان الكماية ما به يجاب عن السؤال بما هو وما هو سؤال

عن حقيقة الشئ التي هو ما هو والله يفيض في افراد الانسان على الانسانية
هي العوارض المشخصة الغير الداخلة في السؤال بما هو فالنوع انه تعدد
افرادها كان معقولا في جواب ما هو كجب الشركة والخصوصية كالانسان
فانه يقال في جواب ما زيد خاصة وكذا في جواب ما زيد وعمر ووكروا
لم يتعد وكان مقولا في جواب ما هو كجب الخصوصية كالشمس المقول في
جواب ما النير الا عظم دون الشركة اذ ليس لها فرد آخر ف تعريف النوع المنطبق
على القسمين انه كل مقول على واحد او على كثيرين متفقين بالحقيقة في
جواب ما هو والكلّي جنس المقول على واحد اشارة الى النوع المخصوص في الشئ
وقوله او على كثيرين اشارة الى النوع المتعدد الاشخاص وقوله متفقين بالحقيقة
احراز عن الجنس فانه يقال على كثيرين مختلفين بالحقائق وفيه نظرات
كل قديم انما يخرج ما يافيه الى ما يغايره ولا المناقاة بين المقولية على الحقيقة
الحقيقة والمقولية على المتفقة الحقيقية فان الجنس كما يقال على الكثرة
المتفقة الحقيقية يقال على الكثرة المتفقة الحقيقية لكن اذا كان معها
كثرة اخرى متفقة الحقيقية كقولنا ما زيد وعمر وهذا الفرع ذاك
فلا بد من قديم فقط يخرج الجنس وقوله في جواب ما هو احراز عن الفصل
والخاصة والعرض العام وما يجب السسه له ان قديم من حيث هو كذا
مراد في تعريف الكلمات الجنس لانها امراضا فية يختلف بالاعتبار فان
الملكوت جنس للاسود وفصل للكتيف ونوع للكتيف وخاصة للجسم وعرض
عام للجسم فالنوع هو المقول على ما ذكر من حيث انه كذا لك واما من حيث
اخرى فيجوز ان يكون جنسا او غيره فان قيل انما اراد بالكثيرين الموجودين
في الخارج خرج عن التعريف الانواع الانواع المعدومة كالنفقاء مثلا

وان اراد الاسم صار قوله على واحد ضائعا لان النوع المنفرد في الشخص
مقول على كثيرين متوهمين اجيب بان ما هو سؤال عن الذات والحقيقة
وقد صرحوا بانها انما يكون بعد الثبوت حتى لو لم يعرف وجود المسؤول عنه
كان سؤالا عن مفهوم الاسم فقط لا عن ماهيته **قار** وان كان الثاني
فان كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ما هو
بحسب الشك في الحقيقة ويسمى جنسا ورتموه بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين
بالحقائق في جواب ما هو وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية وعن
بعض ما يشاركها فيه هو الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة
الى الانسان وبعيد ان كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب
عنها وعن البعض الآخر ويكون هناك جوابان ان كانا بعيدا بمرتبة
واحدة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان وثلاثة اجوبة ان كان بعيدا
بمرتبتين كالجسم واربعة اجوبة ان كانا بعيدا بثلاث مراتب كالجوهر
وعلى هذا القياس **قول** اي ان كان الكل داخلا في ماهية ما حقه
من الجزئيات يسمى الذات فهو اما جنس او فصل لانه ان كان تمام الجزء المشترك
بين تلك الماهية وبين نوع اخر مابين لها فهو المقول في جواب ما هو بحسب
الشك في الحقيقة لانه يقال في جواب السؤال ما هو عن الماهية وذلك النوع
ضرورة انه تمام الحقيقة المشتركة بينهما ولا يقال في جواب السؤال ما هو
عن احدهما لانه ليس تمام حقيقة والمراد بتمام الجزء المشترك ان لا يكون
وراء امر داخلا في الماهية وذلك النوع كالحيوان بالنسبة الى الانسان
والفرس كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان والشجر بخلاف الجسم النامي بالنسبة
الى الانسان والفرس فانه ليس تمام المشتركة بينهما لان تمام المشتركة بينهما الجسم

النامي الجسم المتحرك بالارادة ويسمى ذلك الجزء المقول في جواب ما هو
بحسب الشك في الحقيقة جنسا ورتموه بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين
بالحقيقة في جواب ما هو من حيث هو كذلك والكل جنس وقوله مختلفين
بالحقيقة يخرج النوع والخاصة والفصل القريب وتخصيصه بانواع
النوع فقط على ما في الشرح حكم وقوله في جواب ما هو يخرج الفصل البعيد
والعرض العام لا الخاصة لانها ليست بداخله وانما كان هذا التعريف رسميا
لان الكل وان كان جنسا للجنس لكن المقول على كثيرين امر عارض لم يفهم
وانما ذكر ليعلم به لفظ على كذا وفي جواب كذا وذلك لان الجنس في
نفسه هو الكل الذي له مختلفات الحقيقة بالاشتراك سواء يقال عليها
ام لا واما مقوليتها عليها وكونه صالحا لذلك فما يعرض لها بعد تفوقها
وهكذا في سائر الكلمات كذا في شرح الاشارات وبهذا يمكن ان يمنع
ما يقال ان ذكر الكل مستدرك في التعريفات وانها حدود لان الكلمة
امور اعتبارية حصلت مفهوماتها فوضعت اسما واما بارائها فلا يكون
لها حقائق غير تلك المفهومات بمعنى المقول على كذا في جواب كذا وقوله
وهو قريب منه على انقسام الجنس الى القريب والبعيد بمرتبة او اكثر لان
الحديث انما يشتمل على الجنس القريب لمحالة والناقص قد يشتمل على البعيد
وكما كان مراتب البعد اقل كان الحد حسن الاشتمال على ذاتيات اكثر
والضابط ان عدد الاجوبة يزيد دائما بواحد على مرتبة البعد لان الجنس
القريب جواب ولكل مرتبة من البعد جواب ومعنى البعد بمرتبة ان يكون
بين الماهية وذلك النوع جنس واحد هو القريب وبمرتبتين ان يكون
بينهما جنس واحد قريبا والآخر بعيدا وبثلاث مراتب ان يكون بينهما

ثلاثة اجناس قريب وبعيدان وعلى هذا القياس فان قيل كون الجنس
جزءا للماهية ومقبولا عليها غير معقول لان الجزء يتقدم على الكل في الوجود
والمحمول متحد الوجود بالموضوع في الخارج قلنا ليس المراد بكون الجزء محمولا
انه من حيث انه جزء يكون محمولا بل المراد ان معرض الجزئية هو معرض
المحمولية مثلا الحيوان المأخوذ بشرط ان يدخل فيه الناطق نوع وبشرط
ان لا يدخل فيه الناطق جزء والمأخوذ بحيث يمكن ان يعرض له الجزئية
والنوعية جنس محمول تحقيق ذلك ما اورده الشيخ في الشفا ويخصه
المحقق نصر الدين الطوسي في شرح الاشراق وهو ان من الكلمات
ما قد يتصور معناه فقط بشرط ان يكون ذلك المعنى وحده ويكون لكل ما يقارنه
زائدا عليه ولا يكون معناه الاول مقولا على ذلك المجموع حالة المقارنة
بل جزء منه ومنها ما قد يتصور معناه لا بشرط ان يكون وحده بل مع كونه
ان يقارنه غيره وان لا يقارنه ويكون معناه الاول مقولا على ذلك
المجموع حالة المقارنة وهذا لا يخبر قد يكون غير متحصل بنفسه بل محتملا
لان يقال على اشياء مختلفة وانما يحصل بالاضاف اليه وقد يكون متحصلا
غير مبهم ولا يحتمل لان يقال على اشياء مختلفة الحقيقة والكل باعتبار
الاول مادة وان في جنس والثالث نوع مثلا الحيوان اذا اخذ بشرط
ان لا يكون معه شئ وان اقترن به الناطق مثلا صار المجموع مركبا من الحيوان
والناطق ولا يقال له انه حيوان كان مادة وان كان اخذ بشرط ان يكون
مع شئ بل من حيث يحتمل ان يكون انسانا او فرسا وان يخص بالنطق
بخصائص انسانية ويقال له انه حيوان كان جنسا واذا اخذ بشرط ان يكون
مع ان نطقا متحصلا ومتصلا به كان نوعا فالحيوان الاول جزء الانسان

وبتقدمه تقدم الجزء في الوجود من وان في ليس بجزء لان الجزء لا يتصل على
الكل بالمواطاة بل يقال له انه جزء بالمجاز لان اللفظ الدال عليه جزء من
جزءه فهو شبه الجزء لذلك والحيوان ان لمثل هو الا ان نفسه لانه ما
مع ان طوق وهذا بحث نفيس غفله المتأخرون فليحفظ عليه **قال**
وان لم يكن تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع اخر فلا بد ان لا يكون مشتركا
اصلا او يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له والا لكان مشتركا بين
الماهية وبين نوع اخر ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بالنسبة الى
ذلك النوع لان المقدر خلافه بل بعضه ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما يستلزم
فيكون فصل جنس وكيف كان بمنزلة الماهية عن مشتركها في جنس
او في وجود فكان **فصل القول** امر وان لم يكن له داخل في الماهية يعني
ذاتها تمام المشترك بينها وبين نوع يباينها فهو فصل لان استغناء كونه
تمام المشترك اما بانتفاء الاشتراك اي كونه ذاتيا لها ولغيرها فيكون
ذاتيا مختصا بالماهية بمعنى انه لا يكون ذاتيا لماهية اخرى بان لا يوجد
فيها اصلا او وجد عارضا او جزء غير محمول فيكون فصلا قريبا تتميز
الماهية عما ليس هو ذاتيا له واما بانتفاء التامة فيكون بعضا من
تمام المشترك امر ذاتيا له ولا يكون مباينا له وهو ظاهر ولا يخص منه
مطلقا او من وجه لا متناع تحقيق الكل بدو الجزء بل لابد من انتفاء
الي ما يستلزم تمام مشترك ما بين الماهية وبين نوع يباينها امر لا يكون
ذاتيا لتمام المشترك دون نوع آخر مباين له لانه اذا كان اعم بمعنى كونه
ذاتيا لتمام المشترك ولنوع مباين له كان ذاتيا للماهية المفروضة
وذلك النوع ولا يكون تمام المشترك بينهما لان التقدير انه ليس عام مشترك

بين تلك الماهية وبين نوع ما مبين لها بل يكون بعضها منه اى
ذاتيا له وعود الكلام السابق حتى ينتهى الى ما يساويه والافريم
التسلسل امر تركيب الماهية من اجزاء غير متناهية فيمتنع تعقدتها مع
الكلام في الماهية المعقولة وقد اندفع بهذا التقرير كثير من الاعراض
الا ان لقائل ان يقول لانهم لزوم التسلسل بل ينقطع بتجامى المشترك
بين الماهية ونوعا ما مبين لها ويكون ذاتى الماهية اعم من تمام
المشترك الاول بكونه ذاتيا له ولتنوع الثاني ومن تمام المشترك
الثاني بكونه ذاتيا له ولتنوع الاول الذى ياراء الماهية وتحقيق
مباينة تمام المشترك الثاني للتنوع الاول باشتماله على ذاتى لا يوجد
في النوع الاول مثلا يكون النامى اعم من تمام المشترك بين الانسان
والفرس اعنى الحيوان بكونه ذاتيا له ولشجر الجبارين واعم من تمام المشترك
بين الانسان والشجر بكونه ذاتيا له وللفرس الجبارين له من جهة ان مشترك
الانسان والشجر ذاتى لا يوجد في الفرس ولكن هو منصف القامة
مثلا فيكون تمام المشترك بين الانسان والشجر هو الجسم انما هو منصف القامة
وانما اعم منه لشمو الفرس واعم من الحيوان لشمو الشجر فلا تسلسل ولا انتهاء
الى المساواة فعلى هذا جنس جنس الماهية لا يجب ان يكون جنسا لها
لجواز ان لا يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع ما كالجسم النامى لان
لا يقال الذاتى في كل مرتبة ان كان ذاتى لنوع مبين لجميع ما يحصل من
التمات تسلسل والا كان فضلا لا فائدة التمييز في الجملة اذ ليس حجة
لجميع ما هي ضرورية تعدو البساطة لاننا نقول هذا برهان برأس
تقرره ان الذاتى ان كان تمام المشترك كان جنسا والا كان فضلا

لان ليس بخبر لجميع الماهيات لوجود بساطة كثيرة ولا حاجة الى ما في المقدسات
ولم سلم فلا تعد الانتهاء الى المساواة ولا يرفع المنع ثم انداى على تقدير
ان ينتهى الى ما يكون مساويا لتمام مشترك تبين الماهية ونوع آخر بمعنى
ان لا يكون ذاتيا لما مبين تمام مشترك كان فضلا قريبا للجنس اعنى
تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع لانه ذاتى يميز الجنس عن جميع ما
يشترك في الجنس او في الوجود فليس هو ذاتيا قوله فكيف كان الذاتى
الذى ليس تمام المشترك ارسوا كان مختصا بالماهية او بعضا من تمام
المشترك مساويا له فهو يميز الماهية عن كل ما يشترك اعنى اذا كان مختصا
او عن بعضه اعنى اذا كان بعضا من تمام المشترك مساويا له في جنس اى
اذا كان للماهية جنس او وجود اعنى اذا لم يكن لها جنس وذلك لان
الذاتى لم يدل الا على انه يميز الماهية في المحل من غير دلالة على انه يميزها
عن جميع مشاركات حتى يكون قريبا او عن المشاركات في الجنس
حتى يلزم ان يكون كل ذى فضل في الجنس ذاتيا ما كان فذلك الذاتى
فضل للماهية لاننا لا نعنى بالفضل الا ذاتيا لا يكون تمام المشترك ويميز
الماهية في الجملة فلا مرد للجنس لانه تمام المشترك ولا مثل الجوهر الناطق
بالنسبة الى الانسان مثلا لان الكلام في الاجزاء المفردة والاول منع فائدة
الجنس التمييز **قال** وسموه بانه كل يحل على الشئ في جواب ارشئ
هو في جوهره فعلى هذا لو تركبت حقيقة من امرين متساويين او امرين
متساوية كان كل منهما فضلا لانه يميزها عن مشاركتها في الوجود والفضل
المميز للتنوع عن مشاركتها في الجنس قريب ان يميز عنه في جنس قريب
كان طلق الانسان وبعيد ان يميز عنه في جنس بعيد كالحساس للانس

اقول رسموا الفصل بانه كان يحل على الشيء في جواب الشئ هو في جوهره
 من حيث هو كذا كذا والطالب باي شئ يطلب ما لا يكون تاما مشترك
 بين الماهية وشئ اخر وميزة الماهية عما يشتركها فيها ضيف اليه
 لفظ آخر مثلا اتي حيوان هو سؤال عما يميزه عن الماشركات في الحيوان
 واتي موجود هو عما يميزه عن الماشركات في الوجود فخرج بقوله في
 جواب اتي شئ هو الجنس والنوع والعرض العام وانما قال على الشئ الشئ
 المتصفة الحقيقية كالفضل القريب المختلفة الحقيقية كالفضل البعيد
 وانما قال يحل دون يقال كما في سائر الكلمات لانهم ذكروا الفصل
 على لخصه النوع من الجنس فكان مظنة ان يتوهم ان الفصل لا يحل عليه
 لا متناع حمل العلة على المعلول فخرج بلفظ المحل اذ انة لهما الوهم وما كان
 الفصل ذاتيا يميز الماهية عما يشتركها في جنس او وجود فلو صح تركيب
 كالجنس العا او المفرد او الفصل عن امرين متساويين كان كل منهما فصلا
 لانه ذاتي يميز الماهية عما يشتركها في الوجود ويحل عليها في جواب اتي
 موجود هو والقهاء حتى الشخ في الشفا جعلوا الفصل ممتزا عن الماشرك
 في الجنس حتى ان كان لا يكون له فضل يكون جنس اذ الماشركة في الوجود
 لا يقتصر الى التميز بالفضل واللازم التسلسل لان الفصل ايضا موجود
 فالتميز عنه يحتاج الى فضل اخر لكن لما لم يتم البرهان على انحصار الذاتي
 في الجنس والفضل هذا المعنى عدل عنه الشخ في الاث رثا وتبعه
 المتأخرون وجعلوا الفصل ممتزا عن الماشركة في الجنس او في الوجود
 ولما كان يميزه عن الماشركة في الوجود مبني على احتمال تركيب الماهية
 من امرين متساويين ولم يعرف لهذا تحقق اهل المصنف في تقسيم الفصل

وبجمله وجوده اذ انة حقيقة لا يتصور
 انما يميز الماهية العرضية

الى القريب والبعيد وجعل القريب ما كان ممتزا عن الماشرك في الجنس القريب
 كان طوق والبعيد ما كان ممتزا عن الماشرك في الجنس البعيد كالجنس
 والا فالقريب يميز الشئ عن جميع الماشركات في الجنس والوجود
 والبعيد يميزه عن بعضها ويكون يميز الفصل عن الماشركة في الوجود
 مبني على الاحتمال المذكور انما هو على تفسير الالام لكلام الاث رثا
 وانما على تفسير الحكم المحقق فليس مبني عليه لانه قال مراده ان الفصل
 يميز الشئ عما يشتركه في الجنس فقط او عما يشتركه في الوجود وسواء كان
 مشاركا له في الجنس او لا وحقيقة ان فضل الشئ ان فضل جنسه كالجنس
 للحيوان بالنسبة الى الجسم النامي كان ممتزا عن ما عداه عما يشتركه في الوجود
 وان لم يكن مختصا بالجنس كانا طوق لانه من يجعل مقولا على غير
 الحيوانات كالملائكة مثلا فهو يميز الاث عن جميع ما يشتركه في الجنس
 اعني الحيوانية عن جميع ما يشتركه في الوجود اذ لا يميزه عن الملائكة وقد
 يستدل على امتناع تركيب الماهية من امرين متساويين بوجهين الاول
 انه لا بد في اجزاء الماهية الحقيقية من احتياج البعض الى البعض واحتياج
 كل الى الآخر دور واحتياج احدهما الى الآخر فقط ترجيح بلا مرجح لانها
 ذاتان متساويتان وجوابه منع لزوم الدور لجواز احتياج كل الى الآخر
 بوجه اخر كالسواء والصورة ومنع لزوم الترجيح بلا مرجح لجواز ان يكون
 في مفهوم احدهما ما يقتضي الاحتياج من غير عكس لانهما ذاتان متساويتان
 في الصدق متغايران بحسب المفهوم ان في ان الجنس العا كالجوهر مثلا
 لو تركيب من امرين متساويين فاحدهما ان كان عرضا كان العرض مقوتا
 للجوهر ومجولا عليه بالمواطاة اذ الكلام في الجزء المحمول وان كان جوهر

فإن كان الجوهر نفس حقيقة كان الجزء عين الكل ولم نقد الشيء على نفسه وكان
 داخل فيه كان الشيء جزءا لنفسه لأن جزء الجزء جزء وإن كان خارجا عنه
 وهو محمول عليه كان عارضا له إذا التحول الخارج عارض فيكون جزء الجوهر
 الشيء الذي حقيقة الجوهر عارض وحقيقة الجوهر مركبة من الأجزاء
 المتساوية بين الاثنين أحدهما ذلك الشيء وذلك الشيء يمتنع أن يكون
 عارضا لنفسه فتعين أن يكون العارض هو الآخر من المتساويين
 فلا يكون العارض تنجما عارضا وهو محال مثلا الجوهر مركب من **أ** و **ب**
 و **أ** شيء عارض الجوهر الذي حقيقة **أ** و **ب** يمتنع أن يكون عارضا
 لنفسه فتعين أن يكون العارض هو الجوهر الآخر أعني **ب** فلا يكون العارض
 تنجما عارضا وهو محال وجوابه منع استحالة ذلك في العارض بمعنى
 التحول الخارج فإن كل ماهية مركبة من الجنس والفصل فهو بالنسبة إلى أحدهما
 عارض لا تنجما كاللحم الحيوان أولئك طلق وهكذا أكثر من يحصى **قال**
 وأما الثالث فإن امتنع انفكاكه عن الماهية فهو اللازم والآله العرض
 المفارق واللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد للحمشي وقد يكون لازما
 للماهية وهو ما بين وهو الذي يكون تصور مع تصور ملزوم كافي
 في جزم أنه من بالزوم بينهما كالانقسام بمساوية بين الأربعة وأما غير بين
 وهو الذي يفترق في جزم أنه من بالزوم بينهما إلى وسط كسواء الزوايا
 الثلثة لقائمتين للثلث **القول** الثالث من أقسام الكل وهو ما يكون
 خارجا عن ماهية ما تحته من الجزئيات أن امتنع انفكاكه عن الماهية المخدومة
 من حيث هو أي عارض من العوارض فهو اللازم والآله العرض
 المفارق واللازم أن كان امتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هو أي

مع قطع النظر عن العوارض فهو لازم الماهية كما انفكاكه بالقوة لذلك
 وإن كان امتنع انفكاكه عن الماهية مع عارض مخصوص يمكن انفكاكه
 عن الماهية من حيث هو أي فهو لازم الوجود كالسواد للحمشي وأما قبيح
 بما كان الانفكاك عن الماهية من حيث هو أي ليصح جعله تنجما لللازم
 الماهية والآله لازم الماهية لازم الوجود ضرورة وأما أخذنا الماهية
 في تفسير اللازم أعم من المجردة والمخلوطة ليصح جعل لازم الوجود تنجما
 واللازم مطلقا أما بين وهو اللازم الذي يكون نظوره مع تصور
 الملزوم كافيا في جزم أنه من بالزوم بينهما بمعنى أنه لا يتوقف على
 وسط برهاني سواء توقف على حدس أو تجربة أو نحو ذلك أو لم يتوقف
 وأما غير بين وهو الذي يفترق في جزم أنه من بالزوم بينهما إلى وسط
 وهو ما يقرن بقولنا لأنه حين يقال لأنه كذا أعني ما يجعل محولا للموضوع
 الذي اسم ان الداخلية عليها لام الاستدلال على ثبوت شيء لشيء
 أو نفيه عنه كما يقال العالم حادث لأنه متغير وبما ذكرنا من تفسير كون
 تصورهما كافيا يندفع الاعتراض بأن ما لا يتوقف على وسط لا يجب
 أن يكون بينهما جواز أن يتوقف على حدس أو تجربة أو غير ذلك
 فلا يخبر اللازم في البين وغيره وقوله كسواء الزوايا المثلث
 لقائمتين للثلث اللازم في لقائمتين متعلق بمساوية وفي المثلث مثلها
 في قولنا كالانقسام بمساوية بين الأقسام لها في المثلث
 ملزوم وكون زوايا المثلث مساوية لقائمتين لازم غير بين بل يندكر
 لبيان مقدمتين الأولى إذا وقع خط مستقيم على آخر فزاويتان المتبادرتان
 أن كانتا متساويتين سميت قائمتين والخط الواقع عمودا هكذا

قائمة افئدة والآلاف صغر يسمى جادة والاعظم منفردة هكذا **حادة/منفرجة**
 وهما متساويان لقائمتين لاننا نقيم خط **هـ ب** عمودا هكذا **ا ب ج د**
 فتحث قائمتان ويكون زاوية **ا ب د** اعظم من قائمة بمقدار زاوية
ا ب هـ وزاوية **ا ب ج** اصغر من قائمة بذلك المقدار بعينه فيكون
 زاويتان **ا ب د** و **ا ب ج** متساويتين لقائمتين بالضرورة الثانية
 اذ وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين متوازيين اعني اللذين كانا
 بحيث لو اخرجنا لالا نهاية لم يتلاقيا في جهة ولم يتبعوا وتبعدهما
 لخط **هـ ج** على خطي **ا ب** و **ج د** هكذا **ا ب ج د هـ**
 فالتساويان اعني زاويتي **ا ب ج** و **ا ب د** متساويتان لان مجموع
 الزوايا الاربع فيما بين المتوازيين معادلة لاربع قوائم لما قر واللتان
 من هذه الاربع في كل من جهتي خط **هـ ج** كائنتين والاكائنتان في جهة
 اصغر من القائمتين فيلزم تلافي المتوازيين في تلك الجهة كما ذكرنا في
 في المصادق ان كل خطين مستقيمين وقع عليهما خط مستقيم وكان
 الزاويتان الداخليتان في احدى الجهتين اصغر من قائمتين فانها
 يتقيان في تلك الجهة ان اخرجنا لالا في المتوازيين محال في مجموع زاويتي
ب ز ج و **د ج ز** مجموع زاويتي **ا ب ج** و **ب ز ج** لان كلا من
 المجموعتين كائنتين كما قر فاذا سقطت الجزء المشتركة اعني زاوية
ب ز ج المشتركة بين المجموعتين بقي زاويتا **ا ب ج** و **د ج ز** المتساويتان
 متساويتين ضرورة انه اذا كان مجموع **ا ب** مساويا لمجموع **ا ج**
 كان **ب** مساويا لـ **ج** وهو المطلوب وايضا زاوية **هـ ز ب** التي جهة
 عمابين المتوازيين كزاوية **ز ج د** الداخلية لانها اعني زاوية **هـ ز ب**

الخارجة متساوية لمقابلتها اعني **ا ب ج** المتساوية لزاوية **ز ج د** لان
 الزاويتين المتقابلتين الحادتين من تقاطع الخطين المتساويتين ضروري
 ان المتوسطات المشتركة بينهما مع كل منهما كائنتين متساويتان باستقام
 المتوسطات المشتركة اذا تقرر هذا فنفرض المثلث **ا ب ج** هكذا
ا ب ج د ونخرج ضلع **ب ج** الى **د** ونفرض من نقطة **ج** خط
ج هـ موازيا لخط **ا ب** ازاوية **ا ج هـ** مساوية لزاوية الكونهما
 متساويتين وزاوية **هـ ج د** مساوية لزاوية **ب** لكونها خارجة
 وداخلة فاذن جمع زاوية **ا ج د** والخارجة مساوية لزاويتي **ا ب**
 الداخليتين وزاوية **ا ج د** مع زاوية **ا ج ب** مساوية لقائمتين
 كما قر فيكون مجموع الزوايا الثلاث الداخلة في المثلث مساوية لقائمتين
 لان ما يكون مع **ج** مساويا لـ **ب** كان مع مساوي **ج** ايضا مساويا
ا ب وهذا ما اردناه بيانه **قال** وقد يقال البين على اللازم الذي
 يلزم من تصور ملزومه نظوره والاو لا عم والعرضي اما سريع الزوا
 كحكمة المحل وصفرة الوجه واما بطي الزوال كالشيب والشباب **اقول**
 البين كما يقال على ما يكون نظوره مع تصور الملزوم نظوره ويحصل
 الجزم باللزوم لا محالة كضعف الواحد للاثنتين فانه يلزم من تصور لاثنتين
 تصور ضعف الواحد والجزم بكونه لازما للاثنتين والبتين بهذا المعنى
 اخفى لانه كلما كان تصور الملزوم وحده كافيا في تصور اللازم والجزم
 بالملزوم بمعنى انه لا يقتصر الى اكتساب شئ لا بمعنى انه لا يقتصر الى شئ
 غير تصور الملزوم لان الجزم بالملزوم بدون تصور اللازم محال كان
 نظوره مع تصور اللازم كافيا بالضرورة ولا ينبغي لجواز ان يكون

الجرم بالزوم موقوف على الكسب فتصور اللازم وتصوره بعد تصور
 الملزوم فتغير البتين بالمعنى الثاني يكون اعم والعرضي المفارق اعنى الذى
 يفارق بالفعل اما سريع الزوال واما بطيؤه والافا كفارق بمعنى
 ممكن الانفكاك على ما هو فى تسمية العرضي المفارق قد يكون دائما غير زائل
 اصلا وهذا يندفع الاعتراض بان التقسيم الى سريع الزوال وبطيئه غير صحيح
 لجواز ان يكون ممكن الانفكاك لكن لا ينفك اصلا بل يدوم له **قال**
 وكل واحد من اللازم والمفارق ان يختص بافراد حقيقة واحدة فهو
 الخاصية كالضاحك والا فهو العرض العام كالما ويرسم الخاصية بانها
 كلية معقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً والعرض العام
 كل مقول على افراد حقيقة واحدة وغيره قولاً عرضياً فالكليات اذن
 خمسة نوع جنس وفصل وخاصة وعرض عام **قول** الخارج عن الامة سواء
 كان لازماً او مفارقاً اما خاصة او عرض عام لانه ان يختص بافراد حقيقة
 واحدة فهو الخاصية والافا لعرض العام فالخاصية كلية معقولة على تحت طبيعة
 واحدة فقط قولاً عرضياً من حيث هو كذلك فقوله طبيعة واحدة ليعلم النوع
 الاخير وغيره فان بعضهم على ان الخاصية لا تكون الا للنوع الاخير والمحققون
 على انها تكون للاجناس حتى العا وقوله فقط احتراز عن الجنس والعرض
 العام وقوله قولاً عرضياً احتراز عن النوع والفصل والعرض العام كل مقول
 على افراد حقيقة واحدة وغيره قولاً عرضياً من حيث هو كذلك فقوله
 وغيره احتراز عن النوع والفصل والخاصية وقوله قولاً عرضياً احتراز
 عن الجنس فان قلت تعريف العرض العام صادق على خواص الاجناس كالمشي
 للجحش فانه يقال على افراد الانث والفرس وغيرهما قلت الحقيقة التى

يجعلها بالنسبة اليها خاصة هو الجحش والما انما يجعل عليه فقط لا على غيره
 واذا نسب الى الانث واطلق عليه وعلى غيره كذا عرضاً عاماً والحال ان
 قد مر من حيث هو كذلك مراد من التعريفات فالما من حيث المقولية
 على الجحش خاصة وعلى الانث عرض عام بل كل من الخمسة بالنسبة الى حصصه
 كالجحش بالنسبة الى مفهومات الحيوان والما على بالنسبة الى مفهوم هذا النطق
 وذلك وعلى هذا القياس نوع حقيقى فعلم ما تقدم ان الكليات خمس لانها ان
 نفس الامة الجزئيات فهو النوع وان كان داخلها فان كان تمام المشقة
 بين الامة ونوع آخر فهو الجنس والافا هو الفصل وان كان خارجها فان
 اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصية والافا هو العرض العام فالخارج من
 هو النوع الحقيقى والخاصية الحقيقية وقد عرفتهما والخاصية قد تعال على عرضي محض
 المشى بالقياس الى غيره كالما لانها بالنسبة الى النبات ويسمى خاصة
 اضافية والنوع الاضافى كسبحى فانه قيل قد قسم الخارج الى اللازم والمفارق
 وكلاهما الى الخاصية والعرض العام فيكون الكليات سبعة لا خمس قلت
 ان كلاماً من الخاصية والعرض العام سواء كان لازماً او مفارقاً فله مفهوم واحد
 وقصد المصنف الى تقسيم الخارج لتقسيمين احدهما الى اللازم والمفارق والى
 الى الخاصية والعرض العام الا انه اورد بدل قوله وهو اما خاصة او عرض عام
 قوله وكل منهما لفائدة وهو التبيين على انه كلاماً من الخاصية والعرض العام
 يكون لازماً ومفارقاً بخلاف ما لو قيل الخارج اما لازم او مفارق وايضا
 اما خاصة او عرض عام فالاحتراز في الخمسة باعتبار هذا التقسيم صحيح بل لو
 قسم الخارج الى قسمين اعتبر قسمته كل منهما باعتبار انه مقول على حقيقة
 واحدة او اكثر كما الخارج بهذا الاعتبار منحصراً في قسمين **قال** الفصل الثالث

في مباحث الكلج والجزئي وهي خمسة الاول الكلي قد يكون متمنع الوجود في
الخارج لانفس مفهوم اللفظ كتركيب البارئ تعالى وقد يكون ممكن الوجود
لكن لا يوجد كالعنقا وقد يكون الموجود منه واحدا فقط مع امتناع
غيره كالبارئ تعالى او مع امكانه كالشمس قد يكون الموجود منه كثيرا
اما متناها كالنواكب السبعة السيارة او غير متناه كالنفوس الناطقة
اقول هذا اشارة الى ان المعبر في الكلية امكان فرض صدق على كثيرين
لا صدق عليها بحسب الوجود اذ الكلي بحسب الوجود اما ان يكون متمنع
الوجود كتركيب البارئ او ممكن الوجود وهو اما ان لا يوجد في الخارج
كالعنقا او يوجد وحيد اما ان يكون الموجود منه واحدا او كثيرا
والاول اما ان يكون مع امتناع فرد اخر كمفهوم البارئ تعالى فانه كلي
يوجد منه ذات الله تعالى ويمتنع غيره واما مع امكانه كمفهوم الشمس اعني
النواكب النهارية فانه مفهوم يوجد منه هذا النور الاعظم فقط مع امكان
تعدد والثاني اما ان يكون افراده الكثيرة متناهية العدد كالنواكب
السيارة فانها كلي منحصر افراده في السبعة او غير متناهية العدد
بمعنى انه لا ينتهي الى حد لا يوجد بعده فرد اخر لا بمعنى ان الافراد
غير المتناهية يكون موجودة دفعة وذلك مفهوم النفس الناطقة
فانه كلي لا ينتهي افراده الى حد لا يوجد بعده فرد اخر اعني من غير السبعة
فقله كالنواكب السبعة السيارة والنفوس الناطقة بحسب الافراد
لا لكلي المتناهي الافراد وغير المتناهي فان قيل ان اريد بالممكن في هذا
التقسيم الممكن بالامكان الخاص لم يصح جعل الواجب قسما منه وان اريد
الممكن بالامكان العام لم يصح جعل المتمنع قسما لانه كما يشمل الوجوب

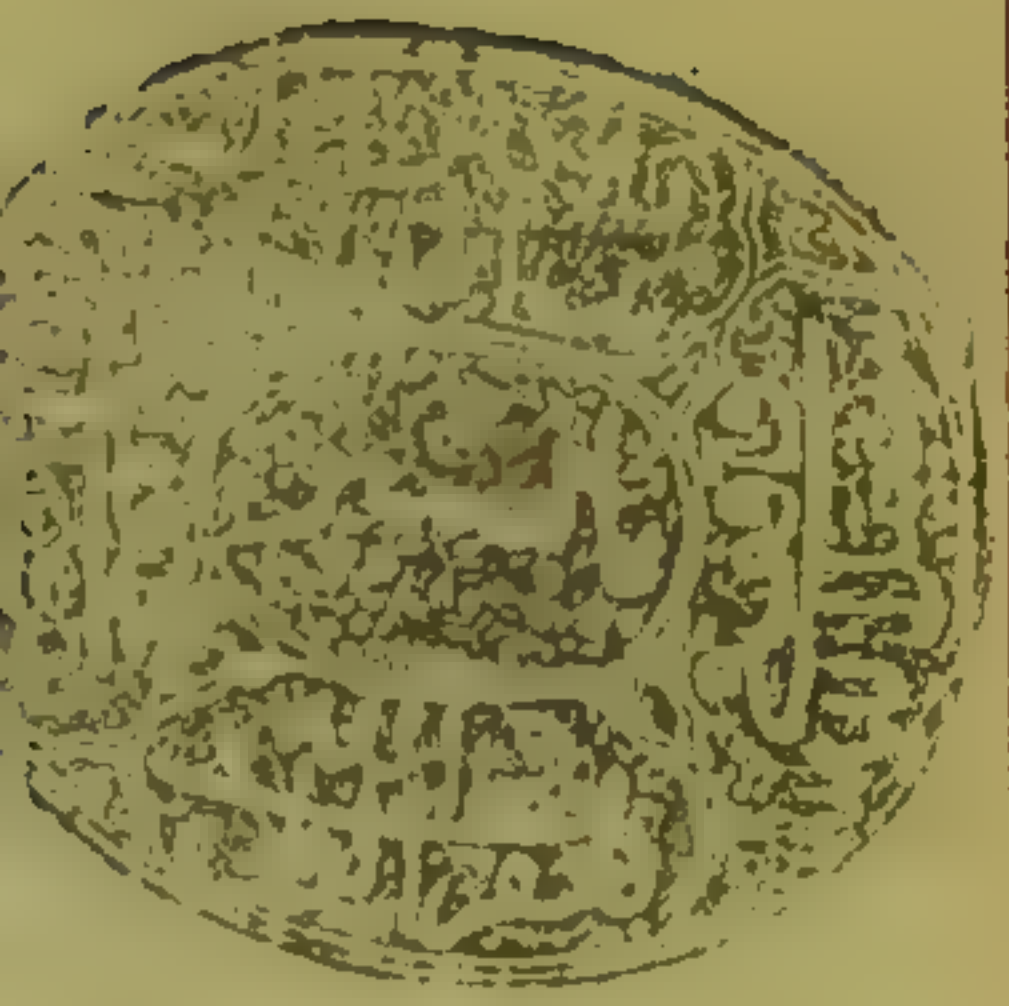
يشمل الامتناع ايضا قلنا اريد به ممكن الوجود بالامكان العام والامكان
العام من جانب الوجود ومعناه سلب ضرورة العدم فهو يعبر الوجود دون
الامتناع كما ان الامكان العام من جانب العدم وهو سلب ضرورة الوجود
يعبر الامتناع دون الوجوب واما الذي يعبر الجميع فهو مطلق الامكان العام
بمعنى سلب الضرورة عن احد الطرفين الوجود والعدم **قال** البحث الثاني
اذا قلنا الحيوان مثلا كلي فانه امور ثلثة الحيوان من حيث هو هو ولو انه كلي
والمركب منها والاول يسمى كلي طبيعي والثاني كلي منطقي والثالث كلي
عقلي **اقول** اذا قلنا الحيوان مثلا كلي فانه امور ثلثة الاول الحيوان المأخوذ
كلياً من حيث هو هو امر مع قطع النظر عن سائر العوارض التي في مفهوم الكلي
هو ما لا يمنع نفس تصويره من الشراكة ان لث المركب من الحيوان والكلي وتغير
هذه المفهومات غنى عن البيان والاول يسمى كلياً طبيعياً لانه طبيعة من الطابع
وحقيقة من الحقائق والثاني منطقي لانه المجوئ عنه في المنطق والثالث
عقلي لكونه مركباً بعينه العقل وقوله وكونه كلياً يستلزم كلياً منطقياً مراده
ان الكلي يعني مفهوم الكائن كلياً هو المنطقي لانه لو قال الكلي لتوهم ان المراد
ما صدق عليه الكلي فعديل ذلك لضييق العبارة والافاق المنطقي ليس كونه
كلياً وهذا ظاهر واما قال الحيوان مثلاً لان هذا التقسيم لا يخص الحيوان ولا
مفهوم الكلي بل الانسان والفرس وغيرهما كذلك وايضا اذا قلنا زيد جزء
فذا زيد من حيث يمنع الشراكة جزئي طبيعي ومفهوم الجزئي اعني ما يمنع
الشراكة جزئي منطقي والمجموع المركب منهما عقلي واذا قلنا الحيوان جنس فالحیوان
المعروف بالجنسية من حيث هو هو جنس طبيعي ومفهوم الجنس اعني الكلي المقبول
في جواب هو على تخلفه الحقائق جنس منطقي والمجموع عقلي وكذا اذا قلنا

ثلاث انواع والناس طاق فضل والاضاحات خاصة وانك عرض عام فان قيل
 الذي تخيل من ظاهر كلام القوم هو ان الكل الطبيعي هو الماهية من حيث
 هو وكذا الجنس الطبيعي والنوع الطبيعي وغير ذلك لانهم صرحوا بان اذا
 قلنا الماهية كلية فهي من حيث هو كل طبيعي فاذا قلنا هو جنس فهي من
 حيث هي هي جنس طبيعي وعلى هذا القياس وحسب يلزم احتياج مفهوم
 الطبيعي حتى يكون معنى الكل الطبيعي هو بعينه معنى الجنس الطبيعي والنوع الطبيعي
 وغيرهما ويكون النوع الطبيعي جنس طبيعيا بل يكون المجموع عبارة عن معنى
 واحد هو الماهية من حيث هي هي قلنا هذا التخييل يصحح باننا لم نكلم
 لانهم قالوا اذا قلنا الماهية كلية فهي من حيث هو كل طبيعي فلم يجعلوا الكل
 الطبيعي عبارة عن الماهية من حيث هي هي مطلقا بل حين الحكم عليها بالكلية
 ومقيدة بذلك فمعناه ان الكل الطبيعي هي الماهية المعروضة للكلية الموصوفة
 بها من حيث هي هي من غير ان يؤخذ شيء آخر مضافا اليها ولا داخل فيها
 فصار الكل الطبيعي هي الماهية المحكوم عليها بالكلية المعروضة لها الموصوفة
 بها مع قطع النظر عن سائر العوارض والجنس الطبيعي هي الماهية المعروضة
 للجنس مع قطع النظر عن سائر العوارض والنوع الطبيعي هي الماهية المعروضة
 للنوعية كذلك وعلى هذا القياس الباقى فاذا قلنا الحيوان كل فهناك
 امور اربعة مفهوم الحيوان من حيث هو وهو مفهوم الكل والحيوان المقيدة
 بالكلية والمجموع المركب منها فالثاني منطقي والثالث طبيعي والرابع عقلي
 والمنطقي معتبر في الطبيعي بالعروض وفي العقلي بالجوهر ووفقا بينهما فرق
 بالمتشابه والمجموع واما الاول فتماما لم يكن احدي الكلمات ولم يكن عرض لهم منوطا
 به سقطوه عن درجة الاعتبار وقالوا هناك امور ثلاثة وهذا المعنى موضح

في كلام المتقدمين والمتأخرين قال الشيخ في الشفا الجنس الطبيعي هو الحيوان
 بما هو حيوان الذي يصلح لان يجعل المعقول منه النسبة التي للجنسية وقال
 الارموني في البيان ان الانسان من حيث ذاته المعروضة لهذا العارض
 يسمى كليا طبيعيا ومن ترك هذا القيد اعتمد على ما ذكرنا فان قلت
 قد ظهر ما ذكرت ان المفهوم الذي لا يمنع نفس تصوره من الشبهة تعرف
 للكل المنطقي وكذا التعريفات المذكورة للكليات الجنس انما هو للمنطقي
 منها وظاهر ان هذا التعريفات باسرها صادقة على الطبيعية والعقلية
 والعقلية وهو لا يلزم الا تنقاض قلت انما يلزم الا تنقاض لو صدق
 الحد على شيء لا يصدق عليه المحدود والطبيعي والعقلي مما يصدق عليه المنطقي
 صدق العارض على المعروض او الجزء على الكل ضرورة ان الحيوان مفهوم
 لا يمنع الشبهة وكل يقال على مختلفه الحقيقي في جواب هو وكذا المجموع
 المركب من الحيوان والكلية او الجنسية فالكليات الثلاث متغايرة بمفهوم
 حتى لا يصح ان يقال الحيوان نفس مفهوم الكل المنطقي او الجنس المنطقي
 لا بحسب الذات لانه يصدق عليه مفهوم الكل المنطقي والجنس المنطقي وهذا
 كما اذا عرفنا الابيض بذرا اللون المفرق للبصر فصدق على الجسم الابيض لا بحسب
 الا تنقاض واعلم انه المفهوم الذي لا يمنع الشبهة فهو كل منطقي من حيث
 هو هذا المفهوم واما من حيث انه يعرض له الشبهة بين الكلية العارضة
 للاثان والعارضة للفرس الى غير ذلك فهو كل طبيعي ومن حيث انه
 يعرض له الجنسية للكليات الجنس المنطقية فهو جنس طبيعي ومن حيث انه نوع
 من المفومات فهو نوع طبيعي وكذا كل واحد من الكليات الجنس المنطقية
 فهو جنس طبيعي من حيث حيثية لانواعه من العلم والتأخر او غير ذلك

ونوع طبيعي من حيث كونه نوعا من الكلي وعلى هذا القياس حتى ان الجزء
من حيث اشتهر له بين الجزئيات كلى طبيعي ومن حيث كونه نوعا من
المفهوم نوع طبيعي فالطبيعي مع قطع النظر عن العوارض يعطى ما تحتها
اسماء ما وجد ما حتى يصدق على كل من زيد وعمر ووكبرانه انسانا وحيوانا
ناطق والكلي المنطقي يعطى اسمه وحده افراد مفهومه كنه الكلي وذلك
اعني الكلي العارض للانسان والكلي العارض للفرس لا غير ذلك
لا افراد موضوعه كزيد وعمر والجنس المنطقي يعطى اسمه وحده افراد
مفهومه كنه الجنس وذلك نفس موضوعه كالحيوان لا انواع الموضوع
وافراده كالانسان والفرس وزيد وعمر والنوع المنطقي يعطى اسمه
وحده افراد مفهومه كنه النوع وذلك نفس موضوعه كالانسان
لا افراد موضوعه كزيد وعمر وعلى هذا نقس **قال** والكلي الطبيعي
موجود في الخارج لانه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود
موجود واما الكلي الاخران ففي وجودهما في الخارج خلاف وفيه
خارج عن المنطق **اقول** جرت عادة القوم باثبات وجود الكلي الطبيعي
وان كان خارجا عن التصانعة لكونه فائدة محصل بادي نظر خلاف
الاخيرين فان البحث عن انهما موجودان او معدومان غامض فالكلي
الطبيعي كالحيوان مثلا موجود لانه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج
لان الشخص عبارة عن الماهية مع قيد الشخص فجزء الموجود موجود بالضرورة
وفيه نظر لاننا نعلم ان المطلق جزء خارجي من الشخص بل ذهني والخبر
الذهني لا يجب وجوده في الخارج وايضا لو كان المطلق جزءا خارجيا
من الاشخاص وهو معنى واحد لزم انصافه بصفات متضادة ووجوده

في زمان واحد في امكنة متعددة لان حصول الكل في المكان يجب
حصول اجزائه الخارجية فيه والحق ان الكلي الطبيعي موجود في بعض
ان في الخارج شيئا يصدق عليه الماهية التي اذا اعمت عوارض الكلية
لها كانت كليا طبيعيا كزيد وعمر وهذا ظاهر واليه استدل الشيخ
بقوله ان الطبيعية التي تعرض الاشياء كمنعها ما في العقل موجود
في الخارج واما ان يكون الماهية مع انصافها بالكلية واعتبار
عوارضها لموجود فلا دليل عليه بل بداهة العقل حاكمة بان
الكلية تنافي الوجود الخارجي واما الكلي المنطقي والعقل ففي وجودها
في الخارج خلاف فمن قال بوجود الاضافات قال بوجود المنطقي
ولزمه القول بوجود العقل لكونه مركبا من مجرد المنطقي والطبيعي الموجود
ومن منعه منع وجود المنطقي ولزمه عدم العقل ضرورة عدم احد
جزئيه والنظر في ذلك خارج عن المنطق لانه انما يبحث عن احوال
المعلوما التصورية والتصد بعية من حيث يوصل الى مجهول وهذا لا
يبني على وجودهما في الخارج **قال** الثالث الكلي متساويا ان صدق
كل منهما على ما صدق عليه الاخر كالانسان والناطق وبنيهما عموم
وخصوص مطلق ان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس
كالحيوان او الانسان وبنيهما عموم وخصوص من وجه ان صدق كل منهما
على بعض ما صدق عليه الاخر فقط كالحيوان والابيض ومتباينان ان لم
يصدق شئ منهما على ما يصدق عليه الاخر كالانسان والفرس **اقول**
الكليان اذا نسب احدهما الى الاخر بالتصادق فيبينهما اما متساويا او
وخصوص مطلق او عموم وخصوص من وجه او تبين كلي لانه ان صدق



كل منهما على كل ما صدق عليه الآخر كالانسان والناس طلق فيها متساويان
والآخ فان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس كالانسان
والحيوان فهما عام وخاص مطلقا والصادق على كل افراد الآخر عام والآخر
خاص والآخ فان صدق كل منهما على بعض ما صدق عليه الآخر كالحيوان او
الابيض فهما عام وخاص من وجه اعني ان كلا منهما من جهة الشمول
للاخر ولغيره عام ومن جهة كون الاخر شاملا ولغيره خاص ولا بد
بينهما من تضاد وتعارف بان يصدق قاطعا على شئ ويصدق كل بدو
الاخر والآخ فانها متباينان تباينا كلياً وذلك بان لا يصدق شئ منهما على
شئ مما يصدق عليه الآخر كالانسان والفرس وانما اختبر النسب بين الكليتين
لان النسب الرابع لا يجري في غيرهما لان الجزئين متباينان والكلان
الجزئية اعم والجزئية آخر مبين كذا قيل وفيه نظر لان زيدا اذا كان
خاصا فكذلك الانسان وهذا الضاحك جزئيان من الانسان والضاحك
غير متباينين بل متساويان وايضا الانسان الكل ليس مبينا للجزء في
من الضاحك بل اعم منه نعم لا يجري العموم من وجه في غير الكليتين
فهذا اختبر الكليتين وعلى هذا التقسيم سؤال وهو ان نقيض الشئيين
الذين هما اعم المفهومات كالشئ والممكن العام ليس بينهما احد هذه
النسب لانها لا يصدق ان على شئ في الخارج اصلا والصدق على شئ
معتبر في مفهوم كل من النسب الرابع على الوجه المذكور لا يقال المعتبر في
مفهوم النسب الصدق بحسب امكان الغرض والتقدير والنقيضان
لكونهما كليتين يمكن للعقل ان يفرض كل منهما صادقا على ما يفرض صدق
الاخر عليه فيكونان متساويين لانا نقول لو لم يكن المعتبر في مفهوم النسب

الصدق في نفس الامر لم ينضبط لانه يمكن للعقل ان يفرض صدق احد
المشتباين على الآخر وصدق احد المتساويين على غير الآخر وصدق
الخاص على غير افراد العام وان كان ذلك المفرد محال بل الجواب ان
النقيضين لكونهما كليتين لا بد لهما من صورة حاصلة في العقل وهي
لا شئ بالذات وسنرى من حيث انه صور قاطعة حاصلة في العقل فصدق
عليه الامران حتى انهما يمكن التصور صادق على شئ في الذهن ولا
تناقض لتعابر جهتي الايجاب والسلب فالصدق بهما لا يكون كما في
القضايا حتى لا يعتبر في الموضوع نفس المفهوم **قال** ونقيض المتساويين
متساويان والصدق احدهما على ما كذب عليه الآخر وهو محال **اقول**
قد اشتهر فيها بينهم ان نقيض الشئ رفعه وهذا في المفردات ليس بظ
الاستقامة لان النقيضين في المفردات يجب ان يكونا بحيث لو حمل
احدهما على موضوع حمل المواطاة لم يقصد حمل الآخر عليه ولو لم يقصد
حملة عليه وجب صدق حمل الآخر عليه وهذا معنى امتناع اجتماع النقيضين
وارتفاعهما ورفع الشئ ليس بهذه المثابة لان الفرس مثلا موضوع
لا يصدق عليه الانسان ومع هذا لا يصدق عليه انه رفع الانسان اذا رفع
لا يصدق على الجوهر اصلا بل نقيض الشئ المفرد وليس في ذلك الشئ اعني
هذا المفهوم لا ما صدق عليه فنقيض الانسان مفهوم ليس بالانسان والفرس
وغيره مما يصدق عليه انه شئ ليس بالانسان فحق النقيضين شئ بانه مركب
فنقول نقيضا المتساويين مساويان بمعنى ان كل ما صدق عليه نقيض احد
المتساويين صدق عليه نقيض الآخر والا لكان بعض ما صدق عليه احد النقيضين
لم يصدق عليه النقيض الآخر بل عينة فيصدق احد المتساويين بدون الآخر

وهنا منع وهو ان لا يتم انه لو لم يصدق قولنا كل ما صدق عليه احد
النقيضين صدق عليه النقيض الآخر لصدق بعض صدق عليه النقيضين
صدق عليه عين الآخر بل اللازم حيث نذكر السالبة الجزئية فقط ليس
كل ما صدق عليه احد النقيضين صدق عليه النقيض الآخر وهو لا يستلزم
الموجبة المذكورة لجواز ان يكون كل من المتساويين شيئا مدحرج
الموجودات المحققة والمقدرة فلا يصدق نقيضه على شيء اصلا
فيصدق السالبة دون الموجبة وجوابه ما قران الصدق المعبر
بهما اعم مما في القضا يا فالسالبة يستلزم الموجبة لان النقيضين
مفهوم لا محالة فيصدق على الصورة الحاملة في العقل وتيم المطلوب
قال ونقيض الاعم من شيء مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا لصدق
نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس ما الاول
فلانه لو لا ذلك لصدق عين الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض
الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص بدون الاعم وهو محال واما الثاني
فلانه لو لا ذلك لصدق نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض
الاخص وذلك مستلزم لصدق الاخص على كل الاعم وهو محال
اقول نقيض الاعم مطلقا اخص من نقيض الاخص بمعنى ان كل ما
صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص وليس كل صدق عليه نقيض
الاخص صدق عليه نقيض الاعم اما الاول فلانه لو لم يكن كل ما هو نقيض الاعم
نقيض الاخص لكان بعض ما هو نقيض الاعم عين الاخص فيلزم صدق الاخص
بدون الاعم وهو محال ولا يخفى ورود مثل المنع السابق ان لا يتم انه لو لم
يكن كل نقيض الاعم نقيض الاخص لكان بعض نقيض الاعم عين الاخص

بل اللازم السالبة الجزئية ليس كل نقيض الاعم نقيض الاخص وهو لا يستلزم
الموجبة لجواز ان يكون الاعم امرا شاملا لجميع الاشياء فلا يصدق نقيضه على
شيء اصلا والجواب مثل ما مر واما الثاني فلانه لو كان كل نقيض الاخص
نقيض الاعم لزم صدق الاخص على كل افراد الاعم حكيم عكس النقيض او حكيم
ان نقيض المتساويين متساويان لانه لما كان كل نقيض الاعم نقيض الاخص
فلو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم لزم تساوي النقيضين فيلزم
تساوي الاعم والاخص وصدق الاخص على كل الاعم وللمص على القاعدة
سؤال وهو انه لو كان نقيض الاعم اخص لصدق كل ما ليس بممكن عام
فهو ليس بممكن خاص ومعلوم ان كل ما ليس بممكن خاص فهو اما واجب
او ممكن وكل واجب او ممكن فهو ممكن عام فكل ما ليس بممكن عام فهو ممكن
عام وهذا محال فان قلت على القاعدة ان الضاحك مساو لان
والماشي اعم منه ومع هذا لا يصدق كل ما ليس بضاحك او ليس بالماشي
فهو ليس بالماشي لان المعبرة في القضية ان يكون وصف الموضوع بالفعل
وظاهر ان بعض ما ليس بضاحك او بالماشي بالفعل هو انسان قلت
المساو للان هو الضاحك في الجملة فنقيضه ما ليس بضاحك
اصلا والاعم من الانسان هو الماشي في الجملة ونقيضه ما ليس بالماشي
قطعا ولا يتم ان بعض ما يصدق عليه بالفعل انه ليس بضاحك ولا بالماشي
اصلا فهو انسان والحاصل انه لا بد في اخذ نقيض المفردات من رعاية
شرائط التناقض مهما امكن **قال** والاعم من شيء من وجه ليس بين نقيضيهما
عموم اصلا لتحقيق مثل هذا العموم بين عين الاعم مطلقا ونقيض الاخص
مع التباين الكلي بين نقيض الاعم مطلقا وعين الاخص نقيضا المتباينين

متباينان متباينان جزئيا لانها ان لم يصحها اصلا لا وجود والاما
 كان بينهما تباين كلي وان صدق كاللانا انسان والافرس كان بينهما تباين
 جزئي ضرورة صدق احد المتباينين مع نقيض الآخر فقط كالمتباين
 الجزئي لازم جزما **اقول** لو قلنا الاعم من شئ من وجه بين نقيضيهما
 عموم كان هذا حكما كليا على ما نقص عليه الشئ في الشفاء من ان المطلقا
 للمستعده في العلوم كليات واكثرها ضروريات فاذا قلنا ليس
 نقيضيهما عموم كان سببا للحكم الكلي فلا يفرض ثبوت العموم في بعض
 الصور والمراد بالعموم هنا مطلق العموم وهو اعم من العموم مطلقا
 ومن وجه واليه اشار بقوله اصلا يعني ليست القاعدة في نقيضه
 الامرين اللذين بينهما عموم من وجه ان يكون بينهما عموم لا مطلقا ولا
 من وجه لان بين عين الاعم مطلقا ونقيض الخاص كالحيوان والانسان
 عموما من وجه لنضاد قهما في الفرس صدق الحيوان بدو اللانسان
 في الانسان وبالعكس في الحمار مع ان بين نقيضيهما اعني نقيض العموم عين
 الخاص كالحيوان والانسان تباين كليا ضرورة امتناع صدق
 الخاص بدون العام والتباين الكلي بين المفهومين تباين في العموم مطلقا
 كما اود من وجه لانه عبارة عن صدق كل منهما بدون الآخر في جميع
 الصور بحيث لا يكون بينهما تصادقا اصلا ثم لما كان بين الاعم والخاص
 من وجه تباين جزئي كما بين المتباينتين التباين الكلي اراد ان يجمع
 الحكمين قصد الى الاختصار فقال ونقيض المتباينين يعني المتباينين
 مطلقا اعم من ان يكون في جميع الصور كالعابانية الكلمة او في بعضها كالعموم
 والخصوص من وجه متباينان تباين جزئيا وهو صدق كل واحد من المفهومين

بدو الآخر في الجملة فيعم التباين الكلي والعموم من وجه وبهذا يندفع الاشكال
 على المصنف بانه لم يبين النسبة بين النسب نقيض الاعم والخاص من وجه
 مع انه يصد ذلك ظن منهم ان المراد بالمتباينين في قوله ونقيض
 المتباينين هو التباين الكلي وانما قلنا ان بين نقيض المتباينين كليات
 كان اول تباين جزئيا لان النقيضين ان لم يصدق على شئ اصلا كاللانا
 واللا عدم النقيضين للوجود والعدم المتباينين تباين كليا كان بينهما تباين
 كلي ضرورة امتناع اجتماعهما على الصدق كذا بين اللاحيوان والانسان
 النقيضين للحيوان والانسان اللذين بينهما عموم من وجه على ما سبق آنفا
 وان صدقا اعني النقيضين معا على شئ كاللانا انسان والافرس الصادق
 على الحمار وكاللاحيوان واللاابيض الصادق على جزء الاسود وكان بينهما
 تباين جزئي بمعنى صدق كل منهما بدو الآخر في بعض الصور فقط بقية تعبد
 في مقابلة التباين الكلي وهذا كما يطلق سلب الجزئي في مقابلة الكلي ويراد
 النفي عن البعض مع الاثبات للبعض فكانه قال وان صدقا معا كان
 بينهما عموم من وجه لانه قد تحقق التصادق والتفارق ايضا لازم ضرورة
 صدق احد المتباينين اكل واحد منهما فصد بالاضافة الى العموم مع نقيض
 المتباينين الآخر فقط اي بدون عينه وذلك الصدق في التباين الكلي
 يكون في جميع الصور لصدق كل فرس لا حمار وكل حمار لا فرس في العموم
 من وجه في بعضها لصدق بعض الحيوان لا ابيض من غير ان يصدق عليه ابيض
 ونقيض الابيض لا حيوان من غير ان يصدق عليه الحيوان فائدة قوله فقط ان
 هذا التفارق بين النقيضين انما يتحقق اذا صدق المتباين مع نقيض
 الآخر ولم يصدق مع عينه حتى لو جاز صدق الشئ ونقيضه على شئ لم يتحقق

التفرق بين تعيضي المتباينين ثابت رطب فقط الى انه ضروري
 الامتناع واذا ثبت بين تعيضي المتباينين في الصورة الاولى المتباين
 الكل في الصورة الثانية العموم من وجه فالمتباين الجزئي بالمعنى الشارح
 للبيان الكل والعموم من وجه لازم خربا وانما لم يقتصر في اثبات التباين
 الجزئي على صدق كل من المتباينين تباينا جزئيا على وجه يتحقق نوعاه
 يعني ان في بعض الصور تباينا كليا وفي بعضها عموما من وجه ولو اقتصر
 على ما ذكر لجاز ان يكون التباين الجزئي في جميع الصور على وجه واحد
 من التباين الكل والعموم من وجه فلهذا ذكر بانه المقدمات فظهر ان
 قيد فقط وذكر بانه المقدمات ليسا بحسب ركنين وعلى القاعدة سواء
 وهوان المعلوم في الخارج اخص من الممكن العام فيكون بينه وبين الممكن
 العام مباينة كلية مع ان بين تعيضيها اعني الاعم معدوم في الخارج
 والممكن العام عموما وخصوصا مطلقا لان كل الاعم معدوم في الخارج فهو
 واجب او ممكن خاص وكل منهما ممكن عام ودفعه بعضهم بتفسير التباين
 الجزئي بصدق احد المفهومين بدو الآخر في الجملة ليشمل العموم والخصوص
 المطلق ايضا **قال** الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقي
 فكذلك يقال على اخص تحت الاعم ويسمى الجزئي الاضافي **اقول**
 الجزئي كما يطلق على ما يمنع نفس نظيره من الشراكة ويسمى جزئيا حقيقيا
 فقد يقال بالاشتراك على كل اخص تحت الاعم عموما مطلقا كان او
 من وجه على ما هو كلام صاحب الكشف والمصنف كالانسان بالنسبة
 الى الحيوان والحيوان بالنسبة الى الابيض والمحققون على انه المراد العموم
 والخصوص المطلق ويسمى جزئيا اضافيا لان خريسته بالقياس الى الكل

الذي فوقه فان قيل العم يرادف الكل الاضافي المضاف للجزئي الاضافي
 المرادف للخاص واحد المتضا تعين لا يجوز اخذه في تعريف الاخر لان
 جزء الحد يجب ان يعقل قبل الحدود والمتضا فان يكون تعقدهما معا
 وايضا لفظ كل زائد لانه التعريف بالافراد غير جائز فالاول ان يقال
 الجزئي الاضافي هو اخص من شئ قلنا ليس ما ذكر تعريف الجزئي الاضافي
 بل تعيضي لمعناه وانه على اتم شئ يطلق النسبة الى من يعرف معنى الخاص
 والعم فلا بأس بيراد لفظ الاعم فيه ولا لفظ كل على انه اذا كان مرادفا
 للخاص لم يصح تعريفه بالافضل من شئ الا ان يكون تفسير الاعم بالنسبة الى
 من يعرف معنى الاعم والافضل ان امتناع تعقل الشئ قبل نفسه اظهر من
 امتناع تعقل احد المتضا تعين قبل الاخر فالاول في تعريفه ان يقال المفهوم
 الذي يشترك الشئ بينه وبين غيره ولا يكون هو مشتركا بين ذلك الشئ
 وغيره من حيث هو كذلك وهذا معنى قولهم هو المندرج تحت الشئ
 لان لفظ الاندراج مشعر بان الشئ يكون شاملا له ولغيره حتى انه انطلق
 بالنسبة الى الان لا يكون جزئيا اضافيا وقيد الحينية لانه منه يخرج منه
 الانسان اذا لم يعتبر اضافته الى الحيوان لكنهم يحذفونه من تعريف الاضافي
 لوضوحه **قال** وهو اعم من الاول لان كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي
 وبالعكس اما الاول فلان راجع كل شخص تحت ماهية المعرأة عن الشخصات
 واما الثاني فلجواز كون الجزئي الاضافي كليا وامتناع كون الجزئي الحقيقي
 كذلك **اقول** كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي من غير عكس اما الاول فلان
 كل جزئي حقيقي وهو معنى الشخص مندرج تحت ماهية المعرأة عن الشخصات
 اعني المفهوم الكل الذي يفصله الشخص والهاذية كنهه الضاحك المندرج

تحت مفهوم مطلق الصالح وذلك لان الشخص هو الماهية الكلية
مع قيد الشخص فيكون جزئيا اضافيا بالقياس اليها لا اشتراكا بينه وبين
غيره وعدم اشتراكه بينها وبين غيره لا يقال بهذا منقوض بالشخص فانه
لو كان له ماهية كلية لاحتاج في تعينه الى شخص اخر وتسلسل لانا نقول
هو امر اعتباري ينقطع التسلسل فيه بانقطاع الاعتبار وكون مفهوم
الشخص محمول على هذا الشخص غيره ضروري فان قيل هذا منقوض
بالواجب يعني ذاته الذي هو جزئي حقيقي فانه شخص لا يندرج تحت
ماهية كلية لانه ان كان نفس تلك الماهية كان الشئ الواحد كلياً جزئياً
معاً وان كان هي مع الشخص كان الواجب معروضاً للشخص وقد تقرر في الحكمة
انه عينه فبان ان اريد يكون شخص الواجب عينه انه عينه بحسب الذين
حتى يكون ذات الواجب عبارة عن الشخص الذي هو احد جزئيات
مفهوم الشخص فهذا لا يقول به احد فضلاً عن الحكم وان اريد بحسب الخارج
فقد يرتسم لا يغيرنا الا المدة ان هذا الواجب يندرج تحت مفهوم
الواجب بمعنى ان مفهوم الواجب يحل عليه وعلى غيره في الذهن وهذا
ضروري نعم لو اعترض بان الجزئي الحقيقي يجوز ان لا يعتبر اضافته الى
ما فوقه فلا يكون جزئياً اضافياً لكلاً شئياً واما الثاني وهو ان ليس كل
جزئي اضافي جزئياً حقيقياً فليجوز ان يكون الجزئي الاضافي كلياً كالانسان
بالنسبة الى الحيوان بخلاف الجزئي الحقيقي وبين الجزئي الاضافي والكلي
عموم من وجه لنصدهما في الكلمات المتوسطة وصدق الجزئي الاضافي
بدون الكلي في الجزئي الحقيقي وبالعكس في اعم الكلمات الذي لا يندرج
تحت شئ اصلاً بمعنى انه لا يكون شئاً شاملاً ولغيره واعترض به اما

ب اولاب مثلاً واما ما كان يندرج تحت احدهما ومنشأ هذا الاعتراض
عدم تحقق معنى الاندراج **قال** الخامس النوع كما يقال على ما ذكرناه
ويقال له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها
الجنس في جواب هو قول اوليا ويسمى النوع الاضافي **اقول** النوع كما يقال
على ما سبق ويقال له النوع الحقيقي لانه لم يعتبر فيه اضافته زائدة على المفهوم
الكلي كذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب هو
قولا اوليا وهذا تعيين للمعنى الذي يطابق عليه لفظ النوع الاضافي
لا حمله فلا بأس بزيادة لفظ الكل وترك ذكر الكلي نعم انه بيان يمكن ان
يؤخذ منه تعريف النوع الاضافي وهو الكلي الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس
في جواب هو قول اوليا فخرج الجنس العام لانه لا يقال عليه وعلى غيره الجنس
وخرج الفصل والخاصة والعرض العام بالنسبة الى الجنس الماهية فانه لا يقال
عليها في جواب هو واما هذه المثلثة بالنسبة الى اجناسها الداخلة فيها
فانواع اضافية وقوله اوليا احراز عن الصنف وهو النوع المقيد بقيد
عرضي كلي كما تكرر في فانه يقال عليه وعلى الجنس هو الحيوان في جواب
ما هو لكن لا اوليا بل بواسطة مقولته على ان المقول على التركي فان
العام يحل على الشئ بواسطة محل السافل عليه وفيه بحث لانه يستلزم
ان لا يكون النوع الاخير بالقياس الى الجنس العام والمتوسط نوعاً اضافياً
وهم يجعلونه نوعاً اضافياً بالقياس الى جميع ما فوقه من الاجناس لا يقال
التعريف صادق على النوع الاخير والمتوسطات من غير انه يعتبر اضافياً
الى ما فوقها لانا نقول قد مر غير مرة ان قيد الحيثية مراد في تعريف
الاضافيات **قال** ومراتبه اربع لانه اما اعم الانواع وهو النوع العام

كالجسم او اخصها وهو النوع السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع
 او اعم من السافل واخص من العلى وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامي
 او مبين للكل وهو النوع المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس مراتب
 الاجناس ايضا هذه الاربعة لكن العلى كالجواهر في مراتب الاجناس
 يسمى جنس الاجناس لا السافل كالحيوان ومثال المتوسط فيها الجسم النامي
 والجسم ومثال المفرد العقل ان قلنا ان الجوهر ليس بجنس **اقول** الانواع
 الحقيقية ترتب لانه لو كان نوع حقيقي فوق نوع حقيقي او تحته لزم ان
 يكون النوع الحقيقي جنسا وهو محال واما الانواع الازدافية فقد ترتب
 ومرتبة اربع لانه اما ان يكون واقعا في سلسلة شجرة على انواع اخر
 او لا والاول ان كان اعم الانواع المتغيرة له الواقعة في سلسلة فهو العلى
 كالجسم والآخر ان كان اخصها فهو السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع
 والآخر المتوسط كالحيوان والجسم النامي والثاني هو النوع المبين للعقل
 على تقدير ان يكون الجوهر جنسا له حتى يقال عليه وعلى غيره في جواب هو
 ويكون العقول العشرة افراد له لانواعا حتى لا يتحقق تحته نوع اخر
 ومرتبة الاجناس ايضا هذه الاربعة لانه اما اعم الاجناس المتغيرة
 له الواقعة في سلسلة وهو العلى كالجواهر او اخصها وهو السافل كالحيوان
 او اعم من بعض واخص من بعض كالجسم النامي وهو المتوسط او مبين
 للكل وهو المفرد كالعقل على تقدير ان لا يكون الجوهر جنسا له بل عرضا
 عاما لا يتحقق جنس اعم منه ويكون العقول العشرة انواعا مختلفة لا
 اجناسا حتى لا يتحقق جنس اخص منه ولا شيئا حتى يتحقق جنس في العقل
 مثال للجنس المفرد على تقدير وهذا كاف في التمثيل واما بقيدنا الانواع

والاجناس في التفسيرين بالواقعة في سلسلة لانواع النوع العلى مثلا
 ليس اعم من كل نوع ولا اخص من كل جنس وكذا ليس نوع السافل
 اخص من كل نوع ولا اخص من السافل من كل جنس وهو ظاهر ولا يلحق
 كونه اعم من جميع ما تحته او اخص من جميع ما فوقه لان المتوسطات
 ايضا كذلك والاولى بالمفرد من النوع والجنس ان لا يبعد في المراتب
 او لا ترتب فيه ولما ذكر ان مراتب الاجناس ايضا هذه الاربعة وقد
 سبق ان النوع الاخير يسمى نوع الانواع كما منطقت ان يتوهم الجنس
 الاخير ايضا يسمى جنس الاجناس فاستدركه فقال ولكن العلى
 في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل كما كان في مراتب الانواع
 يسمى نوع الانواع وذلك لان جميع الكلمات وان كانت من حيث كونها
 كلمات مقبولة الى ما تحته لكن اذا نظرنا الى خصوصية الجنسية والنوعية
 الازدافية كانت جنسية الشئ بالقياس الى ما تحته لان الجنس مفترق بالمقوله
 على كثير من مختلفين بالحقيقة في جواب هو فاضافة الى جميع الاجناس
 انما يكون اذا كانا فوق الجميع والنوعية الازدافية بالقياس الى ما فوقه
 لانه الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب هو فاضافة الى جميع الانواع
 انما يتحقق اذا كانت تحت الجميع **قال** والنوع الازدافي موجود بذو حقيقة
 كالانواع المتوسطية والحقيقي موجود بذو الازدافي كالحقائق البسيطة
 فليس بينهما عموم وخصوص مطلق بل كل منهما اعم من الآخر من وجه لصدقتها
 على النوع السافل **اقول** ذهب القدماء الى ان النوع الحقيقي اخص مطلقا
 من الازدافي لان كل نوع حقيقي فهو مندرج تحت مقولة من المقولات
 العشر فكون مقوله عليه وعلى غيره في جواب هو وروى ذلك باناسلم

أخصر المحقق في المعقولات العشرة ولو سلم فلان كل مقولته جنس لما
تحتها فإراد المصنف إثبات أن ليس بينهما عموم وخصوص مطلق ليحصل
رد قول القدر مع زيادة فائدة فقال النوع الإضافي موجود بدون
الحقيقي كالأنواع المتوسطة التي هراجن سافلة أو متوسطة والحقيقي
موجود بدون الإضافي كالحقايق البسيطة مثل الواجب والنقطة والوحدة
والعقل والنفس لقائل أنه يقول إنما يريد بالواجب هذا المفهوم العاقل
فلان سلم أنه نوع حقيقي ولو سلم فلان سلم أنه بسيط بل هو شئ له الوجود
وهذا مركب وإن أراد به الذات المعروض فلان سلم أنه نوع حقيقي بل ليس
الأشخص وأما باقي البسيط فلان سلم عدم تركتها من الأجزاء الذهنية فإن
قبل الكمالية لا بدون انتهى إلى بسيط لا يكون له جنس وفضل على ما سبق
فلان لو سلم يلزم أن يكون ذلك البسيط نوعا حقيقيا لجواز أن يكون
جنسا عاليا أو فصلا فإن قيل لا جنس العالمية أنواع حقيقية بالقياس
إلى حصصها وليست باضافية قلنا المعنى هو النوع الحقيقي بحسب الأمر
نفسه والآن لم يتم إثبات الإضافي بدون الحقيقي لأن متوسطا أيضا بالقياس
إلى حصصها أنواع حقيقية والمصنف لما بين وجود كل من النوعين بدون
الأخر فالسبب بينهما عموم وخصوص مطلق بل من وجه لانه قد تحقق التعريف
فيما سبق والتصادق متحقق في الأنواع السفلية بالنسبة إلى ما فوقها
من الأجناس كالأشياء مثلا قال **ق**ل وجزاء المقول في جواب ما هو
أن كان مذكورا بالمطابقة يسمى واقع في طريق ما هو كالجواب الأول
بالنسبة إلى الجواب الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الإنسان
وإن كان مذكورا بالتضمن يسمى داخل في جواب ما هو كالجواب الثاني

أول من المحقق بالارادة الدال عليها الحيوان بالتضمن **ق**ل الغرض من
هذا الكلام أنه وقع في كلام الظاهريين من المنطقيين ما يشعر بأنه المقول
في جواب ما هو وإن كان حينئذ هو بان الفصل ذاته وليس بمقول في جواب
ما هو ذهب بعضهم إلى أنه المقول في جواب ما هو هو ذاته الأعم فرد
الشيخ عليهم بأن فصل الجنس كالحساس مثلا ذاته أعم وليس بمقول في جواب
ما هو وقال ما هو سؤال عن الكمالية فيجب أن يكون الجواب بالكمالية وقرئ
بين المقول في جواب ما هو داخل في جواب ما هو والواقع في طريق ما هو
بأن نفس الجواب غير الداخل في الجواب والواقع في طريقه الذي هو
الذاتية أجزء الكمالية ففسر الأعم الداخل في جواب ما هو بالأجزاء المدلول عليه
التضمن والواقع في طريق ما هو بالأجزاء المدلول عليه بالمطابقة وتبعه المتأخرون
في ذلك واليه أشار المصنف هنا وتحقيق ذلك أن جواب ما هو لا يكون
لا يكون مذكورا إلا بالمطابقة وجزأه أما أن يكون مذكورا بالمطابقة أو
بالتضمن فإن دلالة الالتزام مبهمة في جواب ما هو بالكلية حتى لا يصح
أن يدل على الكمالية ولا على أجزائها بالالتزام والتضمن مبهمة في نفس الجواب
ووجزأه فالجزء أن كان مذكورا بالمطابقة كالجواب الأول والناطق من الجواب الناطق
المقول في جواب ما هو يسمى واقع في طريق ما هو أو مقول فيه لانه وقع في
جواب ما هو الذي هو طريق ما هو وإن كان مذكورا بالتضمن كالجواب الثاني
في المثال المذكور يسمى داخل في جواب ما هو ولأنه لم يكن في كلامهم ما يشير إلى
هذا التفسير فسر الحكيم المحقق الداخل في جواب ما هو بالذاتية الذي هو جزء
الكمالية سواء كان أعم أو مساويا والواقع في طريق ما هو بالذاتية الأعم
يعني أن من فسر المقول في جواب ما هو بالذاتية لم يفرق بين المقول في جواب

ما هو وبين الداخل فيه ومن فسر به بالذاتي الا لم يعرف بين المقول
في جواب ما هو وبين الواقع في طريقه واثيره بالمتكاسبة والاش
من كلام الشيخ اما المتكاسبة فالتشبيح قد يعرف بالذاتي الا لم
ثم بقية بالمساوي فيحصل الماهية فالاعلم قد يقع في الطريق والمساوي
عند الوصول الى المقصد الذي هو تحصيل الماهية واما الاشارة
فان الشيخ عرف الجنس المشهور المتناول للجنس والفصل في الجدل على
يستعمله الظاهر تيون بما يكون مقولا في طريق ما هو وذلك انما يكون
عند هم الذاتي الا لم فان الذاتي المساوي عند هم انما يكون **حدا**
والجنس العا جاز ان يكون له فصل بقومته لجواز تركبه من امرين متساويين
او امور متساوية ويجب ان يكون له فصل بغيره والنوع السافل يجب
يكون له فصل بقومته ويمتنع ان يكون له فصل بغيره والمتوسطات
يجب ان يكون لها فصل بقومتها وفصول تقسيمها وكل فصل يقوم
فهو يقوم السافل من غير عكس كل وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم
العا من غير عكس كل **قول** الفصل منسب الى الماهية التي هو جزء
منها بانه مقوم لها اي داخل في قوامها ومحصل كونها هي والجنس
بانه مقسم له الى الانواع بان يضم الى الجنس فيحصل المجموع نوعا
من ذلك الجنس فالجنس العا جاز ان يكون له فصل بقومته بناء على جواز
تركبه من امرين متساويين ويجب ان يكون له فصل بغيره ضرورة
ان تحته انواعا متمايزة بالفصول والنوع السافل يجب ان يكون له
فصل بقومته ضرورة ان فوّه جنسا فلا بد من فصل بتميزه عما يشترك
فيه ويمتنع ان يكون له فصل بغيره لا متساوع ان يكون تحته نوع والمتوسط

من الاجناس والانواع يجب ان يكون لها فصل بقومته ضرورة ان فوقها
اجناسا وفصول مقسمة ضرورة ان تحته انواعا وكل فصل يقوم الجنس
او النوع العا فهو يقوم السافل ضرورة ان العا مقوم السافل ومقوم
المقوم مقوم ولا يعكس كل ا ليس كل مقوم للسافل مقوم للعا لان
ان طق مثلا مقوم للانسان دون الجسم ولان جميع مقومات العا مقومات
للسافل فلو كان جميع مقومات السافل مقومات للعا لم يبق بينهما فرق
في المفهوم لاشتركا في جميع الذاتيات فانه قيل الكلام في الفصل المقوم
على تقدير كون كل فصل مقوم للسافل مقوما للعا لا يلزم اشتراكهما في جميع
الذاتيات حتى يلزم الاتحاد في المفهوم لان للسافل جنسا داخل في مفهوم
غير داخل في مفهوم العا فالجواب ان الجنس الداخل فيه مركب من جنس وفصل
وهكذا الجنس الثاني والثالث حتى ينتهي الى العا فيكون جميع اجزاء السافل
فصولا الا العا وهو ليس بخارج عن نفسه فاذا كان كل فصل مقوم للسافل
مقوما للعا لم يبق للسافل ذاتي لا يكون للعا فافهم ويعكس جزئيا اي بعض
مقوم السافل مقوم العا اما في النوع فظا هر كالفصل لا يبعث فانه كما يقوم
لانك يقوم الجنس لغيره واما في الجنس فبني على تركيب العا من امرين
متساويين وكل فصل يقسم السافل الى الجنس السافل اذا لم يقسم للنوع السافل
فهو يقسم العا لان معنى التقسيم تحصيله في الانواع فاذا حصل السافل فقد حصل
العا ضرورة ان تحصيل الكل يوجب تحصيل الجزء وليس كل ما يقسم العا
فهو يقسم السافل كانه في فانه يقسم الجسم دون الحيوان لكن بعض يقسم
العا يقسم السافل كان طق للحيوان والجسم وقد يقال انه المراد بالسافل
ههنا ما يكون تحت العا ليشمل المتوسط ويدل على ان مقسم المتوسط مقسم

للعلم فمعنى الكلام ان كل فضل يقسم الجنس السفل والنوع السفل فهو قسم
العلم **قال** الفصل الرابع في التعريفات المتعرف للشئ هو الذي يستلزم
تصوره تصور الشئ وامتيازها عن كل ما عداها وهو لا يجوز ان يكون نفس
الماهية لان المتعرف معلوم قبل المتعرف والشئ لا يعلم قبل نفسه ولا علم تصور
عن افادة التعريف ولا اخص لكونه اخفى فهو وفي العموم والخصوص
اقول عرف المتقدمون متعرف الشئ ما يكون معرفته سببا لمعرفة واراوا
ان المعرفة التصور بالحقيقة او بوجه اخر ولما كان هذا صادقا على التعريف
بالاظم فان تصور سبب تصور الاخص بوجه ما عدل عنه المصنف وقال
المتعرف للشئ هو الذي يكون تصور مستلزما لتصور ذلك الشئ كونه
الحقيقة او مجرد امتيازها عن جميع ما يغيره ولولم يرد بالتصور التصور
بالحقيقة وبالا امتياز مجرد الامتياز من غير افادة التصور كونه الحقيقة
لكن احد القيد من مغيب عن الآخر فدخل بالبعد الاول الحد الثاني وبان في
الحد الثاني والرسم وخرج العم لانه لا يفيد الامتياز عن كل ما عداها
فان قيل هذا التعريف ليس بما نع لصدقه على المذمومات بالنسبة الى لوازمها
البينة غير المحولة كالعلم بالنسبة الى البصر المستف بالنسبة الى الحداد ولا مانع
لان الحد الثاني قص والرسم خارج لان تصور الجسم انما يطلق والجسم الكائنات
مثلا من غير ان ينسب اليها ما يطلب تعريفه لاستلزام حضور الان في ذلك
فكيف يستلزم تصور كونه الحقيقة او امتيازها عن كل ما عداها احب عن
الاول بان المراد باستلزام تصور تصور الشئ حاصل من تصور مكنس
وذلك بان يوضع المطلوب التصوري المشعور به بوجه ما ثم بعد ذلك ذات
وعرضها وحصل منها ما يؤدي الى ظهور ان حصول تصورات اللوازم البينة

من المذمومات ليس كذلك وعن الثاني بان الشئ انما يكون متعرفا اذا اعتبرت
الى المطلوب تعريفه فمثل الجسم انما يطلق انما اعتبره نسبة الى الان ففقد افاد
امتيازها عن كل ما عداها والا فلا نسلم انه متعرف له ولو سلم فمعنى الامتياز
انه يحصل منه في الذهن صورة لا تصدق على غير المط ولا نسلم انه لا يحصل من
الجسم ان طرقت مثلا صورة لا تصدق على غير الان وهو لا يبقا للمحدود
يستلزم تصور تصور الحد فوجب ان يكون الان مثلا متعرفا للجسم ان طرقت
لانا نقول معنى الاستلزام ان يكون تصور هو مقتضى والموجب لتصور ذلك
الشئ فوجب تقدمه بالضرورة وليس تصور الان يقتضي ويوجب تصور
الجسم ان طرقت بل الامر بالعكس يقال المراد تعريف مطلق المتعرف والتعريف
المذكور لكونه تعريف للمتعرف اخص من مطلق المتعرف فيفوت المساواة لانا
نقول التعريف المذكور مساو لمطلق المتعرف بحسب المفهوم والذات والافادة
كونه اخص باعتبار ما عرض له من الاضافة اعني كونه متعرفا للمتعرف وهذا كما ان
الكلي المذكور في تعريف الجنس بحسب اضافته كونه جنسا للجنس اخص من مطلق الجنس
وبحسب المفهوم اعم منه ولا منافاة ثم المتعرف لا يجوز ان يكون نفس الماهية المعروفة
لان المتعرف بحسب ان يكون معلوما قبل الماهية المعروفة لان تصور سبب
تصوره والشئ لا يعلم قبل نفسه وبعد التغير لا يجوز ان يكون المتعرف اعم
منها لتصور الاظم عن افادة التعريف لانه لا يفيد تصور الحقيقة بالكلية لغوا
بعض الذاتيات ولا امتيازها عن جميع ما عداها بالشمولة اياها وغيره ولا اخص
لان المتعرف بحسب ان يكون اجلي والاخص اخفى لان وجوده في العقل اقل من وجود
الاظم لوجهين احدهما ان وجوده في العقل يستلزم وجود الاظم من غير عكس الشئ
شروط الخاضع ومعاذاته اكثر لان كل ما هو شرط ومعاذ له العلم فهو شرط ومعا

للخاص من غير عكس ولا مباديئه لانه ابعد عن التعريف من العام والخاص
كذا ذكرنا وفي الكل نظراتا اولاهما ان لا يخلو الا العام يجوز ان يفيد تصور الماهية
بجميع الذاتيات اذا كان الخصوص بواسطة قيد عرضي واما ثانيا فلان وجود
الاخص في العقل انما يستلزم وجود العام اذا كان العام ذاتيا له وهو ليس لازم
واما ثالث فلان ان اريد الشروط والمعاندات في العقل فاما يلزم ما ذكر
اذا كان العام ذاتيا وان اريد في الوجود فهذا لا يوجب كون الاخص
اقبل في العقل حتى يكون اخفى لجواز ان يكون الخاص كثير المحصور في الذاتين العام
مما لا يحيط بالبال اصلا اذا كان غير ذاتي للخاص واما رابعا فلانه خطاه
لجواز ان انه يكون لمباين مع مباين آخر خصوصية بحيث يفيد تعقده تعقده
والا لو ان مجال ذلك الاصطلاح على ان المعروف حدها كان او رسميا
يجب ان يكون مساويا للماهية المعروفة بمعنى ان كل ما صدق عليه المعروف
صدق عليه الماهية وهو معنى الاطرا داي اذا وجد المعروف وجدت الماهية
وبلزمه ان يكون مانعا من دخول غير افراد الماهية فيه وكل ما صدق عليه الماهية
صدق عليه المعروف فيكون منعكسا بمعنى انه اذا انتفى المعروف انتفت الماهية
وبلزمه ان يكون جامع لجميع افراد الماهية وهما نظر وهو ان المنطق جميع
طرق الحساب التصور والتصديق وكما ان من التصديق برهانيا وخطابيا
وغیره هما الموصل الى التصديق شامل لطرقها فكذلك من التصور حقيقي
وتميز عن جميع ما عداه واعم من ذلك فالموصل الى التصور اعني القول الشارح
لابد ان يشمل طرق الالبصا الى جميع انواع التصور وهم خصوصوه بالاولين
فلابد من ان يضعوا في ابواب المنطق ما يوصل الى الثالث ثم الشيخ وكثير
من المحققين صرحوا بان الرسوم الناقصة يجوز ان يكون اعم من الماهية

وكتب اللغة مشحونة بالتعريفات الاسمية الاعم وتغص على شرح ما في الكتاب
فانه بحث التعريف باقتضا واحكامه مما يطول ذكره وقد اخل به المتأخرون
قال ويسمى حرانا ما كان بالجنس والفصل القريبين وحدانا فضا ان كان
بالفصل القريب وحده او به وبالجنس البعيد ورسمانا ما كان بالجنس القريب
والخاصة ورسمانا فضا ان كان بالخاصة وحده او بها وبالجنس البعيد **اقول**
قسموا المعروف الى الحد والرسم وكلما منها الى التام والناقص لانه اما ان يكون
بمجرد الذاتيات او لا فلا اول ان كان بالجنس والفصل القريبين مع تقدم الجنس
على الفصل يسمى حرانا اما الحد فلكونه مانعا من خروج فرد من افراد الماهية
ودخول غيره واما التام فلا شمله على جميع الذاتيات وانه كان بغيرها يسمى
حدانا فضا لخلوه عن بعض الذاتيات كالتعريف بالفصل وحده او به وبالجنس
البعيد وكلما كان بالجنس البعيد كان التعريف في النقص ادخل والثاني ان كان
بالجنس القريب والخاصة يسمى رسمانا ما لكونه تعريفا بالخاصة التي هي من اثار
الشيء ولوازمه مع مشابهة الحد التام من جهة انه وضع الجنس القريب
ثم قيد بما يخص الماهية وانه كان بالخاصة وحده او بها وبالجنس البعيد يسمى
رسمانا فضا لخاصة في الرسم كالفصل في الحد فانه كان مع الجنس القريب
تمام وان كان مع البعيد فناقص ولم يعتبر والعرض العام مع الفصل والخاصة
لانه لا يفيد الامتياز ولا الاطلاع على الذات وكذا الخاصة مع الفصل لانه لا يفيد
الاطلاع على الذات والامتياز حاصل بالفصل وفيه نظر لانه لا يتم ان كل قيد
فهو اما للتمييز او للاطلاع على الذات بل ربما يفيد اجتماع العوارض زيادة
ايضاح للماهية وسهولة اطلاع على الحقيقة كما صرح به الشيخ في الاشارة
وكثيرا ما يصفون الاعراض العامة مواضع الجنس وايضا الفصل البعيد مع

العرب ومع الخاصة خارج عما ذكر مع انه يفيد الاطلاع على الذات فان
قبل ثبت ان كل جزء فهو مغاير للماهية ومقدم عليها لكن في ان مجموع الأجزاء
ليس غيرا ومتقدما عليها فان كان الحد السام تعريفا لجميع الأجزاء كيف
يتحقق التعاير والسببية والتقدم اجيب بان جميع الأجزاء مفصلة هي
الحد وجميع الأجزاء من حيث هو واحد مجموعي هو المحدود والاول غير ان
لانا اذا فرضنا ان جميع الأجزاء عشرة تسعة منها أجزاء مادية والآخر
هو التصوري وهو الوحدة المجموعية فاذا اخذنا ما مفصلة فالوحدة
المجموعية لم تجعل الماهية واحدا بل جعلتها كثيرة بان جعلت التسعة عشرة
لكن المحدود هو الواحد المجموعي الذي جعلته الوحدة المجموعية واحدا فهو
بهذا الاعتبار غير ذلك وتصوره موجب لتصور ذلك ومقدم عليه
وقد يجاب بان معرفة المحدود تصور متعلق بجميع الأجزاء ومعرفة الحد
تصورات متعلقة بالأجزاء فجميع تصورات الأجزاء سبب لتصور جميع الأجزاء
ومتقدم عليه ففي الحد تفصيل وفي المحدود اجمال وفيه نظر لانه لا يفيد التعاير
بين المحدود والحد اعني الماهية وجميع اجزائها بل بين تصور الماهية التي
هي المحدود وتصورات الأجزاء التي هي الحد فلا بد من بيان ان المحدود
هو الأجزاء من حيث يتعلق بها تصور واحد والحد هو الأجزاء من حيث
يتعلق بها تصورات لتحقيق التفصيل والاجمال في الحد والمحدود **وقال**
ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما يباينه في المعرفة والجهالة كتعريف الحركة
بما ليس يسكون والزوج بما ليس بفرد وعن تعريف الشيء بما لا يعرف بالآية
سواء كان بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية ما بها تقع المثباتة ثم يقال
المشابهة اتفاق الكيفية او بمراتب كما يقال الاثنان زوج اول ثم يقال

الزوج المقتسم محسب وبين ثم يقال المتساويان هما الشئان اللذان لا
احدهما على الآخر ثم يقال الشئان هما الاثنان ويجب ان يحترز عن استعمال
اللفظ غريبة وحشية غير ظاهرة الدلالة بالقياس الى السامع لكونها مقبولة
للفرض **اقول** قد يقع في معرض الالهي لا التصوري ما يكون شبهها بالمعروف
وليس بمعروف فخلل وقد يقع المعروف مستملا على لفظ بقوت الغرض على
السامع لخصا او تنفر طبع لكن معرفته يكون مستمرا لمعرفته المحدود فالا
المعنوية يخرج المعروف عن كونه معروفا بخلاف اللفظية فانها انما يخرج عن
الاستحسان فقط وما في الكتاب ظاهر والتعريف الذي اراد من التعريف
بالمساوي لانه يمكن ان يصير عرف في بعض الصور بخلاف نفس الشئ والدور
الخفي اعني بمرتين فصاعدا اراد من الدور الظاهر اعني مرتبة الاشتمال
على الاول مع زيادة لكن الدور الظاهر كشع نظر الى الظاهر وقوله في التعريف
بالمساوي كتعريف المتحرك بما ليس بساكن والزوج بما ليس بفرد يعني
ان من يكون الحركة والسكون عنده متساويين في المعرفة والجهالة وكذا
الزوج والفرد وهذا اذا كان السكون والحركة متضادين وكذا الزوجية
والفردية كما هو محسب المشهور واما اذا كان بينهما تعادل لعدم والحكمة بان
يكون السكون عدم الحركة عما من شئ الحركة والفردية عدم الزوجية عما من
شئ كما هو محسب الحقيقة فالتعريف دورى بمرتبة قوله وعن تعريف الشئ
بما يتوقف عليه امر بما يتوقف على ذلك الشئ توقفا تاما بمرتبة بان يكون
متوقفا على المحدود ودورا ملة كتعريف الكيفية بما يقع به المثباتة والثلاث
ثم تعريف المثباتة بالاتفاق في الكيفية فالثلاث بمرتبة تتوقف على الكيفية
بمرتبة امر هناك تتوقف وترتب واحد واما بمرتين كتعريف الاثنان

بأول عدد وينقسم بمبتسا وبين ثم تعريف المتساويين بالشئينين غير المتساويين
ثم تعريف الشئينين بالاثنتين فالمبتساويان يتوقف على الاثنيتين بمبرتين
احداها مرتبة توقف المتساويين على الشئينين والثانية مرتبة توقف
الشئينين على الاثنيتين واما بمبراتب كتعريف الاثنيتين بالزوج الاول
والزوج بالمقسم بمبتسا وبين والمتساويين بما ذكرنا فزوج يتوقف على
الاثنيتين بثلاث مراتب لانه مرتب على المتساويين والمتساويان على الشئينين
والشئينان على الاثنيتين وقوله الفاظ غريبة وحشية ظاهر كلامه انه يريد
بالوحشية والغريبة معنى واحدا وهو ما يكون غير ظاهر المعنى بالنسبة الى
السامع واما قول الشيخ في الاشارات غير غريبة ولا وحشية فاراد
بالغريبة ما لا يكون مشهور الاستعمال وهر في مقابلة المعتادة وبالوحشية
ما يشتمل على تركيب يتفرع الطبع عنه وهر في مقابلة الغدبة ويجب ان يجتز
عن الفاظ المشتركة والمجازية عند عدم ظهور قرينة دالة على تعيين المراد
فان قبل المجاز لا يكون الا بقرينة كونها مأخوذة في تعريفه قلنا هو لا يكون
الامع قرينة دالة على ان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له وهر غير القرينة الدالة
على تعيين المراد **قال** المقالة الثانية في القضايا واحكامها وفيها مقدمة
وثلاث فصول اما المقدمة ففي تعريف القضية واقسامها الاولى القضية
قول يصح ان يقال لعالمه انه صادق فيه او كاذب وهر حلية ان اختلفت
بطرفتيها الى مفردين كقولنا زيد عالم وزيد ليس بعالم وشرطية ان لم يتخل
اقول رتبها على مقدمة لتعريف القضية واقسامها الاولى وثلاثة فصول
لان البحث اما عن الحلية خاصة او كليهما جميعا والمراد باقسامها الاولى
الاقسام الحاصلة باعتبار القسمة الاولى للقضية كما يقال القضية اما حلية

او شرطية بخلاف الضرورية وغير ما فاما القضية انما تنقسم اليها بعد
انقسامها الى الحلية والشرطية فان قلت حسب ان الموجبات من اقسام
الحلية خاصة لكن الموجبة والسالبة والمحصورة وغير ما من الاقسام الاولى
لمطلق القضية وليست في المقدمة قلت ليس كذلك في التحقيق لان
كلا من الايجاب والسلب المحصور والمخصوص والا بهما في الحلية بمعنى تحصيلها
فلا يكون من الاقسام الاولى فالقضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق
فيه او كاذب والقول برادف المركب ويطلق على المعقول والمسموع فيعتبر
في القضية المعقولة الاولى وفي المعقولة الثانية والقناوق كما يطلق على
على القول المطابق حكمه للواقع يطلق على قائل هذا القول وهو المراد ههنا
وهو اما حلية او شرطية لانها ان اختلفت بطرفتيها المحكوم عليه والمحكوم اليه
مفردين بالفعل او بالقوة فحلية والشرطية ومعنى الاكحال حذف
الادوات الدالة على الحكم الذي هو به يكون تلك القضية قضية فاذا قلنا
زيد هو عالم او زيد ليس بعالم وحذفنا هو الدال على الايجاب وليس
الدال على السلب بقي زيد وعالم وهي مفردان واذا قلنا ان كانت الشمس
طلعت فانها موجودة والعدد اثنان زوج او فرد وحذفنا لفظان والفاء
الدال على الاتصال ولفظ انا والدال على الانعكاس بقي الشمس طلعت والهاء
موجود وهما قضية لا مفردان وكذا العدد زوج والعدد فرد ويعني
بالمفرد بالقوة ما يمكن التعبير عنه بلفظ مفرد حال كونه جزء من تلك القضية
وعند افادة حكمها فدخل في الحلية نحو قولنا زيد ابوه قائم وقولنا زيد
قائم قضية وقولنا الحيوان الناطق منتقل ينتقل قديمه وقولنا زيد عالم ليس
زيد مكرم وقولنا زيد عالم ايضا زيد ليس بعالم وقولنا الشمس طلعت بزمه

التي هي موجودة وغير ذلك مما يقع فيه ان هذا اذا كان الموضوع محمولاً لها
تخل الى شيئين يمكن ان يتغير عنهما بلعطين مفردين حال كونها محكوما عليه
ومحكوما به وهذا بخلاف الشرطية فانه لا يقع فيها ان هذا اذا كان والبقية
عن طرفيها بالمقدم والتالي لا يصح عند افادة الحكم بالضرورة والعناد
فهي لا تخل بطرفيها الى شيئين يمكن التغير عنهما بلعطين مفردين عند قصد
افادة الحكم الذي في الشرطية وهذا يطابق قول الشيخ ان المحكوم عليه
وبه في القضية ان كانا مفردين بالقوة او بالفعل فحلية والاشراطية
وكذا اقول ان انحلت القضية بطرفيها الى قضيتين شرطية والاشراطية
اذا اريد بالقضية ما ليس بمفرد بالقوة ولا بالفعل وحينئذ لا يرد شيء
من النقص والاعتراض بان الشرطية تخل الى مفردين بالقوة وسيرد
عليك تحقيق الخلل الشرطية الى قضيتين **قال** والشرطية اما متصلة
وهي التي يحكم فيها بقضية او لاصدقها على تقدير صدق قضية اخرى
كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وليس البتة ان كان هذا انسانا
فهو حمار واما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتسا في بين قضيتين في الصدق
والكذب معا هو في احد هما فقط او بنفيه كقولنا اما ان يكون هذا العبد
زوجا او فردا البتة وليس اما ان يكون هذا العبد زوجا او فردا البتة
وليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا او اسود **اقول** يجوز ان يكون وضع
المقدمة بالذات لبيان الاقسام الاولية ووقع قسم الشرطية الى المتصلة
والمنفصلة على سبيل الاستطراد وبالعرض وظاهر كلام الاشرا ان الحلية
والمتصلة والمنفصلة اقسام اولية للقضية لانه قال واصناف التركيبات
ثلاثة فكان اعتبر القضية اما حلية او غير حلية وغير الحلية اما متصلة او منفصلة

كما يقال الحيوان اما ناطق او غير ناطق وغير الناطق اما صاهل او غير صاهل
فالصاهل لا يخرج عن ان يكون من الاقسام الاولية للحيوان لان غير الناطق
ليس ما هي محصلة يكون تقسيم الحيوان الى الصاهل وغيره بواسطة تقسيم
غير الناطق اليهما في الشرطية اما منفصلة وهي التي يحكم فيها بقضية القضية
او لاصدقها على تقدير صدق اخرى سواء تحقق صدق احد القضيتين
ام لا وسواء كان ذلك على طريق اللزوم ام لا فانه كان الحكم بالصدق
موجبة وان كان باللا صدق فسالبة واما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتسا في
بين القضيتين او بنفيه في الصدق والكذب جميعا وهي المنفصلة الحقيقية
او في الصدق فقط فهي المانعة الجمع او في الكذب فقط وهي المانعة التخلو
وكل منهما موجبة ان كان الحكم فيها بالتسا في وسالبة ان كان بنفي التسا في
وجميع الاشياء منقولات عرفية الا ان المناسبة في الموجبة ظاهرة
لما فيها من معنى المحل والاتصال والانفصال ومنع الجمع ومنع التخلو وفي
السوالب بناء على التشبيه بالموجبات في الاطراد **قال** الفصل الاول
في الحلية وفيه اربعة مباحث الاول في اجزاها واقسامها الحلية انما تحقق
باجزاء ثلثة محكوم عليه ويسمى موضوعا ومحكوم به ويسمى محمولا ونسبة بينهما شرطية
المحمول بالموضوع **اقول** قدم الحلية لكونها من الشرطية بمنزلة المفرد من المركب
وهي انما تحقق ثلثة اجزاء محكوم عليه ويسمى موضوعا لانه وضع للمحكم عليه
بشيء ومحكوم به ويسمى محمولا لانه على الموضوع ونسبة بينهما يرتبط المحمول بالموضوع
وهي الحكم بثبوت له او نفيه عنه فانا اذا تعقنا زيدا والكاتب ونسبة اي
ان مفهوم كونه ثابتا له او غير ثابت لم يحصل القضية كما هو حال الشاكين
والمتوهمين فانهم تعقلوا الطرفين ونسبة بينهما من غير حكم حتى اذا زال

الشك واعتقد انه من النسبة واقعة اوليت بواقعة اعني المحمول
 ثابت للموضوع ليس ثابت له حصلت القضية ولهذا قال الشيخ ليس
 مجموع معنى القضية معنى الموضوع والمحمول بل يحتاج الى ان يعتقد انه من
 مع ذلك النسبة بين المعنيين بايجاب او سلب فلا خفاء في التحقيق
 اربعة لكنه لم يتعرض للنسبة التي يرزقها الايجاب السلب لانه راجع
 تحت النسبة التي تربط المحمول بالموضوع اعني الحكم وادراك النسبة واقعة
 اوليت بواقعة ولهذا اقتصر في الالفاظ على ثلثة لان الرابطة الدالة
 على الحكم دالة على ثلثة النسبة واذ حصل الحكم حصل للطرف الذي حكم عليه
 صفة الموضوعية اعني كونه محكوما عليه وسند اليه وللطرف الذي حكم به
 صفة المحولية اعني كونه محكوما به وسندا وكل من ذات الموضوع والمحمول
 متقدمة على الحكم لكن وصفها بما تخران والحكم يكون الجزء الاخير مقارن
 للقضية بالزمان ومتقدم عليها بالذات فظهر ان النسبة التي هي جزء القضية
 ليست موضوعية الموضوع ولا محولية المحمول بالمعنى المتعارف ومن
 زعم ان الموضوعية مثلا في قولنا كل **ب** ليس الا النسبة **ب** الى **ج**
 اكون **ج** بحيث ينسب اليه **ب** وهرجينة النسبة الايجابية المتقدمة في
 الذهن على وضع القضية الداخلة فيها فقد اراد بالموضوعية غير ما هو
 مفهومها الظاهر وحقيقة النسبة بين الطرفين امر واحد قائم بالمحمول
 يقال لها باعتبار المحمول الاسناد او كونه سندا باعتبار الموضوع الاسناد
 اليه كونه مسندا اليه فيحقق التعاير بين الاسناد والاسناد اليه بان الاول
 عبارة عن النسبة من حيث تعقلها بالمحمول والثاني عبارة عن النسبة
 من حيث تعقلها بالموضوع فقول الامام في المختصر ان النسبة التي هي جزء القضية

هي موضوعية الموضوع لا بناقض قوله في شرح الاشياء ان الرابطة تعتبر
 بنسبة المحمول الى الموضوع ولذلك كانت جهة القضية كيفية تلك النسبة
 كما توهم جميع المتأخرين نظر الى ظاهر النسبة المحمول الى الموضوع صفة
 المحمول وهي المحولية اعني الاسناد وذلك لان نسبة المحمول الى الموضوع
 صفة للموضوع اي كونه منسوبا اليه المحمول اعني الاسناد اليه لانه كما ان المحمول
 متصرف بنسبة الى الموضوع كذلك الموضوع متصرف بنسبة المحمول اليه
 فاذا جعلناه امر الموضوع داخلا في الصفة فهي صفة الموضوع والآخرة صفة
 المحمول وهذا كما ان حصول صورة الشئ في العقل صفة العقل على ما سبق
 فتذكر **قال** واللفظ الدال عليها يسمى رابطة كونه في قولنا زيد هو عالم
 ويسمى القضية حينئذ ثلثية وقد تحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور
 الذهن بمعناها والقضية حينئذ ثنائية **اقول** واللفظ الدال على النسبة
 الحكمية يسمى رابطة لربطها المحمول بالموضوع وزعموا انه اداة لدلائلها
 على معنى غير مستقر اعني النسبة المتوقعة على المستبين لكنها قد تكون
 في قالب الاسم كونه في قولنا زيد هو عالم وتسمى غير زمانية وقد تكون في
 قالب الكلمة ككان في قولنا كان زيد عالما وتسمى زمانية وفيه نظر
 من وجوه الاول انه لو كان توقف مفهوم اللفظ على شئ موجب لكون اللفظ
 اداة لكائن جميع الاسماء الدالة على النسب والاضافات ادوات الثبوت انه
 لو كان لفظه كان رابطة لا انعكس قولنا كل شيخ كان شابا الى قولنا بعض
 الشبان شيخا على ما هو معتقدي العكس ولما كان عكس هذه القضية قولنا
 بعض الكائنات شابا شيخا علمنا ان لفظه كان داخلا في المحمول ليدل على
 تعيين الزمان الثالث انه لفظه هو في قولنا زيد هو عالم صغير عائد الى زيد عينا

وهو عند اهل العربية مبتدأ ولا دلالة على النسبة اصلا وان اريد ما
 يستعملونه ضميمة للفصل والعاود فهو لا يكون في مثل زيد عالم وعلى تقدير ان
 يكون فو انما يغيد المحصر والتاكيد وتحتيق ان ما بعده خبر لا تحت ولا
 دلالة على النسبة اصلا والذريتهم منه الربط في لغة العرب هو الحركات
 الاعرابية بل حركة الرفع الحقيقية او تقدير لا غير لاننا اذا قلنا زيد عالم على
 سبيل التقيد بلا حركة اعرابية لم نفهم منه الربط والاسناد واذا قلنا زيد
 عالم بالرفع فهم ذلك منه فارتبطت به الحركة الاعرابية وبالجملة كون لفظة
 هو غير موضوعه في لغة العرب للربط مما لا ينبغي ان يخفى على احد من المحققين
 فضلا عن الحكماء المحققين وقد ما كنت متأملا في حل هذا الاشكال
 ومتفحفا عن حقيقة الحال في هذا المقال حتى وجدت في كتاب الالفاظ
 والحروف للفيلسوف المحقق ابن نصر الفارابي يدل على انه ليس ادهم اللفظة
 هو موضوعه في لغة العرب للربط ولا انها مستعملة عندهم لذلك بل المراد
 ان الفلاسفة نقلوا الى ذلك قال الفلاسفة لما انتقلت الى العرب واجتاحت
 الفلاسفة الذين يتكلمون بالعربية ويجعلون عباراتهم عن المعاني في الفلسفة
 والمنطق بلش العرب اللفظة تقوم مقام هست في الفارسية وكنيتين
 في اليونانية وهما التي على ربط المحول الاسم الموضوع ربطا غير زمانية ولم
 يجدوا في العربية في اول وضعها لفظ يقوم مقام ذلك بخلاف الربط
 الزماني فانه الكلم الوجودية مثل كان ويكون وسيكون يدل على ذلك
 التمسوا في لغة العرب لفظ ينقلونها الى ذلك ويجعلونها يقوم مقام
 هست في الفارسية وكنيتين في اليونانية فاختار بعضهم لفظة هو لا
 قد تستعمل كناية كما في قول هو يفعل وقد تستعمل في بعض الامكنة التي تستعمل

فيها لفظة هست كما في قولنا هذا هو زيد وهذا هو الشاعر في لفظة
 هو بعيدا جدا ان يكون قد تستعمل بهما كناية فاستعملوا هو في العربية
 مكان هست في الفارسية وجعلوا المصدر عن الهوية كالكناية
 من الاشياء واختار بعضهم بدل هو لفظة الوجود وجعلوا مكان
 الهوية الوجود ومكان كان ويكون وسيكون وجد ووجود وسيوجد
 هذا كلامه فعلى هذا ان كان لفظ هو مذكورا كما في قولنا زيد هو عالم
 يسمى القضية ثنائية لكونها ذات ثلثة اجزاء ملفوظة وان كان محذوفا
 لشعور الذهن بمعناه يسمى القضية ثنائية للاقتصار على جزئين والتفصيل
 فيه بحسب القسم الفعلية ان استعمال الرابطين معا او الزمانية فقط
 او غير الزمانية فقط اما واجب او جائز او ممتنع بصير سبعة وانما قال
 في بعض اللغات لعدم العلم بجواز حذف الرابطة في جميع اللغات
 وما يقال من ان لغة العرب توجب ذكر الرابطة مطلقا اما بلفظ او حركه
 فانما هو فيها اذ لم يكن المحول كلمة مثل زيد آمد آيد ولقد تفتحت فوجدت
 المحول كلمة فيها بلغنا من اللغات مستغنى عن الرابطة على تفسير القوم
 والاعتراف على النسبة واعلم ان ظاهرا حكم المنطق لا يشمل القضية التي
 محولها فعل وهي التي يستعملها النحاة جملة فعلية كقولنا قام زيد بالفتح
 الا ان يجعل في ثانيا ويل زيد شخص له القيام **قال** وهذه النسبة ان كان
 نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس بمحول فالقضية سلبية
 كقولنا الانس لا يستعمل **قول** النسبة التي اشتملت عليها المحلية ان كانت
 نسبة بها يصح ان يقال الموضوع محمول والنسبة الالفاظية المفهومة من
 قولنا هست فالقضية موجبة وان كانت نسبة بها يصح ان يقال الموضوع

ليس محمول وهي النسبة الانتراعية المفهومة من قولنا ليست فالقضية
سالبة فالنسبة التي يفهم من قولنا الانسان جحر هي التي بها يصح ان يقال
الموضوع محمول حيث يصح وان لم يصح ههنا خصوصية المادة والتي في
قولنا الانسان ليس حيوان هي التي بها يصح ان يقال الموضوع ليس محمول
وان لم يصح ههنا فهذا في غاية الموضوع وبه يندفع الاعتراض على تعريف
الموجبة والسالبة بان لا يشتمل الكواذب **قال** وموضوع الحكمية ان كان
شخصا معينا سميت مخصوصة وشخصية وان كان كلياً فان بين فيها كمية
افراد ما عليه الحكم ويسمى اللفظ الدال عليها سوار سميت محصورة ومستورة
وهي اربع لانه ان بين فيها ان الحكم على كل الافراد فهي الكلية اما موجبة وكذا
كل لقولنا كل بار حارة واما سالبة وسورنا لاشئ ولا واحد من الانسان
بجاء وان بين فيها ان الحكم على بعض الافراد فهي الجزئية اما موجبة وسورنا
البعض وواحد لقولنا بعض الحيوان او واحد من الحيوان انسان واما
سالبة وسورنا ليس كل وليس بعض وبعض ليس لقولنا ليس كل حيوان
بإنسان **اقول** ما ذكر كان تقسيماً للحكمة باعتبار النسبة قدمه لانه مرجع
الافادة ومناط الاكتساب والبداهة وهو الصادق والكاذب
والموجب والسلب وهذا تقسيم لها باعتبار الموضوع ولو خالف في اسامي
الاقسام حالاً وقع التقسيم باعتبار موضوع الحكمية اما ان يكون جزئياً
حقيقياً او كلياً فانه كان جزئياً حقيقياً سميت القضية شخصية ومخصوصة
لكون موضوعها شخصاً معيناً مخصوصاً لا يشتمل الا على اشراك لقولنا زيد عالم
وهذا كالتب وانا قائم فان قيل ان اريد ان مدلول الموضوع في الذكر يكون
جزئياً فهذا كالتب وانا قائم ليس كذلك لما مر في تقسيم الالفاظ الى علم ومتوهم

من ان اسما الاشياء والمضمرات موضوعاً لمعنا كلية وان اريد ان
ما صدق عليه الموضوع من الدواب يكون شخصاً فممثل كإنسان حيوان
لانه كل فرد هو شخص فلهذا المراد انه يكون الموضوع بحيث يفهم منه شخص
معين لا يحتمل الاشتراك كما يفهم من قولنا انا قائم وهذا كالتب مثلاً
الى معين محسوس بخلاف كل انسان حيوان وان كان الموضوع كلياً فاما ان بين
كمية افراد ما عليه الحكم امر وبتين انه الحكم على جميع افراد الموضوع او بعضها فقط
بدل على ذلك ويسمى سورنا مأخوذاً من سور البطل المحبط به او لا يبين فانه
بينت سميت القضية محصورة لمحصرة افراد الموضوع فيها بانها الكل او البعض
ومستورة لاشتمالها على السور والمقصود اربعة اقسام لانه اما ان بين فيها
ان الحكم على جميع الافراد وهي الكلية او على بعضها وهي الجزئية وكل واحدة
منهما اما موجبة او سالبة وسور الموجبة الكلية لفظ كل الافراد ولا المجموع
وسور السالبة الكلية لاشئ ولا واحد وسور الموجبة الجزئية بعض واحد
وسور السالبة الجزئية ليس كل وليس بعض وبعض ليس وهذا على ما تمثيل
واعتبار الاكثر لا على سبيل التبيين فان كل ما يفهم منه بحسب لغة من اللغات
ان الحكم على الكل او على البعض فهو سور كلام الاستغراق والذكر في سياق
النفي والتسوية في الاثبات ولفظ انسان وثلاثة ونحو ذلك مما يفهم منه
الكلية او البعضية وخرقوا بين ليس كل وليس بعض وبعض ليس بان ليس
كل مفهوم المطابق لرفع الايجاب الكلي لان كل حيوان انسان ايجاب
كلي وليس كل رفع له ويلزمه السلب الجزئي بمعنى النفي عن البعض سواء كان
مع الشبوت للبعض او بدونه لان الحكم اذا لم يثبت لكل فرد فذلك اما ان
بان لا يثبت لفرد اصلاً او يثبت لفرد وينتفي عن فرد آخر وعلى التفسيرين

تحقق السلب عن البعض وهو السلب الجزئي وليس بعض وبعض
المطابق هو السلب الجزئي لان معناها سلب المحمول عن بعض افراد الموضوع
وبلزمها رفع الايجاب الكلي لانه اذا استغنى عن البعض لم يكن ثابتا لكل فرد
بالضرورة ولتأمل انه يقول كما ان ليس كل صريح في رفع الايجاب الكلي فكذلك
ليس بعض صريح في رفع الايجاب الجزئي والسلب الجزئي لازم في الصورتين
والتحقيق انهما ان اعتبر بالقياس الى القضية التي بعدهما فالاول رفع
الايجاب الكلي والثاني في رفع الايجاب الجزئي وان اعتبر بالنسبة الى المحمول
فالاول سلب كلي لدلالة على ان المحمول مسلوب عن كل فرد والثاني في سلب
جزئي فلما كان الاول على تقدير جزئي وعلى تقدير كلي جعل للجزئي اخذا
بالمستيقن المقطوع وترك للمحمول المشكوك والفرق بين ليس بعض وبعض
ليس ان ليس بعض قد يستعمل للسلب الكلي كما في قولنا ليس بعض من الانسان
يكره لوقوعه لمرة في سياق النفي وبعض ليس يذكر للايجاب العدمي كما في
قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بتعديم الرابطة على حرف السلب ككتاب
ليس بعض فاء حرف السلب مقدم قطعا فيكون سائبا قطعا اذا لا يصلح مثله
للموضوع العدمي **قال** وان لم يبين فيها كمية الافراد فان لم يصلح لان يصدق
كلمية وجزئية سميت القضية طبيعية لقولنا الحيوان جنس والانسان نوع
وان صحت لذلك سميت مهلة لقولنا الانسان في خسر الانسان ليس في خسر
وهي قوة الجزئية لانه متى صدق الانسان في خسر صدق بعض الانسان
في خسر وبالعكس **اقول** القداماء تلتوا قسم القضية وقالوا موضوع الجملة
ان كان جزئيا فتخصيه وان كان كليا فانزله بين الكمية فمحصورة والافان
واورد عليهم ان قولنا الانسان نوع والحيوان جنس ونحو ذلك مما جعل

الموضوع نفس الطبيعة اعني المادية لا بشرط شئ خارج عن القسمه واجب
بوجود الاول انها داخلية في الشخصية لان نفس المادية من حيث انها
صورة حاصلة في العقل جزئي شخصي ورد بان الحكم في هذا ليس من حيث
انها صورة شخصية وجميع المحصورات ايضا بهذه الاعتبار موضوعها
شخص الثاني انها داخلية في المهلة من جهة انه حكم كلي اعم من كلياته
وردد بانهم جعلوا المهلة في قوة وهذا لا يصدق جزئية اذ ليس بعض
من افراد الانسان نوعا الثالث انه المراد تقسيم القضية المعبرة في العلوم
ومثل هذه القضايا خارج عن ذلك والمخصوصة انما وقع البحث عنها
لابلذات بل من جهة انها تشارك الكلية في ان الحكم فيها على الافراد
ولاح ايضا عن ضعف مغزى المتأخرين الى تربع القسمه وقالوا ان كان
الموضوع جزئيا فتخصيه وان كان كليا فان بين كمية الافراد فمحصورة
والافان لم تصدق بكلمية وجزئية بان لا يكون الحكم على ما صدق عليه مفهوم
الموضوع من الافراد بل على نفس الطبيعة اما مطلقة لقولنا الانسان
مقول الحيوان مقوم واما مقيدة بالعموم لقولنا الحيوان من حيث انه عام
جنس والان من حيث انه عام نوع الى غير ذلك سميت القضية طبيعية
وان صحت لذلك ان يكون الحكم على الافراد سميت مهلة لانها بيان
كمية الافراد مع احتمالها لذلك والمراد انه يصلح لذلك من غير نظر
الى خصوصية المادة من حيث انه الحكم على ما صدق عليه من الافراد حتى
ان قولنا الحيوان انسان مهلة وان لم يصلح لانه يصح كلمة في نفس الامر
والمهلة في قوة الجزئية بمعنى تلازمها في الصدق وهو ظاهر **قال**
البحث الثاني في تحقيق المحصورات الاربع قولنا كل **ب** يستعمل في

بحسب الحقيقة ومعناه ان كل ما لو وجد كان **ج** من الافراد الممكنة فهو كذا
اذا وجد كان **ب** اكل ما هو ملزوم **ج** فهو ملزوم **ب** وتارة بحسب
الخارج ومعناه كل **ج** في الخارج سواء كان حال الحكم او قبله او بعده
فب **ج** في الخارج **اقول** وضع البحث لتحقيق المحصورات واهل خبر بعضهم
الى الحقيقة والخارجية وتفسيرهما ليس تحقيقا لها بل لا بد أولا من تحقيق
معنى كل **ب** ثم تقسيمه ثم قياس البواتي عليه فنقول اذا قلنا كل **ج** **ب**
فمعناه كل واحد من افراد **ج** لا الكل المجعول ولا نعني **ج** بالحقيقة **ج**
او ما هو موضوع **ج** بل ما صد عليه **ج** كان **ج** تمام حقيقة كقولنا
كل انسان حيوانا او داخلا فيه كقولنا كل ناطق حيوانا او خارجا عنه كقولنا كل
ضاحك حيوانا واللام ينطبق القضية على جميع المواد ولم يظهر الانساج في اكثر
القضايا فذا **ج** يسمى ذات الموضوع ومفهوم **ج** وصفه وعنوانه
فهناك ذات الموضوع وعقد الوضع ايرتصافه بالعنوان والمحمول اما
ذات الموضوع فنعني **ج** مثلا ما صد عليه **ج** من الجزئيات الشخصية ان
كان **ج** نوعا او فضلا او خاصة والجزئيات الشخصية والنوعية ان كان
ج جنسا او فصل جنس او عرضا عاما لان هذا هو المفهوم بحسب العرف
واللغة فخرج مسمى **ج** اي مفهومه المطابق لانه لا يصدق عليه لعدم
ولو سلم فليس من الجزئيات المذكورة وخرج ايضا المسالك **ج** واعلم
منه حتى اذا قلنا كل انسان حيوانا لم يدخل فيه مفهوم الناطق اذ هو ليس
الحيوانا وانما الحيوانا هو ما صد عليه الناطق وحب اردنا بالجزئيات
ذات **ج** خرج جزئيات مفهومه اعني حصصه العارضة للافراد حتى لا يدخل
في كل ضاحك مفهوم الضاحك العارض لزيد والضاحك العارض لعمرو

الى غير ذلك مما هو من جزئيات العارض دون المعروض اعني الانسان
وهذا انما هو في القضية المستعملة في العلوم الحقيقية فقل قولنا كل نوع
كذا وكل كلي كذا مما يكون الموضوع بحيث لا يصدق على الاشخاص يكون خارجا
عن ذلك واما انصاف الذات بالعنوان فالمعتبر في كل **ج** مثلا ما يمكن
صدق **ج** عليه في نفس الامر لا بمجرد الفرض حتى لا يدخل الحجر في كراتنا مثلا
الا ان الفاعل في الكسفي بهذه الامكان وحيث وجد الشئ في الفاعل لا يعرف
زاوية قبل اخره وان يكون انصاف **ج** بالفعل لكن لا بحسب الخارج بل
بان يفرضه العقل متصفا به بالفعل على ما صرح به الشيخ فالفرق بين هذا
انما هو مجرد الاعتبار مثلا اذا قلنا كل ابيض كذا دخل فيه الزنجي مطلقا
عند الفاعل وبشرط ان يفرضه العقل ابيض بالفعل عند الشيخ وبشرط
انه يرد على الفاعل كذب كل انسان حيوانا بالضرورة لان النقطة مما يمكن
ان يكون انسانا وليس حيوانا بالضرورة فليس شئ لان مراده بالامكان ما
يعاير الامتناع والاشك لا يمكن صرفه على النقطة اصلا والمعتبر من انهم
الامكان بمعنى القوة المقابلة للفعل واما المحمول فنعني **ب** مفهومه لا اذا
لان ذاته اما مغايرة لذات الموضوع فبمستلزم ضرورة امتناع صدق
هذه الذات على ذلك واما متحد به فيلزم ان لا يصدق ممكنة خاصة اصلا
بل لا يكون للقضية فائدة الا مثل ما يفهم من اجزاء الالفاظ المترادفة
بعضها على بعض وفيه نظر واما مغايرة المفهومين فلا يقتضي امتناع الحمل
اذا لا امتناع في صدق الامور المتغايرة بحسب المفهوم على ذات واحدة
كما يصدق على زيد انه انسان وكاتب وضاحك لا غير ذلك وانصاف
الذات بمفهوم المحمول يكون بجهاات مختلفة على ما سيجي لكن يجب ان يكون

صفة على الذات **ج** صدق الكل على الجزئيات لانه المفهوم بحسب العرف
 فلا يصح مثل قولنا بعض النوع انسان وهذا على تقدير صحة بطل الشبهة
 التي اوردت على اخراج المستثنى عن الموضوع من انه يبطل ثلث قواعد
 الاولى انعكاس الموجبة الى الجزئية الثانية انعكاس السالبة الكلية
 بنفسها الثالثة استنتاج الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية في الشكل الاول
 لانه يصح بعض النوع انسان ولا يصح بعض الانسان نوع اذا لاشئ من
 افراد الانسان نوع وايضا يصح لاشئ من الانسان نوع لما ذكر ولا يصح
 لاشئ من النوع بانسان وايضا يصح بعض النوع انسان ولا شئ من الانسان
 نوع مع كذب النتيجة ثم قولنا كل **ج** بعد تحقيق ما ذكرنا يعتبر تارة
 بحسب الحقيقة ومعناه كل ما لو وجد كان **ج** من الافراد الممكنة فهو كذا
 لو وجد كان **ب** فان لم يكن للموضوع وجود تحقق في نفس الامر فالحكم
 على الافراد المقدرة في الوجود وان كانا فالحكم يقتصر على الموجودات
 المحققة بل يعم المقدرات ايضا وليست هذه بشرطية على ما توهم بل محليّة
 وقع الشرط خراء لكل من طرفيها اي كل ما له الحيثية الاولى فله الحيثية الثانية
 وما وقع في بعض النسخ كل ما لو وجد كان **ج** بالواو فهو ظاهر وقيد الاول
 بالممكنة لتلازم استنتاج صفة الكلية ايجابا باعتبار فرض فرد مقيد
 بعين المحمول مثلا اذا قلنا كل **ج** فالجيم الذي ليس **ب** وان كان مستغنا فهو
 بحيث لا يصح حمل الباء عليه ايجابا فلا يصح صفة الكلية واذا قلنا لاشئ من
ج فالجيم الذي هو **ب** وان كان مستغنا فهو بحيث لا يصح سلب الباء
 منه فلا يصح صفة الكلية لكن بعد التقييد بالامكان لا يرد ذلك لجواز ان
 يكون ذلك من افراد المستغنة ولتأخر ان يقول بعد ما اريد **ج** ما يمكن

يصح عليه **ج** في نفس الامر وفرضه العقل كذلك لاجتماع هذا القيد وايضا
 امتناع صدق المحمول على الفرد المقيد بنقيضه ولا امتناع سلبه عن المقيد بعينه
 وانما يلزم لو لم يكن ذلك التقدير محالاً ثم قولهم لو وجد كانا كذا لا يمكن الاصل
 اللزومي والاتفاق واورده عليه انه لا يبقى **ج** فرق بين المطلقة والذاتية
 ولا يصح لادائمه اصلا لانه حكم على ذات الموضوع بان **ج** **ب** ما دام
 موجودا وهو معنى الدوام ولا يخفى انه انما يرد اذا اخذ الاتصاف كليا والمقصود
 قد فسر الاتصاف باللزومي اقتداء بحسب الكشف حيث قال اي كل ما هو ملزوم
ج فهو ملزوم **ب** فنصار النفس اكثر لانه لزم انحصار القضايا في الاخص من
 الضرورية وهو الضرورية التي يكون وصف الموضوع ايضا ضروريا لذلك
 اذ لا معنى للضرورة الا اللزوم اي امتناع الانفكاك وان اريد باللزوم
 اعم من الجزئي والكلّي لم يبق فرق بين المطلقة والمنشئة بثبوت الضرورة
 في الجملة ولم يصح الممكنة الخاصة اصلا ويمكن الجواب بان مرادهم ان كل ما
 هو ملزوم بصدق **ج** عليه فهو ملزوم لصدق **ب** عليه سواء كان ذلك الصفة بالضرورة
 او بالادام او بغير ذلك وحق لا يرد شئ من الاشكال وتارة بحسب الخارج
 بمعنى ان كل ما هو **ج** في الخارج فهو **ب** في الخارج اعني الخارج عن المتعار وقوى
 الادراكات سواء كان اتصاف **ج** حال الحكم او قبله او بعده حتى يصح لكل ما
 مستيقظ وان لم يكن اتصاف بالنام حال ثبوت البقطة له والمراد بالحكم هنا
 ثبوت الموضوع للمحمول وانتقائه عنه لاحكام العقل بذلك لان هذا الكلام انما
 هو لدفع توهم من ظن انه الذات بحسب اتصاف بوصف الموضوع حال اتصاف
 بالمحمول وهو الذي يسميه القوم حال اعتبار الحكم والافني حال حكم العقل لا يجب
 وجود الموضوع في الخارج فضلا عن اتصاف بالعنوان لصدق قولنا زيد موجود من

او غدا وانما قال فغير مارة كذا ولم يقل اما حقيقية واما خارجية لان ههنا
 قضايا خارجية عن القسمين غير معتبرة في العلوم الحكمية وهي التي موضوعاتها
 مستغنة او معدومة لم يعتبر وجودها لاستصحابها التي اخذت معمولاتها منافية
 للوجود كالحكم بالامتناع والعدم وتسمى ذهنيات لقولنا شريك الباري
 متمنع اي كل ما فرضه العقل شريك الباري فهو متمنع في الخارج اريد عليه
 في الذهن انه متمنع في الخارج والشيخ اعتبر للقضية مفهوما واحدا منطبقا
 على الجمع وهو ان معنى كل **ج** ب كل ما وجد في الذهن او في الخارج محققا
 او مقدر او فرضه العقل **ج** بالفعل فهو **ب** قال والفرق بين الاعتبارين
 ظاهر فانه لو يوجد شيء من المربع في الخارج يصح ان يقال كل مربع شكل بالاعتبار
 الاول دون الثاني ولو لم يوجد من الاشكال في الخارج الا المربع يصح ان
 يقال كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون الاول وعلى هذا فمقتضى المحصورات
 الباقية **اقول** الحكم في الحقيقة على الافراد الحقيقة والمقدرة وفي الخارجية على
 الحقيقة فقط ويجوز ان يكون الافراد المقدرة بخلافها مثلا اذ لم يوجد في
 الخارج مربع صدق قولنا كل مربع شكل حقيقي لان كل ما لو وجد كان مربعا
 فهو بحيث لو وجد كان شكلا ولا يصدق خارجية لان التقدير انه ليس في الخارج
 شيء يصدق عليه المربع اصلا واذا انحصر الاشكال في الخارج في المربع صدق
 كل شكل مربع خارجية ولا يصدق حقيقة وهو خطأ وتصدق في مثل كل
 انسان حيوان فبين الموجبتين الكليتين عموم من وجه واما الجزئيتان فالحقيقة
 اعم من الخارجية مطلقا لان الحكم على بعض الافراد الخارجية على بعض الافراد
 الحقيقية من غير عكس لجواز ان لا يوجد فرد خارجي ولا يثبت له المحمول واما
 السالبتان الكليتان فالخارجية اعم لان نقيض الاخص اعم وبين الجزئيتين مباينة



جزئية كما هو حكم نقيض العموم من وجه والنسبة بين المختلفات ايضا لا
 على المتأمل وعلى ما ذكر من تحقيق الموجبة الكلية واعتبار مارة بحسب الحقيقة
 ومارة بحسب الخارج يقاس باقي المحصورات اعني الموجبة الجزئية والسلبية
 حتى يؤخذ بعض **ج** ب مارة بمعنى بعض ما لو وجد كان **ج** من الافراد
 الممكنة فهو بحيث لو وجد كان **ب** ومارة بمعنى بعض ما صدق عليه **ج** في الخارج
 فهو **ب** ويؤخذ لاشئ من **ج** ب مارة بمعنى لاشئ مما وجد كان **ج**
 من الممكنات فهو بحيث لو وجد كان **ب** ومارة بمعنى لاشئ مما يصدق
 عليه **ج** في الخارج **ب** في الخارج وكذا الجزئية في الحكم في السالبة ايضا
 ليس الا على موجود محقق او مقدر كما في الموجبة الا ان صدقها لا يتوقف
 على وجوده بخلاف الموجبة مثلا اذ قلنا كل **ج** محققا او مقدر **ب**
 فهو يقتضي ثبوت **ج** محققا او مقدر او صدق **ب** عليه فاذا رفعنا
 ذلك وقلنا ليس كل **ج** ب فليس معناه الاكسب **ب** عن **ج** محققا
 او مقدر الا ان ذلك يكون مارة بانتفاء **ج** محققا او مقدر ومارة بثبوت
 مع عدم ثبوت **ب** له وكذا لاشئ من **ج** ب وهذا معنى اقضاء الايجاب
 وجود الموضوع بخلاف السلب بمعنى كون موضوع السالبة اعم وان السالبة
 تقتضي وجود الموضوع حال الحكم لا حال اعتبار الحكم وهذا يندفع ما قيل انه لا تباين
 بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية لجواز اجتماعهما على الصدق بان يكون
 المحمول ثابتا لجميع الافراد الممكنة الحقيقة والمقدرة وسلكوا عن بعض الافراد
 الذي هو معدوم حقيقة وتقديرا **قال** البحث الثالث في العدول والتحصيل
 حرف السلب كما جاز من الموضوع لقولنا الا حيا جادا ومن المحمول لقولنا
 الجا لا علم او مبهما جميعا سميت القضية معدومة موجبة كانت او سالبة



وان لم يكن جزأ الشيء منها سميت محصلة ان كانت موجبة وبسطة ان كانت سالبة والاعتبار في ايجاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية والسلبية لا يطر في القضية فان قولنا كل ما ليس بحي فهو لا علم موجبة مع ان طرفيها عدميان وقولنا لا شيء من المتحرك ساكن مع ان طرفيها وجوديان **اقول** ان كان حرف السلب جزأ من الموضوع فقط او من المحمول فقط او منهما جميعا سميت القضية معدولة الاولى معدولة كقولنا اللاحق جاء والثانية معدولة كقولنا الجاء لا علم والثالثة معدولة الطرفين كقولنا اللاحق لا علم بان يؤخذ الموضوع من المثال الاول والمحمول من المثال الثاني فلهذا تركت هذا المثال ووجه تسميتها معدولة وانما شتمت على ما عدل عن موضوعه الاصل لان حرف السلب في الاصل وضع لسلب الحكم ورفعته فاذا جعل مع غيره اعني الشيء الذي جعل حرف السلب معه موضوعا او محمولا بمنزلة شيء واحد ثبت له شيء كحالة الموجبة المعدولة المحمول او سلب عنه شيء كحالة السالبة المعدولة الموضوع او سلب هو عن شيء كحالة السالبة المعدولة المحمول فقد عدل به اعني بحرف السلب عن موضوعه الاصل ولان الاصل في التعبير عن الاطراف هو الامور الثبوتية لان الوجود هو السابق والسلب مضاف اليه فغنى التعبير طرف القضية بالسلب عدول عن الاصل والا اي وان لم يجعل حرف السلب جزأ من الموضوع او من المحمول او كليهما سميت الموجبة محصلة لعدم اعتبار العدم فيها والسالبة بسيطة لانها لا تستلزم على حرف السلب الواحد بسيطة بالنسبة الى السالبة المعدولة المشتقة على حرف السلب اكثر من واحد وقد يطلق المحصلة على ما ليس بمعدولة موجبة كانت او سالبة لتحصل طرفيها فخر والاستعمال على حرف السلب لا يقتضي كون

القضية سالبة بل العبرة بالنسبة فان كانت ثبوتية فالقضية موجبة وان كانت سلبية فسالبة سواء كان الاطراف وجودية او عدمية وفي تمثيل السالبة المحصلة الطرفين بقولنا لا شيء من المتحرك ساكن اشارة الى انه المراد بعدمية الاطراف بهما انه يكون حرف السلب جزأ من لفظة لان يكون العدم معتبرا في مفهومه فانه السكون عدم الحركة مع انه ليس من العدول في شيء فمثل قولنا زيد لا معدوم يكون معدولا **قال** والسالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة المحمول لسلب عند عدم الموضوع وثو الايجاب فان الايجاب لا يصح الا على موجود محقق كما في الخارجية الموضوع او مقدرك كما في الحقيقية الموضوع واما اذا كان الموضوع موجودا فانها متلازمان والفرق بينهما في اللفظ اما في الثبوتية فالقضية ثبوتية قدمت الرابطة على حرف السلب سالبة ان اخرجت عنها واما في السالبة فبالنية او بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير او لا بالايجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط او بالعكس **اقول** اذا كان المعدول في جانب الموضوع والفرق بينها وبين السالبة ان السور ان تقدم على حرف السلب فموجبة والا فسالبة وان لم تكن مسورة فان اقترن بالموضوع مثل ما والذي ونحو ذلك كقولنا ما ليس بحي او الذي ليس بحي او اللاحق جاء فموجبة والا فالفرق بالنية او الاصطلاحية ولم يتعرض المصنف لذلك لان العدول في الموضوع مما لا اثر له لان المراد بالموضوع ما صدق عليه سواء تغير عنه بلفظ السلب او بلفظ الايجاب بخلاف المحمول فانه المفهوم فيختلف بلفظ الايجاب والسلب كما اظهر العدول في جانب المحمول فقط فهو لا يلتبس الا بالسالبة البسيطة لان حرف السلب فيها واحد كحالة السالبة البسيطة وغيره مما لا عدول في موضوعه اما ان لا يستلزم على

حرف السلب كالموجبة المحصلة الطرفين وأما ان يشتمل على حرف السلب
 في السالبة المعدولة المحمول واياها كما فلا التباس وهذا انظر المصنف على
 بين الفرق بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة المحمول والفرق بينهما من
 جهة المفهوم والمادة واللفظ أما من جهة المفهوم فقد تقدم وهو ان الحكم
 في الموجبة بالابقاء وفي السالبة الانزال وأما من جهة المادة فهو ان السالبة
 البسيطة اعم من الموجبة المعدولة بمعنى ان كل مادة يصح فيها الموجبة المعدولة
 يصح فيها السالبة البسيطة لانه اذا ثبت الايجاب **ج** ثبت سلب الباعث ضرورة
 من غير عكس لجواز ان لا يكون للموضوع وجود محقق او مقدر وحق يصديق
 السالبة دون الموجبة فيصير ليس شريك الباري بصير ولا يصح شريك
 الباري لا بصير لان الايجاب لا يصح الا على موضوع محقق الوجود كما في
 الخارجية او مقدر الوجود كما في الحقيقية لا الشئ مالم يثبت لم يثبت له غيره
 والسلب يصح حيث لا وجود للموضوع لانه رفع الايجاب كما ان الايجاب
 يرتفع بثبوت نقيض المحمول للموضوع كذلك يرتفع بعدم تحقق الموضوع
 لانه مشروط بان يتحقق الموضوع ويثبت له المحمول وقوله محقق او مقدر
 اشار الى ان الايجاب لا يقتضي وجود الموضوع محقق بل هو مختص
 بالخارجية والى انه لا يكفي مطلق الوجود ذهني كان او خارجيا لان السلب
 ايضا يقتضي ذلك اذ لا فرق في وجوب تصور الموضوع بين الموجبة
 والسالبة فان قلت اقتضا الموجبة وجود الموضوع هل هو مختص باعتبار
 الحقيقية والخارجية ام يصح على مذهب من يعتبر للقيضية مفهوما واحدا
 منطبقا على جميع المواد على ما اعتبره الشيخ قلت نظر انه مختص بالحقيقية
 والخارجية المعبرتين في العلوم اذ ذهنيات لا سيما التي محمولاتها منافية

للوجود لا يقتضي الا تصور الموضوع حال الحكم كما في السلب من غير فرق كقولنا
 شريك الباري متمتع واجتماع النقيضين محال ونحو ذلك والقول بانها
 سواء في المعنى ممنوع اذ الحكم انما هو بوقوع النسبة وقيل انه الوجود المشترك
 بينهما هو الوجود في الذهن حال الحكم ثم الموجبة تقتضي وجود الموضوع حال
 اعتبار الحكم بخلاف السالبة لانا اذا قلنا **ج** فهو يحتاج الى ثبوت **ج**
 عند ثبوت **ب** له لا يرى اذا قلنا الله تعالى موجودا زلا وابداف وجوده
 في الذهن لا جرح الحكم انما هو في حال الابقاء ووجوده لاجل ثبوت المحمول
 اذ لم يبدى بخلاف ليس **ج** فانه لا يحتاج الى وجود **ج** عند عدم
 ثبوت **ب** له وايضا تصور الموضوع لا يقتضي الوجود في الذهن على
 سبيل الاجمال فانا اذا قلنا كل **ج** فالحكم على افراد **ج** من الازل الى
 الابد وظانها ليست بموجودة في الذهن الا من حيث انها **ج** وهذا كما
 في السالبة دون الموجبة فانه لا بد فيها من وجودها على التفصيل ليشبث له
 الاحكام وفيه نظر لانا لا نسلم ان كل موجبة كذلك اذ ذهنيات لا سيما
 التي محمولاتها منافية للوجود ولا تقتضي وجود الموضوع حال اعتبار الحكم
 بل لا يصح وجوده في تلك الحال ولا الى وجوده على سبيل التفصيل فاقول
 بان الموجبة تقتضي وجود غير المحمول في الذهن حال الحكم بخلاف السالبة
 انما يصح باعتبار الحقيقية والخارجية دون المفهوم العام المنطبق ثم الفرق
 المذكور بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة انما هو على تقدير ان لا يتحقق
 وجود الموضوع وأما عند تحققه فهما متساويتان في الصلة لان **ج** الموجود
 اذا كان **ب** مسلوبا عنه كان الله باصا دقا عليه وبالعكس وأما الفرق من جهة
 اللفظ ففي غير لغة العرب لان رابطة الايجاب غير رابطة السلب فثبت

ونست واما في لغة العرب فعلى قول من يجعل الرابطة هي الحركات الاعراض
يعرف الفرق من قوانين اهل العربية وعلى قول من يجعلها لفظ هو على ما
ذكره النجوم فالفرق ان القضية ان كانت ثلثية فان تقدمت الرابطة
على حرف السلب فمعدولة لان شان الرابطة ربط ما بعد ما قبلها
فترتبط حرف السلب مع ما بعد ما بالموضوع وهو ايجاب وان تأخرت
فسالبة لان شان حرف السلب رفع ما بعد ما عما قبلها ورفع الربط السلب
وان كانت ثنائية فالفرق بان ينوي ربط السلب فيكون موجبة او سلب
الربط فيكون سالبة يعني ان الفرق اللفظي في ساق لان هذا فرق لفظي
او بان يصطرح على تخصيص بعض الالفاظ لسلب بسيط وبعضها لايجاب
العدوك كما يقال زيد ليس كاتباً في السالبة وزيد لا كاتب في الموجبة او غير
كاتب **قال** البحث الرابع في القضايا الموجبة لا بد لنسبة المحمول الى الموضوع
من كيفية ايجابية كانت النسبة او سلبية كالضرورة والادام والتأخر
واللادوام ويسمى تلك الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها جهة القضية
اقول لا بد لنسبة المحمول الى الموضوع ايجابية كانت او سلبية من كيفية
مثل الضرورة والتأخر والادام والتأخر وادام يعني ان ثبوت الموضوع
للمحمول او سلبية عنه قد يكون ضروريا وقد يكون لازوريا وباعتبار اخر
قد يكون دائما وقد يكون لادائما لا يقال ان اريد مفهوم الضرورة والادام
ضرورة والادام والتأخر وادام فهنا جهات اخر منها الاطلاق الفعلي والعرف
والوصفي وان اريد ما صد عليه الضرورة والتأخر ضرورة فلا حاجة الى ذكر
الادام والتأخر وادام لانهما في احد النقيضين من الضرورة والتأخر ضرورة
لانا نقول المراد الاول وما ذكر من الضرورة والادام ونعنيهما تميزا

جميع الجهات ولما كان الشيء وجودا في الاعيان ووجودا في الازمان ووجودا
في العبارة فكيفية نسبة القضية ان كانت هي المتحققة في نفس الامر تسمى
مادة القضية وعنصرها وان كانت هي المرشحة في العقل والمذكورة في العبارة
تسمى جهة القضية ولما لم يجب مطابقة ما في الذهن والعبارة لما في نفس الامر
جازان لا يكون الجهة مطابقة للمادة كما اذا تعقلنا ان نسبة الحيوان الى
الانسان بالامكان وقلنا كل انسان حيوان بالامكان فجهة القضية هو الامكان لانه
المتعلق في الذهن والمذكور في العبارة ومادة القضية هي الضرورة لانها
كيفية نسبة الحيوان الى الانسان في نفس الامر فالجهة قد تحذف المادة لكن لا يكون
ذلك الا في القضية الكاذبة فان قلت المادة هي الكيفية الثابتة في نفس الامر
والجهة هي اللفظ الدال عليها اسر الكيفية الثابتة في نفس الامر المستحالة بالما او حكم
العقل بها فالجهة ليست الا اللفظ الذي مفهومه مادة القضية او اعتقاد
الذهن ان نسبة القضية انما هي الكيفية التي هي مادة القضية وهذا عين المطابقة
فاذا قلنا الانسان حيوان بالامكان فالامكان ليس جهة اذ لا يصدق عليه اللفظ
الدال على الكيفية الثابتة في نفس الامر التي هي الضرورة قلت ظاهر العبارة
مشعرا ذكرت لكن المراد ان الجهة هي اللفظ الذي يفهم منه ان الكيفية الثابتة
في نفس الامر هي هذه سواء كان هذا حقا او باطلا اذ مدلول اللفظ لا يجب ان
يكون حقا واقعا في نفس الامر مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان بالامكان يفهم منه
ان كيفية تلك النسبة في نفس الامر هي الامكان لكن ليس الامر كذلك فالضمير
في قوله اللفظ الدال عليها عائد الى مطلق الكيفية الثابتة في نفس الامر سواء
كان بحسب الواقع ويسمى مادة او بحسب المفهوم فقط لا الى الكيفية الثابتة
التي هي المادة وكذا الكلام في حكم العقل بها فانهم قد انشأ النزاع في انه

هل يصح عدم مطابقة الجهة للمادة ام لا هذا على رأي المتأخرين واما على
اصطلاح القدماء فاللادة هي كيفية النسبة الالجابية بالوجوب في الامكان
او الامتناع والجهة هي اللفظ الدال على احدى المعبرتين ككيفية تلك النسبة
سواء كانت هي عين المادة او اعم منها او اخص او مبينا فالجهة على هذا
يخالف المادة في القضية الصادقة ايضا كقولنا الانسان حيوان بالامكان العام
فاللادة هي الوجوب والجهة امر اعم منه ولما كان اصطلاح القدماء غير واف
بتفصيل القضايا فاعمل عنه المتأخرون **قال** والقضايا الموجهة التي جرت
العادة بالبحث عنها وعن احكامها ثلث عشرة منها بسيطة وهي التي
حقيقتها ايجاب فقط او سلب فقط ومنها مركبة وهي التي حقيقتها يتركب
من ايجاب وسلب البسط الاول الضرورية المعلقة وهي التي تحكم فيها
بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة
ومثالها ايجابا او سلبا قولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء
من الانسان يحجر انانية الدائمة المطلقة وهي التي تحكم فيها بدوام ثبوت
المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة ومثالها ايجابا
وسلبا ما ترثه الالة المشروطة العامة وهي التي تحكم فيها ضرورة ثبوت
المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع بالوصف العنوي كقولنا
بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب وبالضرورة لا شيء
من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتب الرابعة العرفية العامة وهي التي
يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع
ومثالها ايجابا او سلبا ما ترثه المطلقة العامة وهي التي تحكم فيها ثبوت
المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل كقولنا بالاطلاق العام كل انسان متفلسف

وبالاطلاق العام لا شيء من الانسان متمسك التماسك الممكنة العامة وهي
التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف كقولنا بالاطلاق
العام كل نار حارة وبالامكان العام لا شيء من النار باردا **قوله** الموجهة
هي التي ذكرت فيها الجهة وبسبب متنوعة ورابعة لكونها ذات اربعة
جزأ والوضع الطبيعي انه يقارن السور الموضوع والرابعة المحمول والجهة الرابعة
وحرف السلب المحمول في الثانية والرابعة في الثانية والجهة في الرابعة
والجهة ظاهرة وبكيفية الموجهة باعتبار اخذ الضرورة ازلية وذاتية ووصفية
ووقعية معينة او غير معينة واخذ الدوام ازليا وذاتيا ووصفيا واخذ
الثبوت بالفعل مطلقا وفي وقت واعتبار تركيب هذه الامور وتعبير
بعضها بنقطة لبعض البعض امكن واعتبار الامكان في مقابلة كل ضرورة لكن
القضايا التي جرت العادة بالبحث عنها بان يحققوا مفهوما وبينوا النسب
بينها وعن احكامها بينوا نقائصها وعلوسها ثلث عشرة ست منها بسيطة
ونعني بالبسيطة ما يكون حقيقتها ايجابا فقط كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة
او سلبا فقط كقولنا لا شيء من الانسان يحجر بالضرورة وسبع منها مركبات
ونعني بالمركبة ما يكون حقيقتها مركبة من ايجاب وسلبا باعتبار اللفظ
كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما اي لا شيء من الانسان ضاحك
بالفعل واما باعتبار دلالة الجهة كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص
فانه في معنى كل انسان كاتب بالضرورة ولا شيء من الانسان بكاتب
لا بالضرورة ولما كانت النسبة الحكمية مستزمنة للطرفين من غير عكس فكأن
معها يتحقق القضية بالفعل وكانت هي مناط الصدق والكذب والجهة تمام
حقيقة القضية والعبرة بالجزء الاول من المركبة فان كان ايجابا سميت القضية

موجبة وان كان سلبا سميت سالبة وآما لسط فلاولى منها الضرورية
المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع اعني في الموجبة
او بضرورة سلبه عنه اعني في السالبة مادام ذات الموضوع موجودة وفيه اشارة
الى ان الضرورة المطلقة هي الذاتية على ما في الشفاعة الازلية على ما في الاشارة
فان قيل فالضرورة بهذا التفسير لانه في الممكنة الخاصة اذا كان محمولا
الموجود كقولنا كل انسان موجود بالامكان الخاص لان المحمول ضروري الثبوت
للموضوع مادامت ذات الموضوع موجودة قلنا لاسم ان المحمول ههنا
ضروري الثبوت للموضوع في جميع اوقات وجود الذات بل بشرط وجود
الذات وكستعرف الفرق بينهما الثانية الدائمة وهي المحكوم فيها بالثبوت
او السلب دامت ذات الموضوع موجودة فان قلت السالبة لا تفقر الى
وجود الموضوع وههنا قد اعتبر وجوده قلت الوجود معتبر في السالبة البتة
بمعنى ان الحكم فيها سلب المحمول عن الافراد الموجودة للموضوع لكن صدقها لا يتوقف
على وجود الافراد وقد تر تحقيق ذلك والدائمة اعم من الضرورية لان مفهوم
الضرورة الذاتية استحالة انفكاك النسبة الالجابية او السلبية في جميع
اوقات وجود الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة لجميع اوقات وجود
الموضوع وما يمتنع انفكاكه عن الشيء في جميع اوقات وجوده يكون ثابتا له
في جميع الاوقات من غير عكس لجواز ان يكن انفكاكه ولا ينفك اصله بل
يدوم وهذا بالنظر الى ان امتناع انفكاكه لا يكون معلوما والاف التحقيق ان
الدوام في الكليات لا ينفك عن الضرورة لان ثبوت الشيء لشيء لا بد من علته
وعند وجود العلة يمتنع امتناع المعلوم فاما يكون دائما يكون عملية دائمة فيكون
ضروريا اذ المراد بالضرورة استحالة الانفكاك سواء كان بالنظر الى ذات الموضوع

او امر مباحين له ان لثمة المشروطة العتة وهي المحكوم فيها بضرورة النسبة
باعتبار وصف الموضوع وسميت مشروطة لذلك وعتة لكونها اعم من
المشروطة الخاصة على ما سيجي ويطلق على ثلثة معاني الاول الضرورة لاصل الوصف
اي يكون منشأ الضرورة نفس الوصف كقولنا كل متعجب ضاحك بالضرورة
مادام متعجبا والثاني في الضروقة بشرط الوصف اي يكون للوصف مدخل في
الضرورة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا وهو
اعم من الاول لان الوصف اذا كان منشأ الضرورة كان له دخل فيها بخلاف
العكس فانه يصح في الدائم الحار بعض الحار ذائب بالضرورة مادام حارا
اي بشرط الحرارة ولا يصح لاجل الحرارة لان ذات الدائم لو لم يكن له دخل
في الذوبان وكانت الحرارة كافية للحركة الى رذائبا وفيه نظر وان لثمة
الضرورة مادام الوصف اعني ضروقة نسبة المحمول الى الموضوع في جميع اوقات
انقضاء الموضوع بالوصف كقولنا كل كاتب بالضرورة مادام كاتبا
وزعم المصنف انها اعم من الثانية لان الضروري بشرط الوصف ضروري
في جميع اوقات من غير عكس لجواز ان لا يكون للوصف مدخل في الضرورة كما
في ثبوت الانس للكتاب فانه يصح مادام الوصف ولا يصح بشرط الوصف
وان ربح منع كون الضرورة بشرط الوصف مستلزما للضرورة مادام الوصف
فانه يجوز ان يكون الوصف مفارقا غير ضروري فيصح الضرورة بشرطه ولا
يصح في وقته كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع فانه ضروري بشرط الكتابة
وليس بضروري في وقت الكتابة لان الكتابة التي شرط الضرورة ليست
ضرورية لذات الانس فكيف يكون التحرك التابع ضروريا بل بينهما عموم
من وجه لصادقهما في مادة الضروقة الذاتية اذا كان العنوان نفس الذات

كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة مادام انسانا والمشرطة العا على بشرط
 الوصف اعم من الدائميتين اعني الضرورية والدائمة من وجه لصدقها في
 مثل كل انسان حيوان وصدق الدائميتين بدونها في مثل كل كاتب حيوان والعكس
 في مثل كل كاتب متحرك الا صانع واتا بمعنى مادام الوصف في اعم من الضرورية
 مطلعا ومن الدائمة من وجه الرابعة العرفية العامة وهي المحكوم فيها بدوام
 بدوام النسبة مادام ذات الموضوع مصدرة بالعنوان وسميت عرفية لان
 العرف يفهم من السالبة هذا المعنى فانه يفهم من لاشئ من النائم بمستيقظ
 سلب المستيقظ عن النائم مادام نائما وعامة لكونها اعم من العرفية الخاصة
 وهي اعم مطلعا من الدائميتين والمشرطة العا ضرورة ان الدائم بحسب الذات
 او الضرورية بحسب الوصف دائمة مادام الوصف من غير عكس الخاصة المطلقة
 العا وهي المحكوم فيها بالثبوت او الساب بالفعل وهما اعم مطلعا من الدائميتين
 والعامة لان دوام النسبة بحسب الذات او الوصف يستلزم فعليتها من
 غير عكس وسميت مطلقة لان المطلقة في الاصل لا يكون مقيدة بجهة من الجهات
 وهنم الفعلية والممكنات لكن لما كان المفهوم من القضية عرفا ولغة ما يكون
 النسبة فعلية خضوا المطلقة بهذا وخرجت الممكنات وعامة لكونها اعم من الضرورية
 اللا ضرورية والادائمة فالمطلقة بالمعنى الاصلي ليست من الموجهات وهو شرط
 واتا بهذا المعنى فوجهها لا الفعلية كيفية زائدة على نفس النسبة لان النسبة
 اعم من ان يكون بالفعل او بالامكان وقبل الفعل ليس الا وقوع النسبة
 الذر هو مفهوم الحكم لا كيفية له والمطلقة بهذا المعنى ايضا خارجة عن
 الموجهات والممكنة خارجة عن القضا بالانه لم يحكم فيها بوقوع النسبة بمعنى
 الثبوت بالفعل وفيه نظر لان قولنا كل **ب** هو **ب** بالامكان يستلزم على حكم

ورابطه للاحتمالية ومفهومه ان **ب** ثابت **ب** مع انتفاء الضرورة عن الثبوت
 والاثبوت جميعا ولا معنى للقضية الا ان يحكم بان وصف المحمول صادق
 على ذات الموضوع سواء كان بالفعل او بالامكان فكل منهما كيفية زائدة
 على نفس النسبة السادسة الممكنة العا وهي المحكوم فيها بسلب الضرورة عن
 الجانب المخالف للحكم يعني ان كان الحكم بالاجاب فالسلب ليس ضروريا وان
 كان بالسلب فالاجاب ليس ضروريا والاو ان يقال انها التي حكم فيها
 بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مع ان نقيض الحكم ليس ضروريا لكنه لما
 قصد به معنى الامكان العام اقتصر على ما ذكر وهو اعم القضا بالان كل قضية
 فلاقل من انه لا يكون حكمه محتملا فان قيل الممكنة العامة لو كانت موجهة لكما
 اخض من القضية المطلقة غير الموجهة ضرورة ان المقيد اخض من المطلق ولا
 يوجد قضية لا تكون ممكنة عامة لان الكلام في سلب القضا بالانما هو باعتبار
 ثبوتها في نفس الامر والا فيجوز ان يكون الضرورة بدون الامكان العام كضروري
 الطرفين قلنا هر اخض من المطلقة بحسب المفهوم والاعتبار لا بحسب الذات
 والصدق **قال** واتا المركبات ف سبع الاو المشرطة الخاصة والمشرطة العامة مع
 بحسب الذات وهي ان كانت موجهة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الا صانع
 مادام كاتب لا دائما فتركيها من موجهة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة
 وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الكاتب بساكن الا صانع مادام
 كاتب لا دائما فتركيها من سالبة مشروطة عامة وموجهة مطلقة عامة الثانية
 العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد الدوام بحسب الذات وهما ان
 كانت موجهة فتركيها من موجهة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت
 سالبة فتركيها من سالبة عرفية عامة وموجهة مطلقة عامة ومثلا بالاجاب والسلب

ما في الثالثة الوجودية اللازمية وهي المطلقة العتمة مع قيد اللازمية
 بحسب الذات وهو ان كانت موجبة لقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا
 بالضرورة فتركها من موجبة مطلقة عتمة وسالبة ممكنة عتمة وان كانت
 سالبة لقولنا لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركها
 من سالبة مطلقة عتمة وموجبة ممكنة عتمة الرابعة الوجودية الدائمة وهي
 المطلقة العتمة مع قيد الدوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة
 او سالبة فتركها من مطلقين عامين احدهما موجبة والاخرى سالبة
 ومثالها ايجابا وسلبا ما في خمسة الوقتية وهي التي يحكم فيها بضرورة
 ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت معين من اوقات وجود
 الموضوع مقيدا بالدوام بحسب الذات وهو ان كانت موجبة لقولنا
 بالضرورة قمر مخنف وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس لا دائما
 فتركها من موجبة وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عتمة وان كانت سالبة
 لقولنا بالضرورة لا شيء من القمر مخنف وقت التربع لا دائما فتركها
 من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عتمة السادسة المنتشرة وهي التي يحكم
 فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت غير معين من
 من اوقات وجود الموضوع مقيدا بالدوام بحسب الذات وهو ان كانت
 موجبة لقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لا دائما فتركها من
 موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عتمة وان كانت سالبة لقولنا
 بالضرورة لا شيء من الانسان متنفس في وقت ما لا دائما فتركها من سالبة
 منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عتمة السابعة الممكنة الخاصة وهي التي يحكم
 فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعا وهما سواء

كانت موجبة لقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب او سالبة لقولنا بالامكان
 الخاص لا شيء كل انسان بكاتب فتركها من مكتسبين عامين احدهما موجبة
 والاخرى سالبة **اقول** الاول من المركبات المشروطة الخاصة وهي المحكوم فيها
 بضرورة النسبة بشرط وصف الموضوع مع قيد الدوام بحسب الذات
 وموجبتها مركبة من موجبة مشروطة عتمة وسالبة مطلقة عتمة كما سيحكي
 من ان الدوام اشارة الى مطلقة عتمة موافقة لاصل في الحكم اعني الكلية
 والجزئية مخالفة له في الكيف اعني الايجاب والسلب ايجاب المركبة وسلبها
 باعتبار الجزء الاول وهي مبنية للذاتتين تفقيدهما بالدوام واختص
 من المشروطة العتمة لزيادة هذا القيد فيكون اخص من البوفا الثانية
 العرفية الخاصة وهي المحكوم فيها بدوام النسبة مادام وصف الموضوع مع
 قيد الدوام الذاتي فيكون جزو الاول عرفية عتمة والثاني مطلقة عتمة
 مخالفة لها في الكيف وهي اعم من المشروطة الخاصة لان الضرورة الوصفية
 توجب الدوام الوصفى من غير عكس مبنية للذاتتين كما فيها من الدوام
 واعم من وجه من المشروطة العتمة لصدقتها معا في مادة المشروطة الخاصة
 وصدق المشروطة العتمة بدونها في مادة الضرورة الذاتية وبالعكس الدوام
 الوصفى غير الضروري بحسب الذات الثالثة الوجودية اللازمية وهي
 المحكوم فيها بفعلية النسبة مع قيد اللازمية بحسب الذات فجزو الاول
 مطلقة عامة والثاني ممكنة عتمة مخالفة لها في الكيف موافقة في الحكم لما
 سيحكي وهما اعم من الخاصتين لان الدوام بحسب الوصف مع قيد الدوام
 بحسب الذات يستلزم فعلية النسبة لا بالضرورة من غير عكس وتحقيقه ان
 في الموجبة دوام الثبوت يستلزم الثبوت بالفعل اطلاقا السلب

امكانه العام وفي السالبة دوام السلب يستلزم فعلية واطلا الاجبا يستلزم
 امكانه العام ومباينة للضرورة لتقيدها باللا ضرورة واعلم من وجه من
 الدائمة لصدقها معاني مادة الدوام الخالي عن الضرورة واقسامها الصدق
 والكذب في الضرورة الذاتية واللا دوام الذاتي وكذا من العامين لصدق
 الجميع في مادة المشروطة الخالصة وصدقها بدو الوجودية اللا ضرورية في
 الضرورة الذاتية وبالعكس في اللا دوام الوصفى واخص من المطلقة وهو
 الرابعة الوجودية اللاحقة وهي المحكوم فيها بفعلية النسبة مع قيد اللادوام
 الذاتي فيكون تركيبها من مطلقين احدهما موجبة والاخرى سالبة وهي
 اخص من الوجودية اللا ضرورية لان صدق المطلقين يستلزم صدق المطلقة
 والمكسنة من غير عكس اعم من الخاصيتين لان اللادوام مشترك والاطلاق الفعلي
 اعم من الضرورة والدوام الوصفيتين ومباينة الدائمتين وهو اعم واعلم
 من وجه من العامين لصدق الجميع في مادة المشروطة الخاصة والافتراق
 في مادة الدوام الذاتي ومادة اللادوام الوصفى واخص من المطلقة وهو
 الخامسة الوقعية وهو المحكوم فيها بالضرورة في وقت معين من اوقات
 وجود الموضوع مع قيد اللادوام بحسب الذات فخر واما الاول بسببه غير
 معدودة فيما سبق ويسمى وقعية مطلقة والثاني مطلقة عامة فتركيبها
 من وقعية مطلقة ومطلقة عامة وهي اخص من الوجوديتين لان الضرورة
 بحسب الوقت المعين مع اللادوام بحسب الذات يستلزم الاطلاق مع اللادوام
 او اللا ضرورة من غير عكس اعم من وجه من المشروطتين والعقبتين اما من
 الخاصتين فصدق الجميع في مادة الضرورة الوصفية مع اللادوام الذاتي اذا
 كان الوصف ضروريا للاثبات بحسب وقت ما كقولنا كل منخسف منظم وصدقها

بدون الوقعية اذا لم يكن الوصف ضروريا في وقت ما كقولنا كل كاتب متحرك
 الاصلح وبالعكس حيث لا يصح الضرورة ولا الدوام في جميع اوقات كقولنا
 كقولنا كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائما ويمتنع
 صدق دوام الانخساف مادام القمر قمر والسفر في ان الشئ لا يكون ضروريا
 ولا دائما شئ ثم يصير ضروريا في وقت معين هو ان الشئ اذا كان مستقلا
 من حال الى حال اخر ومنه الى حال فرما يؤدي تلك الانتقالات الى حال يكون
 فيها ضرورة له بحسب مقتضى الوقت فلا بد ان يكون للوقت مدخل في الضرورة
 وذهب اليه ان المشروطة الخاصة اخص مطلقا من الوقعية لانه يمتنع صدق
 المشروطة الخاصة بدو الوقعية لانه متى صدقت الضرورة بشرط الوصف
 وما دام الوصف لا دائما صدقت الضرورة بحسب الوقت المعين وهو وقت
 وجود الوصف لا دائما ففي قولنا كل كاتب متحرك الاصلح بعد الضرورة
 في وقت الكتابة واجيب بما مر من الفرق بين الضرورة بشرط الوصف
 وما دام الوصف فان الكتابة التي هي شرط المتحرك لا لم يكن ضرورية
 في شئ من الاوقات لم يكن المتحرك المشروط بها ضروريا في شئ من الاوقات
 لان جواز الخلو عن الشرط دائما يوجب جواز الخلو عن المشروط دائما واما من
 العامين فصدق الجميع في مادة المشروطة الخاصة كما مر وصدق العامين
 بدو الوقعية في مادة الضرورة الذاتية مع كذب اللادوام وبالعكس
 حيث لا يصح الدوام في جميع اوقات الوصف كالانخساف للقمر واما كونها
 مباينة للدائمتين واخص من المطلقة فظاهر السادسة المنتشرة وهي
 المحكوم فيها بضرورة النسبة في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع
 بمعنى انه لا يعتبر الثابتين لا بمعنى انه يعتبر عدم الثابتين فانتم مع قيد اللادوام

بحسب الذات فجزءا والاول بسيطة غير معدودة فيما سبق ويسمى منتشرة
 مطلقة فتركيبها من منتشرة مطلقة ومطلقة عامة وهي اعم من الوقتية حيث
 لا يعتبر فيها تعيين الوقت ونسبتها الى البعاقى نسبة الوقتية التابعة
 الممكنة الخاصة وهي المحكوم فيها بسلب الضرورة الذاتية عن طرفي الوجود
 والعدم اى ثبوت الحكم ولا ثبوت كقولنا كل انسان كاتب بالامكان ولا شئ
 من الانس ككاتب بالامكان بمعنى ان ثبوت الكتابة وسلبها ليس بضروري
 فتركيبها من مكنيتين عامتين احدهما في جانب الايجاب والاخرى في جانب
 السلب والفرق بين موجبتها وسلبتها بحسب اللفظ فقط واما بحسب المعنى
 فكلاهما عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين والتحقيق انه في الموجبة الايجاب
 صريح والسلب ضمنى وفي السالبة بالعكس اى اعم مطلقا من سائر المركبات
 لانها ليست عبارة الا عن جزئين احدهما ممكنة عامة موجبة اعم من سائر الموجبات
 والاخرى ممكنة عامة سالبة اعم من سائر السوابل فيكون المجموع الذي هو مفهوم
 الممكنة الخاصة اعم من كل مجموع مركب من موجبة وسالبة وهي اعم من وجه
 من الدائمة والعامتين والمطلقة العامة لصدق الجميع في مادة الوجودية الضرورية
 وهذه الممكنة الخاصة بدونها حيث لا يقع الممكن بالفعل وبالعكس في مادة
 الضرورة الذاتية وكونها مباحنة للضرورة واختص من الممكنة العامة نظ
 فان قلت القضا بالاصح صدق بعضها على بعض وهو ظاهر فاعني اعتبار النسب
 فيها قلت النسب كما يعتبر بحسب التصديق يعتبر بحسب الوجود كما يقال لسقف
 من الجدار بمعنى انه كلما وجد لسقف وجد الجدار من غير عكس فالمراد انه كلما
 بهذه القضية ثبت تلك القضية ومعنى ثبوت القضية صدقها في نفس الامر
 فيعتبر في نسب القضا با صدقها في نفسها لا صدق بعضها على بعض والمراد

نسبة الموجبات الى الموجبات والسوا الى السوا والكلية الى الكلية والجزئية
 الى الجزئية فاذا قلنا الضرورية انحصار من الدائمة فالمراد انه كلما صدق الموجبة
 الكلية الضرورية صدق الموجبة الكلية الدائمة بحسب تلك المادة وكذا في
 الجزئية والسالبة فان قلت هذا اذا كان اعتبار النسب بين مواد الموجبات
 فانه يمنع صدق قضية على قضية لكن لم لا يجوز ان يكون اعتبار النسب بحسب
 مفهومات الموجبات اعني مفهوم الضرورية والدائمة وغير ذلك فانها مفردات
 يجري فيها التصديق قلت لانه لو اعتبر ذلك لم يصح ما ذكره من الاحكام
 ولم يكن القضا بالامتنانية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة ماضى عليها
 انها ضرورية ولا يصح عليها انها دائمة اذ ليس الحكم فيها بالديموم بل بالضرورة
 فافهم وعلى هذا فليس ولتأمل انه يقول لم لا يجوز ان يراد بالحكم بالضرورة
 والديموم او نحو ذلك اعم من انه يكون بالمطابقة او بالانتماء حتى يكون الحكم
 بالضرورة مثلاً حكماً بالديموم والاطلاق الى غير ذلك وحقيقة يصح ان يكون
 نسب القضا با باعتبار تصديق مفهوماتها حتى ان كل قضية يصح عليها انها
 ضرورية يصح عليها انها دائمة ومطلقة **قال** والنص بان اللادوام انشأ
 الى مطلقة عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة مخالفة للكيفية موافقة للكمية المقضية
 المقيدة بهما **قول** النص في تركيب القضا با ان اللادوام اشارة الى مطلقة
 عامة اعني انها عبارة عن معنى مزمع مطلقة عامة موافقة للقضية المقيدة
 بها في الحكم الى الكلية والجزئية ومخالفة لها في الكيف الى الايجاب والسلب لان
 معناه في الموجبة ان ثبوت الموضوع للمحمول ليس بدائم فيزعم سلبه بالفعل
 في الجملة وهو السالبة المطلقة العتق وفي السالبة ان السلب ليس بدائم فزعم الشوب
 بالفعل في الجملة وهو الموجبة المطلقة العتق واللا ضرورة عبارة عن ممكنة عامة

موافقة لما حصل في الحكم مخالفة له في الكيف لان سلب الضرورة عبارة
عن الامكان فان كان سلب ضرورة الاجاب فهو ممكن عام سالك وان
كان سلب ضرورة السلب فهو ممكن عام موجب اما الموافقة لما حصل
في الحكم فاصطلاح والافجوز ان يعتبر الادوام في البعض كما سيجي في العكس
وقد تورد في الاحكام قضايا خارجة عن الثلث عشرة وهرثاني عشرة
الحجية المطلقة وهي المحكوم فيها بفعلية النسبة في بعض احوال وصف الموضوع
كقولنا كل من به ذات الجنب سيعمل في بعض اوقات كونه مجنونا بالحجية الذاتية
وهي الحجية المطلقة مع قبة الادوام الذاتي الحجية اللازمة وهي
الحجية المطلقة مع قبة اللازمة بحسب الذات الحجية الممكنة وهي
المحكوم فيها بامكان النسبة في بعض احوال وصف الموضوع كقولنا كل انسان
فهو تجار بالامكان في بعض اوقات كونه انسانا بالحجية الممكنة الادائية
ار مع قبة الادوام الذاتي الحجية الممكنة اللازمة اي المقيدة بالضرورة
بحسب الذات الوقعية المطلقة وهي المحكوم فيها بضرورة النسبة في وقت
معين الوقعية اللازمة وهي المطلقة مع قبة اللازمة بحسب الذات
المنتشرة المطلقة وهي المحكوم فيها بضرورة النسبة في وقت من الاوقات
المنتشرة اللازمة وهي مطلقة مع قبة اللازمة الذاتية والمطلقة
الوقعية وهي المحكوم فيها بفعلية النسبة في وقت معين قطران الفرق
بين الوقعية والوقعية المطلقة والمطلقة الوقعية بان كلاهما اخفى ما بعده
المطلقة الوقعية الادائية اي مع قبة الادوام الذاتي المطلقة الوقعية
اللا ضرورية اي مع قبة اللازمة الذاتية الممكنة الوقعية وهي المحكوم فيها
بامكان النسبة في وقت معين الممكنة الوقعية الادائية الممكنة الوقعية اللازمة

ومفهومها خط المشروطة اللازمة وهي المشروطة العامة مع قبة اللازمة
بحسب لذات العرفية اللازمة وهي العرفية العامة المقيدة باللا ضرورية
الذاتية **قار** الفصل الثاني في اقسام الشرطية الجزء الاول منها يسمى مقدمات
والثاني **قار** قد عرفت ان الشرطية قضية ينحل في قضيتين اير الى
شئيين لا يكونان مفردين بالفعل لا بالقوة بالمعنى السابق واعتراض
عليه بان الاخلال لا يكون الا الى ما منه التركيب طرفا الشرطية ليس قضيتين
بالفعل لعدم احتمالهما الصدق والكذب وان اريد اعم من انه يكون بالفعل
او بالقوة فلا حاجة الى ذكر الاخلال لان طرفها قبل الاخلال ايضا قضيتان
بالقوة ومنشأ هذا الاعتراض قلة التأمل والتحقيق انا اذا قلت الشمس
طالعة النهار موجود فمما قضيتان مختلفتان على الحكم مختلفتان للصدق والكذب
واذا ادخلنا عليهما ان والفا وقلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فلمستسلب عنها الحكم بل طأ على الحكم فيها ما اخرجها عن التام وصحة السكوت
وصار كل منهما ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب بسبب مانع لا بانساق
ركن لظهور ان المفردين في المقدم وفي التأمل ليسا مثلما في قولنا زيد عالم
من غير اعراب وتركيب قصد الى النسبة كيف والاعراب قائم فاذا اخذنا
ان والفا عاد الطرفان الى ما كانا عليه من كونهما قضيتين وذلك بجر
زوال المانع لا بزيادة شئ آخر فامنه التركيب قضية بالفعل لكن بعض احوال
الشرطية وهو ان والفا كان مانعا للحكم من التام فاذا كان الاخلال بخلاف
ذلك الجزء انحل المركب الى قضيتين مختلفتين كل منهما على حكم تام بسبب وان
المانع من غير اعتبار شئ آخر ففتح ان طرف القضية ليسا بقضيتين فانهم
فانه دقيق فان قيل ان اداة الشرط اخرجت الشرط عن كونه قضية

لكن الجزاء باق على التجربة واحتمال الصدق والكذب غايته انه قيد بشرط كسائر
القضايا المعقدة بحال او ظرف حتى ان كلما عند اهل العربية ظرف ليس
قلنا هذا انما هو باعتبار اهل العربية لان كلما عند هم مفعول فيه قيد به بحجة
الجزائية وهي خبرية المخالوم عليه فيها هو لئلا يروى المخالوم به الموجود واما باعتبار
المنطق فقد اختلف عن كونها قضيتين واستعمل الحكم التام الى انصاف هذا
بذلك وانفصل عنه والاعتبار مختلفان ويسمى الجزء الاول من الشرطية مقدما
لتقدمه في الذكر غالبا والى تاليا لقوة آياته وانما قلنا غالبا لانه قد
يتأخر كما في قولنا انها موجودة وكلما كانت الشمس طالعة والقول بخذف الجزاء
في مثل هذا المقام انما هو باعتبار النجاة **قال** اما المتصلة فهي بالضرورة وهي
التي يصح التالى فيها على تقدير صدق المقدم لعلها بينهما موجب ذلك كالعلة
والنصايف واما اتفاقية وهي التي يكون ذلك فيها مجرد توافق الجزئين
على الصدق كقولنا ان كالا ان ناطقا فالجاءنا هي **اقول** قد سبق ان الشرطية
اما متصلة واما منفصلة فالمتصلة بالضرورة بالضرورة او اتفاقية وقد اشار ههنا
الى تفسير الصادق من كل منهما لا المقصود بالنظر بالضرورة الصادقة هي التي
يصح تاليها على تقدير صدق المقدم لعلها بين المقدم والتالى موجب صدق
التالى على تقدير صدق المقدم كالعلة بان يكون المقدم علة للتالى كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او معلول كقولنا ان كان النهار موجودا
فالشمس طالعة او يكونا معلول علة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعلم
مضئ وكان نصايف وهو ان يكون الامر بحيث يكون تغفل كل منهما بالقياس
الى الآخر كقولنا ان كان زيد ابنا لعمرو فعمرو اب له وهذا يكون في اللزوم من
الطرفين واما في مجرد اللزوم فيلغى مجرد الاضافة والاتفاقية الصادقة هي التي

يكون صدق التالى فيها على تقدير صدق المقدم مجرد توافقهما على الصدق
اي من غير وجود علاقة تقتضي ذلك او من غير اعتبار ما يقع الاول
لا يجمع بالضرورة والاتفاقية في مادة واحدة بخلاف التالى والتحقيق
ان المعية في الوجود امر ممكن لا بد له من علة تقتضيه الا انهم لما لاحظوا المقدم
فان اطلعوا على امر يقتضي صدق التالى على تقدير صدق واعتبروا ذلك الامر
سموا المتصلة بالضرورة والاتفاقية فالاتفاقية على هذا لا بد من صدق
طرفيها ويسمى اتفاقية خاصة كقولنا كلما كالا ان ناطقا فالجاءنا هي
وقد يقال على ما يحكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم لعلها بينهما و
يسمى اتفاقية عامة لكونها اعم من الاولى او يكفي فيها صدق التالى كقولنا ان كالا
موجودا فالان ناطق لكن يجب ان يصح التالى على تقدير صدق المقدم حتى
لو كان التالى الصادق منافيا للمقدم كقولنا ان لم يكن كالا ان ناطقا فهو
ناطق لم يصح اتفاقية والتعريف الشامل للصادق والكاذب بالضرورة
هي التي حكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم لعلها بينهما والاتفاقية هي
التي حكم فيها بصدق التالى مجرد توافقهما على الصدق اي من غير علة او من غير
اعتبار ما فان كان الحكم مطابقا فصادقة والا فكاذبة **قال** واما المنفصلة
فاما حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتساخي بين جزئيهما في الصدق والكذب معا
كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا واما مانعة المجمع فقط وهي
التي يحكم فيها بالتساخي بين جزئيهما في الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا
الشئ حجرا او شجرا واما مانعة المخلو وهي التي يحكم فيها بالتساخي بين جزئيهما في
الكذب فقط كقولنا اما ان يكون زيدا في البحر واما ان لا يفرق **اقول** قد سبق
اشارة اجمالية الى اقسام المنفصلة فاشار ههنا الى تفصيلها وتحقيقها وهو

انه المنفصلة اما حقيقية واما مانعة الجمع واما مانعة الخلو في الحقيقة هي التي
حكم فيها بالتساوي بين قضيتين في الصدق والكذب على ما هو حقيقة الانفصال
كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فرد بمعنى ان قولنا هذا العدد
زوج وهذا العدد فرد مما لا يصدقان معا ولا يكذبان ومانعة الجمع
هي التي حكم فيها بتساوي الجزئين في الصدق فقط اي من غير ان يتساوا في الكذب
بل يمكن اجتماعهما على الكذب كقولنا اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرة ومانعة
الخلو هي التي حكم فيها بتساوي الجزئين في الكذب فقط اي من غير تساوي
في الصدق كقولنا اما ان يكون زيد في البحر او لا يعرف فكل من مانعة الجمع ومانعة
الخلو يكون مبانيا للحقيقة وقد تطلقا على ما هو اعم من الحقيقة غير ادب مانعة
الجمع ما حكم فيها بالتساوي في الصدق مطلقا ومانعة الخلو ما حكم فيها بالتساوي في الكذب
مطلقا وهذا يحتمل معنيين احدهما ان يحكم في مانعة الجمع بالتساوي في الصدق ولا يحكم
البتة في جانب الكذب بشئ من التساوي وعدمه وبحكم في مانعة الخلو بالتساوي
في الكذب لا يحكم في جانب الصدق بشئ من التساوي وعدمه وليس بعيدا ان يكون
هذا مراد المصنف ويكون قوله فقط اشارة الى عدم الحكم في جانب آخر لا الى
الحكم بالعدم والاخر ان يحكم في مانعة الجمع بالتساوي في الصدق سواء حكم في جانب
الكذب بالتساوي او بعدمه او لم يحكم بشئ منها وبحكم في مانعة الخلو بالتساوي
في الكذب سواء حكم في جانب الصدق بالتساوي او بعدمه او لم يحكم بشئ
منها فمانعة الجمع بالمعنى الاول مشروطة بالحكم بعدم التساوي في الكذب
وبالمعنى الثاني مجردة عن ذلك لكنها مشروطة بعدم الحكم بالتساوي في الكذب
وبالمعنى الثالث مجردة عن هذين الامرين فكل منهما اعم مما قبله وكذا ان كان
مانعة الخلو فكل منهما بالمعنيين الآخرين اعم من الحقيقة باعتبار المواد وبالمعنى

التي كانت خاصة اعم منها باعتبار المفهوم ايضا فامل واعلم ان تساوي الطرفين
في الصدق هو بعينه معنى امتناع اجتماعهما في الوجود او لا معنى لوجود القضية الا
بنيتها في نفس الامر اي صدقها وهذا لا يتساوى اجتماع محمولي الطرفين في الوجود
كما في قولنا اما ان يكون الشيء واحدا او كثيرا فان الواحد والكثير مما يجتمعان
في الوجود ولكن قولنا هذا الشيء واحد وهذا الشيء بعينه كثير لا يجتمعان في الوجود
امر الصدق اصلا فان قلت هي الحقيقة لا تركب الا من جزئين لانه
يجب ان يؤخذ فيه كل شئ نقيض او مساو لنقيضه ليتحقق بينهما التساوي في
في الصدق والكذب في الشيء لا يكون الا نقيض واحد ولانها لو تركبت من ثلثة
اجزاء وصدق الاول وكذب الثاني مثلا فان قلت ان كان صادقا لم يكن معناه
للاول وان كان كاذبا لم يكن معناه للثاني لكن قد جوزوا تركيب غير الحقيقة
من اكثر من جزئين فكيف اعتبر في تعريفها الجزئين قلت لا بأس بذلك لانه
اذا تحقق اكثر من جزئين تحقق الجزآن فاعتبر في التعريف الاقل الذي لا بد منه
بحال والحق انما ان اعتبرنا اللفظ بالحقيقة ايضا قد تركب من اكثر من جزئين
كقولنا اللفظ المفرد اما اسم او كلمة او اداة والشكل اما اول او ثان او ثالث
او رابع واما نوع او جنس او فصل او جهة او عرض عام الى غير ذلك من التقسيمات
التي يتسع فيها اجتماع جميع الاجزاء على الصدق والكذب وان رجعنا الى التحقيق
فالمنفصلة مطلقا لا تركب الا من جزئين لانها تتحقق بالانفصال واحد والنسبة
الواحدة لا يكون الا بين شيئين فعند زيادة الاجزاء يتعد والمنفصلة فاذا
قلنا اللفظ اما اسم او كلمة او اداة فهي حقيقيات على معنى انه اما اسم او غيره
وغيره اما كلمة او غيره او اداة قلنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة او حجرا او نسا
فهو ثلث منفصلة مانعة الخلو باعتبار الانفصال بين كل امرين واعلم انه ليس

كل ما استعمل فيه ادوات الانفصال يجب ان يكون احدى المنفصلين الثالث
لانه في الاشياء قد يكون لغير الحقيقة اصناف اخر غير مانعة الجمع
وما نفعه الخلو كقولنا راسيت اما زيدا او عسرا او العالم اما بعد الله
او ينفع الناس **قار** وكل واحدة من هذه الثالث اما عنادية وهي التي
يكون الثاني فيها لذات الجزئين كما في الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي
التي يكون ذلك مجرد الاتفاق كقولنا الاسود للاكاتب ان يكون اسودا
او كاتباً حقيقة او لا اسود وكاتباً مانعة الجمع او اسود ولا كاتباً مانعة الخلو
اقول كل واحدة من الحقيقة ومانعة الجمع ومانعة الخلو اما عنادية واما اتفاقية
فالعنادية اما ان يكون الثاني الجزئين في الصدق والكذب معاً كما في الحقيقة او
في الصدق فقط كما في مانعة الجمع او في الكذب فقط كما في مانعة الخلو لذات
الجزئين اما في الحقيقة فبان يؤخذ مع الشيء نقيضه لكون العدد زوجاً و
زوج والمساواة النقيض لكونه زوجاً او فرداً الا كلاً من الجزئين ان كان
نقيضاً للآخر فذاك والا فلا بد ان يكون كل منهما مستلزماً للنقيض الآخر
لا متلماً للجمع ونقيض كل منهما مستلزماً للآخر لا متلماً للخلو فليكن كل واحد
مساوياً للنقيض الآخر واما في مانعة الجمع فبان يؤخذ مع الشيء ما هو خفى
من نقيضه لكون الشيء حجراً او شجران كونه حجراً اخص من عدم كونه شجراً و
بالعكس فمتنع اجتماعهما ضرورة ان صدق الاخص يستلزم صدق الاعم فيلزم صدق
النقيضين ولا يمنع ارتفاعهما كما في الفرد الآخر للنقيض واما في مانعة الخلو
فبان يؤخذ مع الشيء ما هو اعم من نقيضه لكون زيد في البحر او لا يفرق فان كونه
في البحر اعم من كونه يفرق وبالعكس اي كونه لا يفرق اعم من عدم كونه في البحر
فبمتنع ارتفاعهما ضرورة ان ارتفاع الاعم يوجب ارتفاع الاخص فيلزم

فيلزم ارتفاع النقيضين ولا يمنع اجتماعهما كما في صورة الفرد الآخر لذات
الاعم فبان قلت الثاني لذات الجزئين ليس الا في المركب من الشيء ونقيضه واما
في غيره فهو بسطة وهو ظاهر قلت المراد بالثاني الذي انه اذا لوحظ الجزآن
وجد فيها ما يقتضي الثاني في الصدق والكذب وفي احدهما وهذا اعم من الثاني
الذاتية المذكورة في تعريف الاتفاق والاتفاقية ان يكون الثاني في مجرد الثاني
الجزئين في ذلك من غير ان يكون فيها ما يقتضي الثاني بان وقع احدهما صادقا
والآخر كاذباً فيصفاً الحقيقة كقولنا للاسود الاكاتب ان يكون اسود
او كاتباً او واقعاً كاذباً فيصفاً مانعة الجمع كقولنا هو اما ان يكون لا اسودا
وكاتباً او صادقاً فيصدق مانعة الخلو كقولنا اما ان يكون اسودا ولا كاتباً
قار وسالبة كل واحدة من هذه القضا بالثاني هي التي يرفع ما حكم به في موجبها
وسالبة اللزوم يسمى سالبة لزومية وسالبة العناد يسمى سالبة عنادية وسالبة
الاتفاق يسمى سالبة اتفاقية **اقول** قد تقدم متصلاً لزومية واتفاقية وست
منفصلاً حقيقة ومانعة الجمع ومانعة الخلو كل منها عنادية واتفاقية وبما
من تفسير انما كانا للموجب من هذه الثانية واما سالبة كل منها فهي التي حكم بها
برفع الحكم الذي في موجبها فبالسلبية اللزومية ما حكم فيها برفع اللزوم والاتفاقية
ما حكم فيها برفع توافق الطرفين في الصدق وقس على هذا ولا تغفل عن الفرق
بين لزوم السلب وسلب اللزوم وبين اتفاق السلب وسلب الاتفاق وبين
انفصال السلب وسلب الانفصال فان الاول ايجاب الثاني سلباً والحاصل
ان المقدم والنتيجة ههنا بمنزلة الموضوع والمحمول في المحل واللزوم والعناد
والاتفاق بمنزلة النسبة وكما انه لا عبرة في ايجاب المحلية وسلبها بوجودية
الموضوع والمحمول وعدم بينهما بل بايقاع النسبة وانزعاعها فكذلك لا عبرة

بالجواب المتقدم والتمالي وسلبها بل بايقاع اللزوم والاتفاق والعدا
ورفعها **قار** والمتصلة الموجبة يصدق عن صادقين وعن كاذبين وعن
مجهولي الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق دون
عكسه لا متناع استلزام الصادق الكاذب وبكذب عن خبرين كاذبين
وعن مقدم كاذب وتال صادق وبالعكس عن صادقين اذا كانت
لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذلكها عن صادقين محال **اقول**
صدق القضية مطابقة حكمها للواقع وكذبها عدم تلك المطابقة والحكم
في الشرطية انما هو بالاتصال والانفصال وصدقها وكذبها انما يكون بذلك
الاعتبار لا باعتبار الطرفين وهما اعني المقدم والتالي حال كونها خبرين
من الشرطية ليسا بصادقين ولا كاذبين لانها ليسا بقضيتين حينئذ يمكن
بعد حذف ادوات الاتصال والانفصال بصير قضيتين وكل قضية فخر
اما صادقة او كاذبة فالطرفان بعد التحليل اما ان يكونا صادقين او كاذبين
او يكون المقدم صادق والتالي كاذبا او بالعكس بصير اربعة وكل من شرطيات
الست عشرة اما صادقة او كاذبة بصير اثنين وثلاثين فنهنا اشارت الى ان
كلها من الاثنين وثلاثين من احدى قسم من اقسام الاربعة تركب تحقفا للدلالة
على ان الصدق والكذب ليسا باعتبار الطرفين فنقول المتصلة الموجبة الصادقة
تركب عن صادقين عن كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق واما التركيب
عن مجهولي الصدق والكذب كقولنا ان كان زيد يكتب فهو يركب يده فهو في
نفس الامر داخل في الاقسام الستة ولا تركب عن مقدم صادق وتال كاذب
والا لزم صدق الكاذب لاستلزام كذب اللازم كذب الملزوم وصدق الكاذب
لاستلزام صدق الملزوم صدق اللازم والالم يكن لازما وقوله لا متناع استلزام

الصادق اعادة للدعوى بلفظ آخر وهذا انما هو في الكلية واما الجزئية فعد
تركيب عن مقدم صادق وتال كاذب كما في عكس الكلية المركبة عن مقدم كاذب
وتال صادق كقولنا قد يكون اذا كان زيدا حيوانا كان فرسا في عكس كلما كان
زيدا فرسا كان حيوانا والمتصلة الموجبة الكاذبة تركب عن اقسام الاربعة
وقوله وعن صادقين اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذلكها
عن صادقين محال فيه بحث من وجهين الاول انه لا بد في الاتفاقية من عدم
العلة فيجوز كذبها عن صادقين اذا كان بينهما علة تقتضي اللزوم كقولنا كلما
كانت الشمس طلعت فالتها موجودا اتفاقية وجوابه ان هذا اشارة الى ان
المعتبر في الاتفاقية عنده هو عدم مخالفة العلة واعتبارها لا عدم العلة اصلا
فان قيل اذا اعتبرنا العلة والخطا في الصادقين كالملازمين كانت
اتفاقية كاذبة عن صادقين قلنا هذه يكون غير اتفاقية لان يكون اتفاقية
كاذبة فافهم اننا لان لا وجه لهذا التخصيص لان بعض الاحكام السبعة ايضا
مما لا يخرج في الاتفاقية كالصدق عن كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق
ايضا اذا اخذت الاتفاقية خاصة على ما هو المذكور في الكتاب وجوابه ان وجوب
صدق طرفي الاتفاقية الصادقة صريح فيما سبق فلا حاجة الى اعادته بخلاف
وجوب صدق الاتفاقية عند صدق الطرفين فانه غير صريح فصرح به مع اشارة
الى انه المعتبر فيها ان لا يكون الحكم باعتبار العلة سواء وجدت العلاقة ام لا
فالاتفاقية الخاصة تصدق عن صادقين وكذب عن البواق بل عن الاقسام
الاربعة عنده من شريطة فيها عدم العلة والعلة تصدق عن صادقين وعن مقدم كاذب
وتال صادق وكذب عن كاذبين وعن مقدم صادق وتال كاذب وعن
مقدم كاذب وتال صادق كما في قولنا ان لم يكن الانسان ناطقا فهو ناطق على

فان قيل ليست الاتفاقية الا ما يكون الحكم فيها بصدق الشيء على تقدير صدق المقدم
 بمجرد الاتفاق لا العقل والصدق على التقدير لا يستلزم الصدق في نفس الامر
 فلم لا يجوز كذب تأليها قلنا معنى الاتفاق ان الاول لو كان حقا كان الثاني
 حقا وانما جاز في لزومية عدم حقيقة الثاني بناء على جواز استلزام المحال
 المحال وانما عند عدم اللزوم فلا بد من حقيقة الثاني في الواقع والالم يكن حقا
 على ذلك التقدير لان الكاذب في نفس الامر لا يصير صادقا على تقدير لا يكون
 له مدخل في اقتضا صدقه وكذبه فافهم **قال** والمنفصلة الموجبة الحقيقية تصدق
 عن صادق وكاذب تكذب عن كاذبين وصادقين ومانعة الجمع تصدق
 عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين ومانعة الخلو
 تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والسالبة
 تصدق عما تكذب الموجبة وتكذب عما تصدق **قوله** لا فرق في المنفصلة بين صدق
 المقدم وكذب الثاني وعكسه لعدم تميز الثاني عن المقدم فيها بالطبع على ما
 سيجي فقتبها انما يكون باعتبار تركيبتها من ثلثة اقسام اعني صدق الطرفين
 وكذبهما وصدق احدهما مع كذب الآخر والمنفصلة الموجبة الحقيقية الصادقة
 تركب عن صادق وكاذب فقط لانه يجب صدق احد طرفيها لا متناع الارتناع
 وكذب اخرهما لا متناع الاجتماع والكاذبة تركب عن صادقين لتحقيق الاجتماع
 وعن كاذبين لتحقيق الارتناع وهذا حكم يشترك فيه العادية والاتفاقية والا
 فقد تكذب الحقيقة عن صادق وكاذب عادية اذ الم يكن الثاني لذاتي
 الجزئين واتفاقية اذ الكا لهما ومانعة الجمع الصادقة تركب عن كاذبين و
 عن صادق وكاذب لان عدم اجتماع الطرفين في الصدق يكون بكذبهما او كذب
 احدهما والكاذبة تركب عن صادقين ضرورة اجتماعهما على الصدق هذا على ان

والا فني تكذب عن الا قسم الثلثة عادية اذ لم يحقق الثاني لذاتي الجزئين
 واتفاقية اذ لم يحقق ومانعة الخلو الصادقة تركب عن صادقين وعن صادق
 وكاذب لان عدم كذب الجزئين معا انا بصدقهما او صدق احدهما والكاذبة
 تركب عن كاذبين لتحقيق ارتفع الجزئين حينئذ واما على التفصيل فني تكذب
 عن الا قسم الثلثة عادية اذ لم يكن الثاني في الكذب لذاتي الجزئين واتفاقية
 اذ كان لهما هذا الحكم الموجب الثاني واما السالبة فتصدق عما تكذب عنه الموجبة
 وتكذب عما تصدق عنه الموجبة ضرورة انه اذ اصح الحكم بالاتصال او الانفصال
 لم يصح الحكم بعدمه وبالعكس **قال** وكلية الشرطية ان يكون الثاني لازما او معا
 للمقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصولها وهي الاوضاع التي يحصل له
 سبب اقتران الامور التي يمكن اجتماعها معا والجزئية ان يكون كذلك
 على بعض هذه الاوضاع والمخصوصة ان يكون كذلك على وضع معين وسواء
 الموجبة الكلية في المنفصلة كلها ومقتضى في المنفصلة وانما وسور السالبة
 الكلية مما ليس بالثبوت وسور الموجبة الجزئية قد يكون والسالبة الجزئية قد
 لا يكون وبما دخال حرف السلب على سور الايجاب الكلي والمهمة باطلاق
 لفظة لو وان واذا في المنفصلة واما في المنفصلة **قوله** الشرطية ايضا يكون مخصوصة
 ومخصوصة ومهمة ليس في ثلث باعتبار طرفيها بل باعتبار حكمها اعني الاتصال
 والانفصال فان كان على وضع معين فمخصوصة والا فان بين كلية الاوضاع
 او بعضها فمخصوصة والامهمة فاللاوضاع ههنا بمنزلة الافراد في الكلية
 وكلية الشرطية انما يكون بان يحكم لزوم الثاني للمقدم في المنفصلة اللزومية
 وبعبارة اخرى في المنفصلة العادية على جميع الاوضاع التي يمكن حصول المقدم
 عليها وهي الاوضاع التي يحصل للمقدم بسبب اقترانه بالامور التي يمكن

وهذا مشهور بان المقدم عادية عادية
 ومانعة الخلو عادية عادية
 انما في الشرع

اجتماع المقدم معها وان كانت هي محالة في نفسها فاذا قلنا كلما كان
زيد انسانا فهو حيوانا فمعناه ان لزوم حيوانية زيد للانسانية ثابت
مع كل وضع يمكن ان يجتمع انسانية زيد من كونه قائما او قاعدا او
كائنا او ضاحكا او كونه الشمس طالعة او غير طالعة الى غير ذلك ولم يشترط
امكان تلك الاوضاع في نفسها ليشمل ما اذا كان المقدم كاذبا كقولنا
كلما كان الفرس انسانا كان حيوانا فان معناه لزوم حيوانية الفرس للانسانية
مع جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع انسانية الفرس من كونه ضاحكا
وكائنا وناطقا الى غير ذلك وان كانت محالة في نفسها واذا قلنا اما ان
يكون هذا العدد زوجا او فردا فمعناه تنافي فردية زوجية مع جميع
الايضاح التي يمكن اجتماعها مع الزوجية وكذا قياس غير الحقيقة وقوله
جميع الاوضاع معن عن الازمنة والاحوال والتعديرات لانه في كل زمان
وعلى كل حال وتعدبر لا يخلو عن وضع التبة فثبت الحكم على جميع الاوضاع
يستلزم ثبوته في جميع الازمان والاحوال والتعديرات فاما في الاوضاع
بامكان الاجتماع مع المقدم لتلازم من اطلاقها وتعيمها ان لا يصدق كلية
شرطية اصلا لان بعض الاوضاع مما لا يصح معه اللزوم والعناد وهو ما
اذا فرض المقدم مع عدم التالي او مع عدم لزوم التالي له بل مع لزوم
نقيض التالي له فانه حينئذ لا يلزمه التالي ضرورة امتناع استلزام الشيء
للتقيضين وكذا اذا فرض المقدم مع وجود التالي او مع عدم عناده آياه
بل مع عناده لنقيض التالي لا يكون التالي معاندا له لامتناع معاندة
الشيء للتقيضين فان قيل لان امتناع استلزام الشيء للتقيضين وامتناع
معاندة لهما وانما يتسرع اذا كان الشيء امرا ممكنا واما اذا كان محالا

كلما لمعزم مع الوضع المفروض فيجوز ان يستلزم التالي ونقيضه في المنفصل
ومع ان التالي ونقيضه في المنفصله وحينئذ لا حاجة الى التقييد قلنا لو استلزم
الشيء للتقيضين لزوم المناقاة بين اللازم والملزوم لانه كلما صدق
المقدم لم يصدق النقيض الاخر اصلا ومعاندة المقدم لاحد من التقيضين
توجب كونه ملزوما للتقيض الاخر بالضرورة فلو كان معاندا له اعني
للتقيض الاخر لزوم المعاندة اي المناقاة بين اللازم والملزوم وهو
محال لان المناقاة تقتضي الانفكاك واللزوم يمنع غير ذلك لان
وعدمه في نفس الامر وهو محال فان قيل المركب من التقيضين يستلزمهما
كقولنا كلما كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو انسانا وكلما كان انسانا
ولا انسانا فهو ليس بانسانا قلت لانهم صدقا المقدمتين وانما تصدق
لو كان الكل من جزئي المقدم ودخل في اقتضا اللزوم وظاهرانه لا دخل
للانسانية في اقتضا عدم الانسانية ولا لعدم الانسانية في
اقتضا الانسانية نعم هذا يصدق بحسب الازام وكلامنا انما هو
في البعد بحسب نفس الامر وقد يقال ان اطلاق الاوضاع وتعيمها يوجب
عدم الجزم بصدق الكلية لانه محال وانما جاز ان يستلزم التقيضين لكن
لا يجب ذلك وكذا المعاندة وفيه نظر لان ذلك واجب الصورة
المذكورة لان كل كلية لزومية فالتالي لازم للمقدم لا محالة فاذا فرضنا ما
على وضع لزومه لنقيض التالي ايضا لكان استلزامه للتقيضين واجبا وجوبية
الشرطية ان يكون الحكم باللزوم او العناد على بعض الاوضاع التي يمكن اجتماع
المقدم معها كقولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا فهو انسانا فانه انما يكون
على وضع كونه ناطقا وكقولنا قد يكون اما ان يكون الشيء ناميا او جامدا

فانه هذا العناد انما يكون على وضع كون الشيء من العنصر يا اذ لا يصدق
النفي والجاد الا على الاجسام العنصرية لكن يجب للزمية ان يكون للمعنى
دخل في اقتضا اللزوم بل لا معنى للزوم الجزئي الا بهذا فان كانت الجزئية
في ضمن الكلية جاز استقلال المقدم باقتضا اللزوم كقولنا قد يكون اذا كان
الشيء انسانا فهو حيوانا وان كانت مجردة يجب ان يكون له دخل في اقتضا
لكن لا يستقل به والا لكان اللزوم كلياً فلا يكون جزئياً مجرداً كقولنا قد
يكون اذا وجدت الخمسة وجدت العشرة في عكس قولنا كلما وجدت العشرة
وجدت الخمسة وباشترط الداخل في اقتضا اللزوم بسقوط ما قبل من انه
يجب ثبوت اللزوم الجزئي بين كل امرين فرضا فان كلا منهما لا لا اخر على
بعض الاوضاع وهو وضع كونه مجتمعاً معه وحسب لا يصح سالبية
الكلمة اللزومية اصلاً وقبل ان المقدم في اللزومية الجزئية المجردة لما لم يستقل
باقتضا اللزوم كانه محتاجاً الى ضمنية وبشرط كونه الضمنية ضرورية غير
جائزة الانفكاك حتى لا يلزم انتفاء اللزوم الجزئي بين كل امرين اذ لو
جاز انفكاك الضمنية لجاز سقوط الملازمة لتوقفها عليها وفيه نظر لانه
اذا تحققت الضمنية تحقق كسب اللزوم بتمامه نصراً للملازمة كلية فلو كانت
ضرورية كانت الملازمة كلية فانفكاك الضمنية لا يوجب الاسقاط للزوم
الكلي واما اللزوم الجزئي فعنه ان المقدم دخلاً في اقتضا اللزوم وهو حاصل
سواء ضم اليه ذلك الامر الزائد او لا وخصوص الشرطية بان يكون اللزوم او
العناد على وضع معين كقولنا انما جئني اليوم اكرمك وزيد في هذا الآن
اما ان يكون كائناً او غيره واهمال الشرطية باعمال الاوضاع كقولنا ان كان
الشيء حيواناً فهو انساناً فانه قلت هذا كله مخصوص باللزومية والعنادية فاما

الاتفاقيات فقلت لما لم يكن الاتفاقيات مما ينفع بها الشيء يقع في تحصيل
المطالب لم يتعرض لها وان شئت فالمتغير في الاتفاقيات الاوضاع الكلية
في نفس الامر لا جميع الاوضاع الكلية الاجتماع والالم بعدد كلمة اصلاً اما
في المتصلة فلانه يمكن اجتماع بعض التالي مع المقدم كعزم ما بهية الحمار
مع ناطقة الانثى وحسب لا يتحقق التوافق على الصدق واما في المنفصلة
فلا عدم تماثل الطرفين ممكن ومعه لا يتحقق التماثل في فاذا اعتبرت الاوضاع
الممكنة في نفس الامر فانه كانه الخلق على تقدير جميعها فكلية او على بعضها
جزئية او على معين منها فخصوصية والامثلة وبجث السور ظاهراً من الكتاب
ولغطة هما بحسب اللغة انما هي لعموم الافراد حتى تصلح سور الكلية الكلية
وهم قد نقلوا الى عموم الاوضاع وجعلوها سور الكلية المنفصلة **قال**
والشرطية قد تتركب من حليتين وعن متصلتين وعن حملية ومنفصلة
وعن حملية ومنفصلة وعن منفصلة ومنفصلة وكل واحدة من هذه الثلاثة
الاخيرة في المنفصلة تنقسم الى قسمين لامتياز مقدمها عن تأليها بالطبع
بخلاف المنفصلة فان مقدمها انما يتميز عن تأليها بالوضع فقط فاقسام
المنفصلة تسعة والمنفصلة سبعة واما الامثلة فعليك باستخراجها عن
نفسك **اقول** اجزاء الشرطية اما متشابهة بان تتركب من حليتين
او متصلتين او منفصلتين واما متغايرة بان تتركب من حملية ومنفصلة
او حملية ومنفصلة او منفصلة لكن كل من الاقسام الثلاثة المتغايرة
الاخيرة تنقسم في المتصلة الى قسمين بان يكون الحملية مقدماً والمنفصلة او
المنفصلة تألياً او بالعكس وذلك لانه المقدم في المتصلة متميز عن التالي
بالطبع لا يتبدل بالتقديم واما خبر بخلاف المنفصلة فان مقدمها لا يتميز

عن تأليها بالبحر والوضع فان قدم في الذكر فسمى مقدا واخر فسمى تاليا
ولو عكس صار المقدم تاليا والتالي مقدا ولم يتغير مفهوم القضية بل لفظها قوله
بحسب الطبع قبل معناه بحسب المفهوم لان مفهوم مقدم المتصلة للزوم ومفهوم
تأليها اللازم واللازم يجب ان يكون ملزوما لجواز كونه اعم ومفهوم مقدم
المتصلة المعاندا اسم فاعل ومفهوم تأليها المعاندا اسم مفعول وهو يجب
ان يكون معاندا ايضا لان عناد امر لاخر في قوة عناد الاخر له وفيه نظر
لان مفهوم مقدم المتصلة على مقتضى التفسير السابق قضية حكم في المتصلة بثبوت
قضية على تقديرها او بالاثبات ومفهوم التالى قضية حكم في المتصلة بثبوتها
على تقديرها اخرى وكل واحد منهما مفهوم واحد عام يطلق على ما في اللزومية
والانفاقية وبالجملة لانم للزوم مدخلا في مفهوم المقدم والتالى ولا يكون الشئ
في قوة الشئ لا يقتضى عدم تميزهما بحسب المفهوم لان غايته التلازم في العلة
ولا يخفى ان مفهوم المعاندا اسم فاعل غير مفهوم المعاندا اسم مفعول بل تحقيق
الحال ومفهوم المقدم والتالى في المتصلة ان كلا منهما عبارة عن قضية حكم
في المتصلة بالتالي بينهما وبين قضية اخرى على ما سبق من التفسير لانها ان
قدم في الذكر فسمى مقدا وان اخر فسمى تاليا والصواب ان المراد بالمتصلة والمتصلة
والمقدم والتالى في هذا المقام ما صدقت عليه هذه المفهومات بحسب المواد
لا نفس المفهومات يعني اذا اخذنا المتصلة ونظرنا الى طرفيها ففي طبع احدهما
وذاته ما يقتضى كونه مقدا البتة لا تاليا لكونها كلما كان هذا انسانا كان
حيوانا فان في طبع كونه انسانا اقتضا كونه طرفا للحيوانية بخلاف المتصلة
فانه ليس في طبع احد طرفيها ما يقتضى كونه مقدا وهو ظاهر ولا يخفى ان هذا
في بعض المتصلات فاذا كان مقدم المتصلة متميزا عن تأليها بالطبع فغدت تالى

الاجزاء قد يكون في طبع الجملة اقتضا كونها ملزوما وفي طبع المتصلة اقتضا كونها
لازما وقد يكون بالاعكس وكذا في الجملة والمتصلة وفي المتصلة والمتصلة فهذا
الاختبار بصير الانقسام في المتصلة تسعة وفي المتصلة ستة امثلة اقسام
المتصلة كلما كان الشئ انسانا فهو حيوانا كلما كان كلما كان الشئ انسانا
فهو حيوانا فمضى لم يكن حيوانا لم يكن انسانا كلما كان دائما اما ان يكون العدد
زوجا او فردا دائما اما ان ينقسم بمبدأ وبين او لا ينقسم ان كان الحيوان اعم
من الانسان فكذلك الشئ انسانا كان حيوانا كلما كان كلما كان الشئ
انسانا فهو حيوانا فهو ملزوم للحيوان ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد
ان كان هذا اما زوجا او فردا فهو عددا كلما كان كلما كان الشئ انسانا كان حيوانا
فاما ان يكون انسانا او لا يكون حيوانا ان كان دائما اما ان يكون الشمس
طارعة او الليل موجودا فكذلك كانت الشمس طارعة لم يكن الليل موجودا امثلة
المتصلة اما ان يكون العدد زوجا او فردا اما ان يكون اذا كانت الشمس
طارعة فالليل موجود واما ان يكون ان كانت الشمس طارعة فالليل موجود
اما ان يكون العدد زوجا او فردا واما ان يكون زوجا او منفصلا بمبدأ وبين
واما ان لا يكون الشمس ملزوما لوجود النهار واما ان يكون كلما كانت
الشمس طارعة كان النهار موجودا اما ان يكون الشئ واحدا واما ان يكون
اما زوجا او فردا اما ان يكون اذا كانت العدد فردا فهو زوج واما
ان يكون العدد زوجا او فردا **قال** الفصل الثالث في احكام
القضايا وفيه اربعة مباحث البحث الاول في التناقض وحدوه بانه جنس
قضيتين بالاجاب والسلب بحيث يقتضى نفيه ان يكون احدهما حقا
والاخرى كاذبة **قال** رتب الفصل على اربعة مباحث الاول في التناقض

ان في في عكس المستوى الثالث في عكس النقيض الرابع في تنازم الشرطيات
 وابتداء بالتناقض لتوقف بعض البيانات في العكوس والتنازم عليه
 والمراد تعريف ماهية تناقض القضايا لانه المقصود بالنظر والمنسحق به في
 القياس فلذا احده بانه اختلاف قضيتين كالمفردين وكالمفرد والقضية
 وقوله بالايجاب السلب تحقيق لمفهوم التناقض لانه انما يطلق على هذا
 الاختلاف ولو تركه لم يقع قرح في التعريف لان الاختلاف بغير الايجاب
 والسلب من الاول التحصيل والمحصو والاهمال وغير ذلك ليس بحيث
 يقتضي لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى وقوله بحيث يقتضي احراز عن
 مثل قول بقراط طبيب جالينوس ليس بطبيب مالم يصدق احدهما و
 كذب الاخرى بسبب الاختلاف وقوله لذاته احراز عن اختلاف القضيتين
 المتضمن صدق احدهما وكذب الاخرى لكن لا نظر الى ذاته بل لاجل واسطة
 او خصوص مادة فالاول كقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق فانه انما يقتضي
 صدق احدهما وكذب الاخرى بواسطة ان كل ناطق انسان وان في كقولنا
 كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان حيوان وقولنا بعض الانسان حيوان بعض
 الانسان ليس حيوان فان اقسام الصدق والكذب فيها انما هو كخصيصة
 المادة لاندات الاختلاف بين الكلبيين والخزئيين فان الكلبيين قد تكذبنا
 كقولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان انسان والخزئيين قد تصدقنا
 كقولنا بعض الحيوان انسان ليس بعض الحيوان انسان وما قبل ان الاول خرج
 بقية الاختلاف بالايجاب والسلب لان فيه اختلافا بالمحلول فبقية نظر لان
 القيد انما يخرج ما ينافيه ولا يجمع معه لا ما ينافيه مما يمكن اجتماعه معه فالاختلاف
 بالايجاب والسلب انما يخرج ما لا يكون اختلافا بالايجاب والسلب خلاف شيء

آخر قال ولا يتحقق في المحصولين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة
 الشرط والجزء والكل وعند اتحاد المحلول ويندرج فيه وحدة المكان والزمان
 والاضافة والقوة والفعل في المحصولين لا بد مع ذلك من الاختلاف بالكمية
 صدق الجزئيتين كذب الكلبيين في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحلول
 ولا بد في الموضوعيتين مع ذلك من الاختلاف بالجهة في الكل كالكذب بالضرورة
 وصدق الكلبيين في مادة الامكان **اقول** لما علم التناقض عبارة عن الاختلاف
 المذكور بيننا ان ذلك الاختلاف معنى يتحقق فقال القدماء انه انما يتحقق
 بعد اشتراك القضيتين في ثنائي وحدت وحدة الموضوع ووحدة المحلول
 ووحدة الشرط ووحدة الكل والجزء ووحدة الزمان ووحدة المكان ووحدة
 الاضافة ووحدة القوة والفعل اذ لو انتفى شيء من هذه الوحدة لم يتحقق
 التناقض لانه بعد عند الاختلاف في الموضوع زيد كاتب عمرو وليس بكاتب
 وفي المحلول زيد كاتب زيد ليس بشاعر وفي الشرط الجسم منفرد للبصر اى
 بشرط كونه ابيض الجسم ليس بغيره اى بشرط كونه اسود وفي الجزء والكل
 العين اسود اى بعضها العين ليس بأسود اى كلها وفي الزمان زيد نائم اى
 ليدار زيد ليس نائم اى نهرا وفي المكان زيد جالس اى في الدار زيد ليس
 بجالس اى في السوق وفي الاضافة زيد ابى لعمرو وزيد ليس بابى لزيد
 وفي القوة والفعل الخمر في الدن مسكر اى بالقوة ليس بكرا اى بالفعل
 وان في بعضهم ثبوت وحدت وحدة الموضوع ووحدة المحلول ووحدة الزمان
 زعمانه ان وحدة الشرط والجزء والكل مندرجة تحت وحدة الموضوع لان
 الجسم لا يبيض غير الجسم الاسود وكل العين غير بعضها ووحدة المكان والاضافة
 والقوة والفعل مندرجة تحت وحدة المحلول لان الجالس في الدار غير الجالس

في السوق والاب لزيد غير الاب لعمرو والمسكر بالقوة غير المسكر بالغير
فعدم التناقض في الصور العددية لعدم الاتحاد في الموضوع والمحمول
وقبل وحدة الزمان يستلزم وحدة المكان ضرورة امتناع ان يكون
الشيء في زمان واحد في مكانين وهذا غلط ظاهر لان ههنا شيئين احدهما
النسبة الابجائية والآخر التسمية فيجوز ان يكونا جميعا في زمان
واحد ويكون كل منهما في مكان آخر كقولنا زيد جالس الآن في المسجد
زيد ليس بجالس الآن في السوق فانهم واعترض بان وحدة الزمان
ايضا من جهة تحت وحدة المحمول كالمكان بعينه لان النائم في الليل
غير ان نائم في النهار واشتراك الامم الى الجواب بانهم اعتبروا وحدة الزمان
بالاستقلال لانها ملاك الامر في التناقض فالتصرح بها يوجب زيادة
التوضيح والاطلاع على رعاية ما يجب رعاية في امر التناقض ولما كان
هذا الكلام خطابة اقصر المصنف على وحدة الموضوع والمحمول وجعل
وحدة الزمان من جهة تحت وحدة المحمول كوحدة المكان ولا يخفى انه
اخصر واشمل ايضا لان الاختلاف قد يكون بغير الامور المذكورة كقولنا
زيد كاتب ام بالقلم الواسطي من الداد المركب على الفرطاس السعدادي
لغرض كذا الى غير ذلك من المتعلقةات زيد ليس بكاتب ام بقلم آخر
على فرطاس آخر فان قيل قولنا السراج مشتعل بشرط بقا الدهن لاني
قولنا ليس السراج مشتعل بشرط عدم الدهن مع اتحاد الموضوع والمحمول
قلنا لان اتحاد الموضوع فان السراج المتعارن للدهن غير السراج
المتعارن لعدمه وههنا نظر وهو ان جعل وحدة الشرط والجزء والكل
راجعة الى وحدة الموضوع والبواقي الى وحدة المحمول مما لا يصح على اطلاق

لانه اذا عكست القضية المذكورة انعكس الامر وصارت وحدة الشرط والجزء
والكل راجعة الى المحمول والبواقي الى الموضوع فالاولى القول برجوع جميع
الوحدات الى وحدة الموضوع والمحمول غير تخصيص بل الاصول ما ذكره
بعضهم من الاكتفاء بوحدة النسبة الحكمية حتى يكون السلب واردا
على ما ورد عليه الاجاب لانه متى اختلف شيء من الموضوع والمحمول
وما يتعلق بهما اختلف النسبة ضرورة ان النسبة الى هذا غير النسبة
الى ذلك والنسبة في هذا الزمان غير النسبة في ذلك الزمان فمتى لم يختلف
النسبة لم يختلف شيء من تلك الامور كحكم علس النقيض واما المحصور
وتدخل فيها المصلحة لكونها في قوة الجزئية فلا بد فيها مع وحدة الموضوع
والمحمول من الاختلاف بالكمية اعني الكلية والجزئية لجواز صدق الجزئيين
مع اتحاد الموضوع والمحمول في مادة يكون الموضوع فيها اعم كقولنا بعض
الحيوان انسان ليس بعض الحيوان انسانا فان الموضوع متحد فيهما بحسب ما بعينه
في مفهوم القضية اعني بعض الافراد التي صدق عليها الحيوان والشيئين خارج
عن مفهوم القضية وكذا في الكلمتين في تلك المادة كقولنا كل حيوان انسان
ولاشئ من الحيوان انسانا هذا كله اذا لم يعتبر الجهة واما اذا اعتبر فلا بد
في الخصوصيات والمخصوصات جميعا مع رعاية الشرايط المذكورة من الاختلاف
في الجهة لعدم التناقض عند اتحاد الجهة مع رعاية جميع ما ذكرناه في مادة الا
الخاص كذا في الضرورية كقولنا بالضرورة كل انسان كاتب بالضرورة
ليس كل انسان كاتب وبهذا المكنة كقولنا بالامكان انسان كاتب
بالامكان ليس كل انسان كاتب لانه امكان السلب لا يرفع امكان الاجاب
لا يقال مفهوم الموجبة ثبوت المحمول للموضوع بالامكان اعني انه ثبوت له التمكن

وظاهر ان هذا رفع لمفهوم الموجبة ونقيض له لاننا نقول ما ذكرت ليس
السبب الممكنة لانك لم تجعل الامكان جهة للسلب بل جعلته مسلوبا بسلب
الامكان ضرورة فماتوهمته سالبة ممكنة هي سالبة ضرورة فان قيل
هذا لا يدل على اشتراط اختلاف الجهة في جميع الموجبات بل في الضرورية
والممكنة فقط اجيب بان نقيض الموجبة رفعها او ما يساويه فابر الضرورة
والامكان تبينه وتمثيل لزيادة التوضيح **قار** فنقيض الضرورية المطلقة
الممكنة العامة لان سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جزيا
ونقيض الدائمة المطلقة العامة لانه السلب في كل الاوقات ينافيه **لايجاب**
في البعض وبالعكس فنقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة اعني التي حكم فيها
برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف لقولنا كل من به ذات
الجنب يمكن ان يسل في بعض اوقات كونه محبوبا ونقيض العرفية العامة
الحينية المطلقة اعني التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبية
بالفعل في بعض اجزاء وصف الموضوع ومثالها ما **قار** **قار** ما سبق كان
كافيا في اخذ النقيض لكن قصدوا ان ياخذوا النقيض قضايا بمصلحة
مقبولة ليسهل استعمالها في العكس والاقيسة وربما اطلقوا اسم
النقيض على لوازمه المساوية لكن بعد رعاية اتحاد الموضوع والمحمول
حتى لا يكون قولنا زيد ناطق نقيض لقولنا زيد ليس بانسانا وان كان
مساويا لنقيضه لان المساويات كثيرة فلو لم يعتبر رعاية اتحاد الطرفين
لنفس ضبط النقيض فالبسائط نقيضها بسائط ضرورة ان رفع التشبيه
الواحد يكون نسبة واحدة فنقيض الضرورية المطلقة هي الممكنة العامة
لان سلب ضرورة الايجاب امكان عام سالب سلب ضرورة العدم

امكان عام موجب ولا يخفى اننا اذا قلنا نقيض الضرورية ممكنة علم
نقيض الممكنة يكون ضرورة وكذا في البواتي ونقيض الدائمة المطلقة
العامة لان السلب في كل الاوقات ينافيه الايجاب في بعضها وبالعكس
اي الايجاب في كل الاوقات ينافيه السلب في البعض وقوله ينافيه
اشارة الى انه ليس مفهوم النقيض اعني الرفع والسلب بل لازمه المساوية
لان نقيض دوام السلب والثبوت في البعض لازم له ونقيض دوام
الايجاب روفعه ويلزمه السلب في بعض الاوقات سواء كان في الجميع
اولا ولعلنا ان يقول الثبوت او السلب في وقت ما ليس مفهوم المطلقة
لانها المحكوم فيها بفعلية النسبة من غير قيد اخر وهو اعم من التي حكم فيها
بفعلية النسبة في وقت ما اعني المطلقة المنتشرة لجواز ان يكون الحكم
بالفعل مما لا يتحقق في وقت اصلا لقولنا الزمان حادث والزمان غير
قار الذات ونحو ذلك فنقيض الدائمة هي المطلقة المنتشرة المطلقة
العامة ونقيض المطلقة العامة غير مبين ونقيض المشروطة العامة الحينية
الممكنة وهي من المشروطة العامة بمنزلة الممكنة العامة من الضرورية المطلقة
لان الحكم فيها برفع الضرورة الوصفية عن الجانب المخالف كما ان الحكم
في الممكنة العامة برفع الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف ظاهر
ان الضرورة بحسب الوصف مع سلبها مما يتناقضان جزيا فنقيض
قولنا كل كاتب متحرك الاصلح ما دام كاتبا قولنا بالامكان ليس كل
كاتب متحرك الاصلح في بعض اوقات كونه كاتبا ولا يخفى ان هذا
انما يصح اذا اعتبرنا في المشروطة الضرورة ما دام الوصف واما اذا اعتبرنا
الضرورة بشبه الوصف فجوز اجتماع المشروطة والممكنة الحينية على الكثرة

اذا لم يكن لا وصف مدخل في الضرورة لقول كل كاتب حيوان بالضرورة
 بشرط كونه كاتباً وليس كل كاتب كانت حيوان بالامكان حين
 هو كاتب ونقيض العرفية العامة المحيطة المطلقة لانه كما ان الايجاب
 في جميع اوقات الذات بناقض السلب في بعضها والسلب في
 جميعها بناقض الايجاب في بعضها فكذا الايجاب في جميع اوقات الوجود
 بناقض السلب في بعضها والسلب في جميعها بناقض الايجاب في بعضها
 فنقيض قولنا بالضرورة كل محبوب يسعل مادام محبوباً قولنا بالاطلاق العا كل محبوب
 يسعل في بعض اوقات كونه محبوباً **فان** واما المركبات فان كانت
 كلية فنقيضها احد نقيض جزئها وذلك حلي بعد الاشارة بحقايق
 المركبات ونعائض البساط فانك اذا تحققت ان الوجودية الدائمة
 تركبها من مطلقين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة وان
 نقيض المطلقة العامة هو الدائمة تحققت ان نقيضها اما الدائم المحال
 او الدائم الموافق **ان** القضية المركبة ان كانت كلية فنقيضها رفع
 مجموع الجزئين اعم من ان يكون برفع كل منهما او برفع الجزء الايجابي
 على النقيض او برفع الجزء السلبي على النقيض فدايماً ان يؤخذ في
 نقيضها احد الامور الثلاثة على النقيض لان كلامها اخص من النقيض
 فيجوز ان يجمع مع الاصل على كاذب ضرورة امكان ارتفاع الشيء مع
 الاخص من نقيضه مثلاً قولنا كل انسان حيوان لا دائماً كاذب كذا ارتفاع
 الجزئين اعني مجموع قولنا بعض الانس ليس حيواناً وبعض الانس حيوان
 وكذا ارتفاع الجزء الايجابي اعني قولنا بعض الانس ليس حيواناً وقولنا
 كل انسان فرس لا دائماً كاذب وكذا ارتفاع جميع الجزئين وارتفاع الجزئ السلبي

ولما وجب نقيض المركبة ان يتحقق رفع مجموع الجزئين ولم يصح ان يكون
 ذلك برفع كل من الجزئين ولا برفع احدهما على النقيضين تعين ان يكون
 برفع احدهما لا على النقيضين فانه متحقق مع التقادير الثلاثة وهو معنى
 المفهوم المرددين نقيض الجزئين وطريقه ان يؤخذ نقيض كل من الجزئين
 وتركب منهما منفصلة مانعة الخلو لان ارتفاع المركبة ان كانا بارتفاع
 كلا الجزئين صدقت المنفصلة بجزئها ولهذا لم يصح اخذها مانعة الجمع وان
 كانا بارتفاع احدهما صدقت احدهما في المنفصلة فيكون المنفصلة مانعة الخلو
 البته واطلاق النقيض عليها من جهة انها مساوية للنقيض والافضل
 موجبة شرطية سواء كان الاصل موجبة او سالبة وهذا ظاهر بعد معرفة
 ان كل مركبة من اي بسيطين تركب ان نقيض كل بسيط اي شيء هو
 اذا تحققت ان الوجودية الدائمة مركبة من مطلقين عامتين احدهما
 موجبة والاخرى سالبة وتحققت ان نقيض المطلقة العامة هي الدائمة تحققت
 ان نقيض الوجودية الدائمة اما الدائمة الموافقة لها في الايجاب والسلب
 او المخالفة في ذلك فنقيض قولنا كل انسان ضاحك لا دائماً قولنا اما
 ليس بعض الانس ضاحك دائماً واما بعض الانس ضاحك دائماً
 وعلى هذا القياس فنقيض العرفية الخاصة اما المحيطة المطلقة المخالفة
 او الدائمة الموافقة ونقيض المشروطة الخاصة اما المحيطة الممكنة المخالفة
 او الدائمة الموافقة ونقيض الوقفية اما الممكنة الوقفية المخالفة او الدائمة
 الموافقة لان نقيض جزئها الاول اعني الوقفية المطلقة هو الممكنة الوقفية
 لان الضرورة بحسب الوقت المعين بناقض سلبها بحسب ذلك الوقت ونقيض
 المستمرة اما الممكنة الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة لان نقيض جزئها

الاول اعني المنتشرة المطلقة هي الممكنة الدائمة لان الضرورة في وقت
 ما ينقض سلبها في جميع الاوقات وتقيض الوجودية اللاحقة
 اما الدائمة المخالفة او الضرورية الموافقة وتقيض الممكنة الخاصة اما
 الضرورية المخالفة او الضرورية الموافقة ولا خلاف في الامثلة **قار**
 وان كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرنا لانه كذب بعض الجسم
 لا دائما مع كذب كل واحد من تقيضي جزئية بل الحق في نقيضها ان
 يرد بين تقيضي الجزئين لكل واحد واحد اي كل واحد واحد لا ينفصل
 فيقال كذا جسم اما حيوان دائما وليس كحيوان دائما **قول** المركبة ان كانت
 جزئية لا يكفي في نقيضها المفهوم المردود بين تقيضي الجزئين كما في الكلية لان مفهوم
 الكلية معينة مفهوم جزئيتها ضرورة انه اخذ في كل منهما مجموع الافراد فرفع
 احد الجزئين يكون مساويا لتقيض المركبة ضرورة ان تقيضي المتساويين متساويان
 بخلاف مفهوم الجزئية فان مفهوم جزئيتها اعم منها لانه يجب ان يحد موضوع
 الايجاب والسلب في مفهوم المركبة الجزئية بخلاف جزئيتها مثلا اذا قلنا بعض
ج ب لا دائما اي بعض **ج** ليس **ب** فمعناه ذلك البعض الذي هو **ج**
 بالاطلاق ليس **ب** بالاطلاق بخلاف اذا قلنا بعض **ج ب** بعض **ج**
 ليس **ب** فانه لا يلزم ذلك بل يجوز ان يكون هذا البعض غير ذلك واذا
 كان مفهوم الجزئين اعم من مفهوم المركبة رفع احد الجزئين اخص من تقيض المركبة
 الجزئية ضرورة ان تقيض الاعم اخص فيجوز كذب الجزئية مع كذب رفع احد
 جزئيتها اعني المفهوم المردود بين الكلتيين اللتين هما تقيض الجزئين ضرورة
 جواز كذب الشئ مع الاخص من تقيضه والى هذا اشار بقوله لانه كذب بعض
 الجسم حيوان لا دائما مع كذب كل واحد من تقيضي جزئية اما كذب قولنا بعض

الجسم حيوان لا دائما فكل كذب لا دام لان الموضوع في اللاحق دام يكون بعينه
 الموضوع في الاصل ومعلوم ان بعض الجسم الذي هو حيوان يكون حيوانا دائما
 ولا ينفصل عليه انه ليس كحيوان بالاطلاق واما كذب كل واحد من تقيضي جزئيتها
 اعني السالبة الكلية التي هي التقيض الجزئي الايجابي بقولنا لا شئ من الجسم
 كحيوان دائما والموجبة الكلية التي هي تقيض الجزئي السلبى الذي مفهوم اللاحق دام
 كقولنا كل جسم حيوان دائما فظا هر فيكون قولنا اما لا شئ من جسم كحيوان
 دائما وكل جسم حيوان دائما مانعة الخلو كاذب ضرورة ارتفاع جزئيتها
 فلا يكون نقيضا لقولنا بعض الجسم حيوان لا دائما لاقتناع كذب التقيضين بل
 الحق في تقيض المركبة الجزئية ان يوقع الفرد بين التقيضين لكل واحد واحد
 من افراد الموضوع كما يقال في تقيض بعض الجسم حيوان لا دائما كل جسم ما حيوان
 دائما وليس كحيوان دائما لان قولنا بعض **ج ب** لا دائما معناه ان بعض
ج بحيث يثبت له **ب** في وقت ولا يثبت له **ب** في وقت فنقيضه ان
 ليس الامر كذلك بل كل **ج** اما **ب** دائما وليس **ب** دائما والجزء الثاني
 اعني قولنا كل **ج** ليس **ب** يحتمل امرين احدهما ان يكون **ب** مسلوبا عن
 كل **ج** دائما والثاني انه يكون **ب** مسلوبا عن بعض **ج** دائما ثانيا للتقيض الاخر
 دائما فان بقيت اعني الجزء الثاني على اجماله قلنا كل **ج** اما **ب** دائما وليس
ب دائما كانت جملة شبيهة بالمنفصلة مساوية للتقيض وان فصلناه
 وقلنا اما كل **ج ب** دائما ولا شئ من **ج ب** دائما او بعض **ج ب** دائما
 وبعض **ج** ليس **ب** دائما كانت منفصلة مانعة الخلو من ثلثة اجزاء مساوية
 للتقيض وهو طريق آخر في احد تقيض المركبة الجزئية ولعلنا ان يقول المراد
 بين تقيضي الجزئين كاف في تقيض المركبة الجزئية ايضا والتقيض انما كان واردا

من جهة ايهما شرائط تعقضي الخبرين لان خبريهما هما الموجبة والسالبة
 المتحدة الموضوع على ما سبق فاذا قلنا بعض اجسام حيوان لا دائما ففقدت
 الجزء الاول لاشئ من اجسام حيوان دائما ونقيض الجزء الثاني كل جسم
 حيوان فهو حيوان دائما ولا شك ان التردد بينهما صادق او مساو
 للنقيض كذا في السالبة الجزئية فنقيض قولنا ليس بعض اجسام حيوان
 لا دائما قولنا اما كل جسم حيوان دائما ولا شئ من اجسامه الذي ليس
 بحيوان حيوان دائما **قار** واما الشرطية فنقيض الكلية منها الجزئية المقومة
 لها في الجنس والنوع المخالفة في الكيف وبالعكس **قار** انما احتج الى هذه
 التفاصيل ليؤخذ قضايا مضبوطة موحدة والاتفاق لتعريف مع تحقق الشرط
 كافي في اخذ النفاض فلا حاجة في الشرطية الى التفتيش والمراد بالجنس النفاض
 والانفصال وبالنوع اللزوم والعناد والاتفاق والحقيقة ومنع الجمع
 ومنع الاختلاف **قار** البحث الثاني في العكس المنسوي وهو عبارة عن جعل
 الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني في اولها مع بقا الصدق والكيف **قار**
 العكس كما يطلق على القضية المحالة من تبديل احد جزئي القضية بالآخر
 كذا كما يطلق على نفس هذا التبديل ولهذا فسر بالجعل الجزء الاول
 من القضية ثانيا والثاني في اولها مع بقا الصدق والكيف اي الانجاب
 والسلب فتقوله الجزء الاول والثاني في اولها من الموضوع والمحمول فتقول
 الشرطية ايضا والمراد بالجزء الاول الجزء الاول في الذكر لان العكس لا يجعل
 ذات الموضوع محمولا ولا وصف المحمول موضوعا والمراد جعل يكون له تأثير
 في المعنى لان ما مباحثهم بالنظر الى المعقولات دون المفوضات فنقولنا اما
 ان يكون العدم فردا او زوجا لا يكون كذلك لقولنا اما ان يكون العدد زوجا

او فردا اذ لا تغاير في المعنى لان الحكم فيها انما هو بالعناد بين هذا الزوج
 وهذا فرد على ما شهد به نفس المنقضة وتقتل مفهومها وما يقال ان الحكم
 في الاول بمعاندة الزوجية للفردية وفي الثاني بمعاندة الفردية للزوجية
 ممنوع والمراد ببقا الكيف انه الاصل انه كان موجبا كان العكس موجبا
 وان كان سالبا كان سالبا وذلك لان العكس لازم من لوازم الاصل
 والموجب قد يتخلف عن السالب بالعكس فان في نحو قولنا كل انسان
 ناطق لا يصدق العكس سالبا اعني قولنا بعض الناطق ليس بالانسان وفي نحو
 قولنا لاشئ من الاشياء بغير ان لا يصدق العكس موجبا اعني قولنا بعض
 اشياء لا لازم المنضبط هو الموافق في الكيف والمراد ببقا الصدق ان الاصل
 لو كان صادقا كان العكس صادقا وذلك لانه يمتنع صدق المزوم مع كذب
 اللازم ولم يعتبر ببقا الكذب لجواز ان يكون الصادق لازما للكاذب
 ويشتغل انه يكون المراد مع بقا لزوم الصدق بلا واسطة ليخرج نحو قولنا
 كل ناطق انسان بالنسبة الى قولنا كل انسان ناطق مما يصدق مع الاصل بطريق
 الاتفاق دون اللزوم فانه لا بعد عكسه ويخرج ما يكون لازما للاصل بواسطة
 لزومه للعكس كلالعم من العكس مثلا قولنا لاشئ من **ج ج** بالضرورة
 تنعكس الى قولنا لاشئ من **ب ج** دائما ويترجم لاشئ من **ب ج**
 بالاطلاق او بالامكان العام مع انه ليس بعكس فظهر ما ذكرنا ان التعريف لا يخرج
 عن الاختلاف **قار** اما السوال فان كانت كلية فسيج منها وهي
 الوقفية والوجودية والممكنات والمطلقة العتلا لا تنعكس لا متبع
 العكس في اختصاصها وهي الوقفية لصدق قولنا بالضرورة من القمر بمنخسف
 وقت التربع لا دائما وكذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام الذي



هو اعم اجزاء لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة واذا لم تنعكس الاخص لم تنعكس
الاعم اذ لو انعكس اعم انعكس الاخص لان لازم اعم لازم الاخص ضرورة
اقول قدم بعضهم عكس الموجبات نظرا الى كونها اشرف وبعضهم
عكس السوالب نظرا الى توقف بعض البيانات في انعكاس الموجبات
عليه والى ان منها ما ينعكس الى الكلي والكلي وان كانا سالبا اشرف من
اجزائهما وان كان موجبا كما سيأتي في السوالب الكلية او جزئية فانه كانت
كلية فسيج من الثلث عشرة وهي الوقتيان والوجوديان والممكنات والمطلقة
العمية لان انعكس لان اخص السبع وهي الوقتية لان انعكس لان يصدق لاشي
من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربع لاداء مع كذب قولنا ليس بعض
المنخسف بقمر بالامكان اعم لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة ومتى لم ينعكس
الاخص لم ينعكس اعم لان انعكس لازم للاعم والاعم لازم للمخصص لازم للاعم
لازم فلو صدق الخاص بدون عكس اعم لازم صدق المزموم بدو اللازم
وانما اعتبر السالبة الجزئية لانها اعم من الكلية والامكان اعم لانه اعم
اجزاء وكذب اعم يوجب كذب الخاص ولما كان معنى انعكاس القضية
انه يلزمها اخص قضية حاصلة من التبدل احيث في اثباته الى برهان منطوق
الى جميع المواد ولما كان معنى عدم الانعكاس ان ذلك غير لازم كانه
النقض كجادة واحدة كافي فيه **قال** واما الضرورية والدائمة
المطلقتان فتنعكس دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشي
من **ج ب** فدائما لاشي من **ج ج** والا فبعض **ج ج** بالاطلاق وهو ممتنع
بنتج بعض **ب** ليس **ب** بالضرورة في الضرورية ودائما في الدائمة وهو
محال **اقول** اما السوالب الكلية المنعكسة فالدائمتان منها اعني الضرورية

المطلقة والدائمة المطلقة تنعكس الى دائمة كلية مثلا اذا صدق بالضرورة
او دائما لاشي من **ج ب** صدق دائما لاشي من **ب ج** والا لصدق
نقيضه وهو بعض **ب ج** بالاطلاق فجعله ضروريا لا كبرى هكذا بعض
ب ج بالاطلاق ولا لاشي من **ج ب** بالضرورة او بالذات ولم ينتج
ليس بعض **ب ب** بالضرورة في الضرورية وبالذات واما في الدائمة وهو
محال لوجود الموضوع اعني بعض **ب** اذا التقدير صدق الموجبة التي هي نقيض
العكس ولما كان الاصل مفروض الصدق والترتيب صحيحا بين الاتساج كان المحج
ناشيا من نقيض العكس فيكون مح نيكو العكس حقا فانه في زمانه اردتم تعميم
اذا صدق بالضرورة او دائما لاشي من **ج ب** صدق دائما لاشي من **ب ج**
انه يصدق على طريق اللزوم فلا يتم انه لو لم يصدق لصدق نقيضه لجواز ان يكون
صادقا لا على طريق اللزوم وحي لا يلزم صدق نقيضه وان اردتم اعم من اللزوم
والا لتناق فلا يلزم انه يكون عكسا لان العكس كجاية يصدق بطريق اللزوم
قلنا المراد الصدق بطريق اللزوم بمعنى انه لو لم يلزم لا يمكن انعكاسه وامكان
انعكاسه مستلزم لامكان صدق نقيضه المؤدى الى المحال وامكان المحال محال وهما
بحث وهما ان العكس اخص قضية يلزم بالتبدل حتى انه السالبة المطلقة ليست
عكس للضرورية فلما يجب اثبات لزوم العكس بالبرهان يجب بيان الاخص
منها غير لازم بالنقض في صورة جزئية فلا يتم ان عكس الدائمتين هي الدائمة الا
بعد بيان انه الضرورية غير لازمة وبيد باننا لو فرضنا ثبوت مركوبة زيد
لفرس دون الحمار مع امكانها لصدق لاشي من مركوب زيد كجاية بالضرورة
لان المعية في وصف الموضوع انه يكون بالفعل كما هو الرأي الصحيح وما صدق
عليه انه مركوب زيد بالفعل هو الفرس لا غيره والحمار سلوب عن الفرس

بالضرورة ولا يصح لاشئ من الحمار مركوب زيد بالضرورة لصحة نقيضه
وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان وانت خبير بان هذا مبني
على ان المعبر صفة الوصف على الموضوع بالفعل في نفس الامر وقد
عرفت ما فيه **قال** واما المشروطة والعرفية العامتان فتعكسان
عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ من
ج ب مادام **ج** فدائما لاشئ من **ب ج** مادام **ب** والافضل
ب ج حين هو **ب** وهو مع الاصل منتج بعض **ب ليس ب** حين
ب وهو محال واما المشروطة والعرفية الخاصتان فتعكسان عرفية
عامة لادائما في البعض اما العرفية العامة فلكونها لازمة للعامة
الكل ودوام فلانه لو كذب لصح لاشئ من **ب ج** دائما فتعكس الى
لاشئ من **ج ب** دائما وقد كان كل **ج ب** بالفعل هذا خلف
اقول المشروطة العامة والعرفية العامة الكليتان تنعكسان عرفية
عامة كلية بالبرهان المذكور بعينه ولا تنعكس المشروطة كنفسها لانها
ان اجترت بمعنى مادام الوصف يصح في فرض المذكور لاشئ من
مركوب زيد بحمار بالضرورة مادام مركوب زيد مع كذب لاشئ
من الحمار مركوب زيد بالامكان حين هو حمار وان اجترت بشرط
الوصف فاذا فرضنا ان لا حمار في الواقع الا انه هو صدق لاشئ
من الحمار بحمار بالضرورة مادام حمار مع كذب لاشئ من الحمار بحمار
بالضرورة مادام جامد لان بعض الجامد حمار بالامكان حين هو
جامد وتحقيق ذلك ان مفهوم المشروطة بالاعتبار الاول منافاة
وصف المحمول لذات الموضوع في جميع اوقات انصافه بالوصف العرفي

وهذا لا يستلزم منافاة بين الوصفين حتى يلزم من صدق احدهما على شئ
انصاف الآخر عنه بالضرورة ومفهومها بالاعتبار منافاة مجموع ذات الموضوع
ووصفه لوصف المحمول وهذا لا يستلزم منافاة مجموع ذات المحمول
ووصفه لوصف الموضوع لان اتحاد ذات الموضوع والمحمول انما هو
في الموجبة والمشروطة الخاصة والعرفية الخاصة الكليتان تنعكسان الى
عرفية عامة كلية مقيدة بالادوام في البعض اعني موجبة جزئية مطلقة
عامة مثلا اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ من **ج ب** مادام **ج**
لا دائما بحسب الذات صدق دائما لاشئ من **ب ج** مادام **ب** لا دائما
في البعض امر بعض **ب ج** بالاطلاق اما صدق العرفية العامة فلانها لازمة
للعامة منين ولازم العام لازم الخاص واما الادوام في البعض فلا يصح
لصحة نقيضه امر لاشئ **ب ج** دائما وينعكس الى لاشئ من **ج ب**
دائما وقد كان لادوام الاصل كل **ج ب** بالاطلاق ههنا واما عدم
لزوم الادوام في الكل فلانه يصح لاشئ من الكاتب ساكن مادام كاتب
لا دائما مع كذب لاشئ من الساكن بكاتب مادام ساكن لا دائما في الكل
اير كل ساكن كاتب بالاطلاق لان بعض الساكن ليس بكاتب كالارض
وسره ان لادوام السالبة موجبة وهي لا تنعكس الى جزئية **قال** واما السنو
الجزئية فالمشروطة والعرفية الخاصتان تنعكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق
بالضرورة او دائما بعض **ج ليس ب** مادام **ج** لا دائما فنقض ذات
الموضوع وهو **ج** وفقد **ج** بالفعل **ب** ايضا بالادوام وليس **ج** مادام
ب والا لكان **ج** حين هو **ب** **ب** حين هو **ج** وقد كان ليس **ب**
مادام **ج** ههنا واذا صدق الباطل والجهل عليه وسافيا فيه صدق بعض **ب**

ليس **ج** مادام **ب** لا دائما وهو المخط واما البوا فلا تنعكس لانها يصح
 بالضرورة بعض الحيوان ليس **ب** بشي وبالضرورة بعض القمر ليس **ب** بشي
 وقت التربع لا دائما مع كذب عكسهما بالامكان العام الذي هو اعم
 الجهات لكن الضرورية اخص البسائط والوقعية اخص المركبات الباقية
 ومتى لم ينعكس لم ينعكس شئ منها لما عرفت ان انعكاس العام مستلزم
 لانعكاس الخاص **اقول** السواب ان كانت جزئية فالمشروطة الى صفة
 والعرفية الى صفة منها تنعكس الى عرفية خاصة لانه اذا صحت بالضرورة
 او دائما ليس بعض **ج** **ب** مادام **ج** لا دائما اي بعض **ج** **ب**
 بالاطلاق فنفرض ذات الموضوع **د** **ج** بالفعل وهو ظاهر و**د**
 بحكم اللادوام ووصفها واجم متباينان في بمعنى انه ليس **ج**
 مادام **ب** والا لكان **ج** في بعض احيانا كونه **ب** فيلزم ان يكون **ب**
 في بعض احيانا كونه **ج** لان الوصفين المتباينين على ذات واحدة في وقت
 واحد ثبت كل منهما في وقت الاخر ضرورة وقد كانا ليس **ب** مادام
ج ههنا واذ قد صدق على تلك الذات **ج** **و** **ب** متباينيه صدق بعض
ب ليس **ج** مادام **ب** لا دائما وهو المخط وغير الخاضعين من السواب
 الجزئية لانعكس اصلا لانها اما الاربع التي هي الدائمتان والعامتان اما
 السبع التي هي الوقعيان والوجوديان والممكنان والمطلقة العام وخص
 الاربع اعني الضرورية المطلقة لانعكس لصدق قولنا بعض الحيوان ليس **ب** بشي
 بالضرورة مع كذب بعض الان ليس **ب** كحيوان بالامكان وخص السبع
 اعني الوقعية لانعكس ايضا لصدق قولنا بعض القمر ليس **ب** بشي بالضرورة
 وقت التربع لا دائما مع كذب بعض المنخفض ليس بقمر بالامكان العام واذا

واذا لم تنعكس الاخص لم تنعكس العام لما مر وهذا تنبيه على طريق اخر في بيان
 عدم انعكاس السبع والافقتين ان الكلية من السبع لا تنعكس وهي
 اخص من الجزئية فيلزم عدم انعكاس الجزئية **قال** واما الموجهة كلية كانت
 او جزئية فلا تنعكس في الحكم كلية لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع واما
 في الجهة فالضرورة والدائمة والعامتان تنعكس حينية مطلقة لانه اذا
 صدق كل **ج** **ب** باحدى الجهات الاربع المذكورة فنقض **ب** **ج** حين
 هو **ب** والافلاشي من **ب** **ج** مادام **ب** وهو مع الاصل ينتج لاشي
 من **ج** **ج** دائما في الضرورية والدائمة ومادام **ج** في العامتين وهو مع
 واما الخاضعات فتنعكس حينية مطلقة مقيدة باللا دوام اما الحينية
 المطلقة فتكونها لازمة لعاميتها واما مقيدة باللا دوام في عكس الكلي فلانه لو
 كذب لصدق كل **ج** **ب** دائما فنضمه الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا
 بالضرورة او دائما كل **ج** **ب** مادام **ج** ينتج كل **ب** **ب** دائما ونضمه
 الى الجزء الثاني وهو قولنا لاشي من **ج** **ب** بالاطلاق ينتج لاشي من **ب**
ب بالاطلاق فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال واما في الجزء فنقول الموضوع
 وهو ليس **ب** بالفعل الا لكان **ج** دائما **ب** دائما له وام الباء دوام الجيم
 لكن اللازم باطل لتقييد الاصل باللا دوام واما الوقعيان والوجوديان
 والمطلقة العامة فتنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل **ج** **ب** باحدى
 الجهات الخمس المذكورة فنقض **ب** **ج** بالاطلاق والافلاشي من **ب** **ج** دائما
 وهو مع الاصل ينتج لاشي من **ج** **ج** دائما وهو محال **اقول** حكم الموجهة
 باعتبار الحكم انها سواء كانت كلية او جزئية او موهلة او شخصية لانعكس
 كلية لجواز ان يكون المحمول اعم من الموضوع وامتناع حصر الخاص على كل افراد

واهل ذكر الشخصية لعدم الاعتداد بها في العلوم وذكر المهمة لكونها في
حكم الجزئية وانما قال انها لا تنعكس كلية ولم يقل انها لا تنعكس الجزئية
لان انعكاس الموجبة الى الجزئية انما يكون اذا كان المحمول مما يحتمل
الكلمة والجزئية كما في قولنا كل انسان او بعضه حيوان بخلاف قولنا بعض
الانسان زيد فان عكسه زيد انسان او بعض الانسان ولا يصح بعض زيد
انسان فان قيل قولنا كل انسان ناطق تنعكس الى كل ناطق انسان قلنا لا نسلم
انه عكس اذا العكس ما يكون لازما بالنظر الى نفس التبدل ومصادقه قيام
البرهان عليه مع قطع النظر عن خصوصية المادة وانما في الجهة فالدائمتان
والوصفان الرابع تنعكس حينئذ مطلقة مع قيد الالادوام في الحين
اما لزوم تجنبيه فظاهر من المتن وانما عدم لزوم الزائد فلا الضرورية اختصها
وهي لا تنعكس الى اخص من التجنبيه كالعرفية مثلا لجواز انفكاك وصف الموضوع
عن وصف المحمول فلا يصدق وصف الموضوع مادام وصف المحمول لكونه كل
كاتب انسان بالضرورة مع كذب بعض انسانا كما تنبى ادم انسانا واستدل
على قيد الالادوام وهو بعض ليس ج بالاطلاق في عكس الحين بانه
لولاه لصدق كل ب ج دائما فتجعله صغرى للجزء الاول من الاصل اعني بالضرورة
او دائما كل ج ب مادام ج لينتج كل ب ب دائما واما في الجزئية
اعني الالادوام وهو قولنا لا شئ من ج ب بالاطلاق لينتج لا شئ من
ب ب بالاطلاق فيلزم اجتماع النقيضين لان قولنا لا شئ من ب ب
بالاطلاق يستلزم قولنا بعض ب ليس ب بالاطلاق وهو نقيض لقولنا
كل ب ب دائما لا يقال يعني ضمنه الى الجزء الثاني لينتج لا شئ من ب
ب بالاطلاق وهو محال لوجود الموضوع لانا نقول لا نسلم استحالة ذلك

في المطلقة الا يرى الى صدق قولنا لا شئ من الضاحك بضاحك
بالاطلاق العام لان معناه سبب الوصف المفاخر في الجملة عن ذات
يتصف به في الجملة وانما قيد الالادوام في عكس الجزئيتين فلا يمكن بيانه
بهذا الطريق لان جزئى الجزئية جزئيتان والجزئية لا تصلح كبر الشكل
الاول بل طريقه ان نفرض ذلك البعض الذي هو ج وب بالفعل
مادام ج دائما فحدث ووج وهو ظاهر وليس ج بالفعل
والا لكان ج دائما فيكون ب دائما لانا حكمنا في الاصل انه ب دام
ج وقد كان ب لا دائما بهف واذا صدق عليه انه ب وليس ج بالفعل
صدق بعض ب ليس ج بالاطلاق وهو مفهوم لالادوام العكس والوقت
والوجوديات والمطلقة التي تنعكس مطلقة وبيانه ظ وبيا عدم لزوم
الزائد ان الوقتية اخصها وهي لا تنعكس الى اخص من المطلقة التي لانه
يصدق كل مخفف مضى بالتوقيت مع كذب بعض المضى مخفف حين هو
مضى والمضى وان افترض على بيان انعكاس الكليات لكن تخصيصها
قيد الالادوام في عكس الجزئيتين اخص اشارت الى ان سوى ذلك من
الاحكام يجري في الجزئيات مثلها في الكليات ولواقتصر على انعكاس الجزئيات
لكن اولي لانها اعم من الكلية ولازم العام لازم الخاص قال وان شئت عكست
نقيض العكس في الموجبات ليصدق نقبض الاصل او الاخص منه اقول للقوم
في بيان العكس ثلثة طرق الاول الخلف وهو ضم نقبض العكس الى الاصل
لينتج محال الثاني الافتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع شيئا ويجعل
وصفا للموضوع والمحمول ليصدق ان بعض ما يتصف بالمحمول متصف بالموضوع
وهذا انما يصح عند وجود الذات فلا يكون الا في الموجبات او السوا المركبة

ولم يستعمل المقص الا عند تعذر طريق مختلف لانه في الطريقين المتباينين
الثلث وبياننا ج مبنى على طريق العكس وانما قلنا في الظاهر ما سيجي
من ان صورة الافتراض ليست بقياس الثالث طريق العكس هو ان
يعكس نقيض العكس لينتج ما ينافي الاصل فيكون نقيض العكس محال فيكون
العكس حقا وانما قال ينافي الاصل ليشمل المناقضة والمضادة مثلا اذا
صدق كل ج او بعضه ب بالاطلاق فليصدق بعض ب بالاطلاق
والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من ب ج دائما وينعكس الى لا شيء من
ج ب دائما وهو مضاد للاصل الكلي اعني كل ج ب ومناقض للاصل
الجزئي اعني بعض ج ب وهذا الطريق يجري في السوال ايضا مثلا
اذا صدق لا شيء من ج ب فليصدق لا شيء من ب ج والا فنقض ج ج
وينعكس الى بعض ج ب وهو ينافي فرض لا شيء من ج ب وانما خصصه
المص بالموجبات لانه قدم بيا عكوس السوال فلو تبينها بما يتوقف على
عكوس الموجبات كما البيا بالم بتين بعد دلالة لوتين عكوس السوال
بما يتوقف على عكوس الموجبات وعكوس الموجبات بما يتوقف على عكوس
السوال كما دورا وجواب البيا بالم بتين بعد كثير في احكام المنطق
كما لاحكام التي تبينها بغير الشكل الاول وان الدورانما يلزم ان لو لم يكن
لكل من العكوس الموجبات والسوال بيا بطريق آخر فان واما الممكنة ان
فخالها في الانعكاس وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للانعكاس
فيها على انعكاس السوالبة الضرورية كنفسها وعلى انتاج الصغرى الممكنة
مع الكبرى الضرورية في الشكل الاول والثالث اللذين كلامها غير محقق
ولعدم الظفر بدليل يوجب الانعكاس وعدمه **فقد ذهب القضاة الى**

الى انعكاس الممكنتين ممكنة عامة بالانعكاس مختلف والافتراض مثلا اذا صدق
بعض ج ب بالامكان فليصدق بعض ب ج بالامكان لوجود الاول
انه لولا صدق لا شيء من ب ج بالضرورة وتنعكس الى لا شيء من ج ج
ب بالضرورة وهو مناف للاصل الثاني انا نجعل لا شيء من ب ج
بالضرورة كبرى والاصل صغرى لينتج بعض ج ليس ج بالضرورة
وهو محال الثالث انا نفرض ذات الموضوع **فد ب** بالامكان
و **ج ب** فنقض ب ج بالامكان واجيب بان الاول موقوف على انعكاس
السالبة الضرورية سالبة ضرورية وقد تبين انها لا تنعكس الا دائمة
والثاني والثالث موقوفان على انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الاول
والثالث وهو موقوف على كانت الدلائل المذكورة من قبعة عند المقص
ولم يطلع على برهان على الانعكاس او عدمه توقف في ذلك
فان ثبت ان كان المعبر في وصف الموضوع هو الامكان كما هو راجح الفاعل
في انعكاس الممكنة فلا وكذا انتاجها في صغرى الشكل الاول والثالث
ويترجم انعكاس الضرورية كنفسها وان كان المعبر هو الفعل كما هو راجح
الشيخ فنعدم الانعكاس فلا لورود النقص في الفرض المذكور فانه يصدق
كل حار مركوب زيد بالامكان مع كذب قولنا بعض مركوب زيد حار بالامكان
وهذه الصورة مما اطلع عليه الحق فلا وجه للتوقف قلت المعبر هو
الفعل لكن وقع التردد في انه الفعل بحسب نفس الامر بحسب فرض العقل
وان الفعل بحسب فرض العقل هل هو مسا ولا مكان ام لا على ما سبق
ولم في هذه المطالب برهان قوي وهو ان صدق الممكنة مع امكان صدق
المطلقة متساويان وبه يتم المطلب مثلا اذا صدق **ج ب** بالامكان يمكن

ان يصدق كل **ج** **ب** بالفعل فيمكن ان يصدق بعض **ب** **ج** بالفعل فيصدق
 بعض **ب** **ج** بالامكان وعلى هذا القياس اجيب بمنع التلازم فان صدق
 الامكان يقتضي وجود الموضوع وامكان الصدق لا يقتضيه فيمكن ان يصدق
 كل غفء طائر ولا يصدق كل غفء طائر بالامكان وفيه نظر **قال** واما الشرطية
 فالمفصلة الموجبة تنعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية او لو صدق
 نقيض العكس لانضم مع الاصل قياس منتهى للمحل واما السالبة الجزئية
 فلا تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انشاع كذب
 العكس واما المفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم الاحتياز بين جزئها بطبع
اقول هذا في اللزومية واما الاتفاقية فان اخذت عما لم تنعكس لجواز
 ان يكون المقدم كاذبا فلا يثبت صدقه على تقدير ان كان قولنا ان كان
 المحارفسا فالان ناطق وان اخذت خاصة فان كان مفهومها
 توافق القضييتين في الصدق فلا عكس لها لان العكس يجب ان يكون مغايرا
 للاصل بحسب المفهوم ولا مغايرة ههنا كما في المفصلة لان مفهومها الحكم
 يتناهي القضييتين وان كان مفهومها الحكم يصدق التلا على تقدير صدق المقدم
 بخلاف الاتفاق فيستور لها العكس لكن ليس فيه فائدة زائدة على الاصل
 واعترض على انعكاس الموجبة اللزومية بانه يصدق كلما وجدت العشرة
 وجدت الثلاثة مع كذب قولنا قد يكون اذا وجدت الثلاثة وجدت
 العشرة لزومية وجوابه المنع اذا لمعنى لزوم الجزئية الا انه يكون للمقدم
 دخل في اقتضاء اللزوم ونظ ان تحقق الثلاثة دخلا في اقتضاء لزوم تحقق
 العشرة لانها بعض من العشرة **قال** البحث الثالث في عكس النقيض وهو
 عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية نقيض الثاني والثاني عكس الاول

مع مخالفة الاصل في الكيف وموافقة في الصدق **اقول** ذهب القديما
 الى ان عكس النقيض عبارة عن جعل نقيض الجزء الثاني او الاول نقيض
 الجزء الاول ثانيا مع بقا الكيف والصدق وحكم الموجبات في هذا
 العكس حكم السوالب في عكس المستوى وحكم السوالب ههنا حكم الموجبات
 ثم حالية كانت او متصلة حتى ان الموجبة الكلية تنعكس كنفسها والموجبة
 الجزئية لا تنعكس اصلا والسالبة كلية كانت او جزئية لا تنعكس الا
 جزئية والسبع من الموجبات اعني الوقيستين والوديتين المتكسيتين
 والمطلقة العامة لا تنعكس اصلا والبواقي تنعكس الى ما تنعكس اليه سواها
 بالعكس المستوى الى غير ذلك من الاحكام وذلك بالادلة والنصوص
 المذكورة ثم مثلا اذا صدق كل **ج** **ب** صدق كل **ب** ليس **ب** ليس **ج**
 والا فبعض **ب** ليس **ج** وينعكس الى بعض **ج** ليس **ب** وقد كان الاصل
 كل **ج** **ب** هف واعترض المتأخرون باننا لانسلم انه لو لم يصدق
 كل **ب** ليس **ج** لصدق بعض **ب** ليس **ج** بل الصادق **ج** هو
 السالبة الجزئية اعني ليس كل **ب** ليس **ج** وهو اعم من قولنا
 بعض **ب** ليس **ج** وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص فغيره وا
 التعريف الى ما ذكره المصنف وهو انه عبارة عن جعل الجزء الاول
 من القضية نقيض الجزء الثاني من الاصل وجعل الجزء الثاني عكس
 الاول من الاصل مع مخالفة الاصل في الايجاب والسلب موافقة
 في الصدق فالمراد بالقضية في التعريف القضية التي هي العكس والعبارة
 الواضحة انه عبارة عن جعل نقيض الجزء الثاني او الاول عكس الاول
 ثانيا مع الموافقة في الصدق والمخالفة في الكيف وتسميته عكس النقيض

على تعريف القدماء لانا اخذنا تعيضي الطرفين وعكسها بان جعلنا
تعريض الثاني اولا وتعريض الاول ثانيا واما على تعريف المتأخرين فبالنظر
الى الجزء الثاني من الاصول لانا عكسنا تعريضه بان جعلناه **اولا** **قار**
واما الموجبات فان كانت كلية فسيج منها وهر التي لا تنعكس سواها
بالعكس المستوي لا تنعكس لانه يصدق بالضرورة كل مقرر فهو ليس بخشيف
وقت التزبيح لادائما دون عكسه لما عرفت وتنعكس الضرورية والدا
دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل **ج** **ب** فدائما
لا شئ من **ب** ليس **ب** **ج** والا فبعض **ب** ليس **ب** فهو **ج** بالفعل وهو
مع الاصل ينتج بعض **ب** ليس **ب** فهو **ب** بالضرورة في الضرورية
ودائما في الدائمة وهو **ج** واما المشروطة والعرفية العامة
فتنعكس عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل **ج**
ب مادام **ج** فدائما لا شئ مما ليس **ب** **ج** مادام ليس **ب** والا فبعض
ب ليس **ب** فهو **ج** حين هو ليس **ب** وهو مع الاصل ينتج بعض **ب** ليس **ب**
فهو **ب** حين هو ليس **ب** وهو **ج** واما الخاصات فتنعكس عرفية عامة
لادائمة في البعض اما العرفية العامة لا تستلزم عاميتها اياها واما الدائم
في البعض فلانه يصدق بعض **ب** ليس **ب** فهو **ج** بالاطلاق العام وال
فلا شئ مما ليس **ب** **ج** دائما فتنعكس الى لا شئ من **ج** ليس **ب** دائما
وقد كان لا شئ من **ج** **ب** بالفعل بحكم التلا دوام وبزمنه كل **ج** فهو
ب بالفعل لوجود الموضوع هذا خلف وان كانت جزئية فالحق
تنعكس عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض **ج** **ب**
مادام **ج** لادائما نفرض الموضوع وهو **ج** **د** فليس **ب** بالفعل لادوام

ثبوت البلية ليس **ج** مادام ليس **ج** والا لكان **ج** حين هو ليس **ب** ليس **ج** حين هو
وقد كان **ب** مادام **ج** هذا خلف **ج** بالفعل هو **ج** فبعض **ب** ليس **ب**
ب مادام ليس **ب** لادائما وهو المطلوب واما البواق فلا تنعكس
لصدق قولنا بعض الحيوان هو ليس **ب** بالنسبة بالضرورة المطلقة وبعض
القر هو ليس **ب** بخسف بالضرورة الوقتية دون عكسها ومتى لم تنعكس
لم تنعكس شئ منها لما عرفت في العكس المستوي **قار** على راي المتأخرين
حكم الموجبات في هذا العكس حكم السوالب في عكس مستور فان
كانت كلية فالسبع منها اعني الوقتيتين والوجوديتين والممكنين
والمطلقة العامة لا تنعكس اصلا هو الدائمات تنعكس دائمة والوصفية
الاربعة تنعكس عرفية عامة لكن مع قيد الدوام الجزئي في الحياتين
والكل ظاهرا من الممكن وان كانت جزئية فالخاصات منها تنعكس
عرفية خاصة مثلا اذا صدق بالضرورة او دائما بعض **ج** **ب** مادام **ج**
لادائما صدق ليس بعض **ب** ليس **ج** مادام ليس **ج** لادائما لانا نفرض
ذات الموضوع اعني ما هو **ج** **ب** مادام **ج** لادائما وقد ليس **ب**
بالفعل لتقدير الاصل بالتلا دوام وليس **ج** في جميع اوقات كونه
ليس **ب** والا لكان **ج** في بعض اوقات كونه ليس **ب** فيكون ليس **ب**
في بعض اوقات **ج** وكان **ب** مادام **ج** هف **ج** **ب** بالفعل وهو
ظاهر واذا صدق على **د** انه ليس **ب** وانه ليس **ب** في جميع اوقات كونه
ليس **ب** صدق بعض **ب** ليس **ج** مادام ليس **ب** وهو الجزء الاول
من العكس واذا صدق على **د** انه **ج** بالفعل صدق بعض **ب** ليس **ج**
بالاطلاق وهو الجزء الثاني اعني التلا دوام فلم يصدق العكس جزئيه

اعني قولنا ليس بعض ليس **ج** ما دام ليس **ب** لا دائما وهو الموط
 وغير الخاضعين من الموجبات الجزئية لا تنعكس لان الخاضع الرابع اعني
 الدائمين والعائدين هي الضرورية واخص السبع اعني الوقتيين
 والوجوديين والمكسبين والمطلقة العائمة هي الوقتية وشئ من الضرورية
 والوقتية لا تنعكس لصدق قولنا بالضرورة بعض الحيوان هو ليس بشئ
 مع كذب قولنا ليس بعض الانسان بحيوان بالامكان العام ولصدق
 قولنا بالضرورة بعض القمر ليس بمخمس وقت التربع لا دائما مع
 كذب قولنا ليس بعض المخمس بقمر بالامكان العام وعدم انعكاس
 الاخص بوجوب عدم انعكاس العام لما عرفت **ق** رواها السواب
 كلية او جزئية لا تنعكس كلية لاحتمال كون نقيض المحمول اعم من الموضوع
 وتنعكس انما صناد حينية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ
 من **ج** **ب** ما دام **ج** لا دائما نفرض الموضوع وهو **ج** **د** فهو ليس **ب**
 بالفعل **و** **ج** في بعض اوقات كونه ليس **ب** لانه ليس **ب** في جميع اوقات
ج فبعض ما ليس **ب** فهو **ج** في بعض اوقات ليس **ب** وهو المدعي واما
 الوقتيين والوجوديين فتعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق لاشئ
 من **ج** **ب** باحدى هذه الجهات نفرض الموضوع وهو **ج** **د** فهو
 ليس **ب** فهو **ج** بالفعل وهو الموط وهكذا يتبين عكوس جزئيتها **ق**
 السواب سواء كانت كلية او جزئية لا تنعكس كلية لجواز ان يكون
 نقيض المحمول اعم من الموضوع وامتنع ايجاب الاخص لكل افراد
 العام كقولنا لاشئ من الانسان كجبر مع كذب كل ما ليس بحمار انسان
 فعكس السواب باعتبار كونه لا يكون الاجزئية واما باعتبار الجهة فالخا

تنعكس حينية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ
 من **ج** **ب** او ليس بعض **ج** **ب** ما دام **ج** لا دائما صدق بعض ما
 ليس **ب** **ج** حين هو ليس **ب** لان ذات الموضوع موجود
 بحكم الابدوام الذي هو ايجاب فنفرضه **د** **ج** ليس **ب** بالغفر
 وهو **و** **ج** في بعض اوقات كونه ليس **ب** لانه كان ليس **ب**
 في جميع اوقات كونه **ج** فبعض ما ليس **ب** **ج** حين هو ليس **ب** وهو
 المطلوب وهذا نظير ذلك انما يكون عكسا لولم يكن الاخص زما
 وهنا يلزم الحينية الدائمة اما الحينية فلما تروا اما الدوام اعني بعض ما
 ليس **ب** ليس **ج** بالاطلاق فلا والذي هو ليس **ب** ليس **ج** بالاطلاق والا
 لكان **ج** دائما فيكون ليس **ب** دائما لدوام سلب الابدوام ثبوت ايجم
 وقد كان ليس **ب** لا دائما هف ولا ادري كيف ذهب هذا على المص
 وقد صرح به في كثير من تصانيفه والوقتيين واجود بيان تنعكس مطلقة
 عامة اراد اصدق لاشئ من **ج** **ب** او ليس بعض **ج** **ب** باحدى
 الجهات الرابع صدق بعض ما ليس **ب** **ج** بالاطلاق بالفرض وهو ان نفرض
 موضوع الاصل الموجود **د** **ج** ليس **ب** بالفعل وهو **و** **ج** بالفعل بحكم
 حكم الابدوام فبعض ما ليس **ب** **ج** بالاطلاق وبالحذف ايضا اذ لو لم يصح
 بعض ما ليس **ب** **ج** بالاطلاق لصدق لاشئ مما ليس **ب** **ج** دائما وتنعكس
 بالعكس المستوي الى لاشئ من **ج** ليس **ب** دائما ويلزمه كل **ج** **ب** دائما
 لوجود الموضوع بحكم الابدوام وقد كان الاصل لاشئ من **ج** **ب** هذا
 خلف ولا يتعدى قيد الابدوام والضرورة الى العكس لصدق ليس
 بعض الانسان لا كاتب بالضرورة مع كذب بعض الكتابات

لا بالضرورة لان كل كاتب انسان بالضرورة **ف** واما بواني السوا
 والشرطية موجبة كانت او سالبة فغير معلومة الا انعكاس لعدم الظفر
 بالبرهان **ا** ذهب المصنف الى ان انعكاس السوا **ب** من عقليا
 البسيطة والممكنين وان انعكاس الشرطية موجبة كانت او سالبة غير معلوم
 لعدم الاطلاع على دليل يوجب الانعكاس اما سوال الحكيم المذكورة
 فلانها لم يستلزم وجود الموضوع لم يصح فرضه دون اثبات شئ له
 حتى يتم طريق الفرض ولم يكن الموجبة المحصلة لازمة للسالبة المعدولة
 حتى يتم طريق الخلف لكن قد بين عدم انعكاسها بالنقض فانه يصح
 في العمليات لاشئ من محلا بعد بالضرورة مع كذب قولنا بعض ما
 ليس بعد فهو خلا بالا ممكنا وفي الممكنين لاشئ من الحار بلا مركوب زيد
 بالا مكان الخاضع الفرض المذكور مع كذب بعض ما هو مركوب زيد
 فهو حار بالا ممكنا العام ضرورة صدق لاشئ من مركوب زيد بجار بالضرورة
 واما المتصلة الضرورية فقد استدل على انعكاس الموجبة منها بانه اذا
 صدق كلما كان **ا** **ب** فنجح د وصدق ليس البتة اذ لم يكن **ج** **د** كان **ا** **ب**
 والاصد قد يكون اذ لم يكن **ج** **د** كان **ا** **ب** بخلاف صغرى للاصل
 لبتة قد يكون اذ لم يكن **ج** **د** وقد كان الاصل كلما كان **ا** **ب** فنجح **د**
 فيلزم استلزام **ا** **ب** للنقيضين وهو محال لاستلزامه اجتماع النقيضين
 وعلى انعكاس السالبة بانه اذا صدق ليس البتة اذا كان **ا** **ب** فنجح **د**
 صدق قد يكون اذ لم يكن **ج** **د** ف**ا** **ب** والاصد قد ليس البتة اذ لم يكن
ج **د** ف**ا** **ب** فقد لا يكون اذا كان **ا** **ب** لم يكن **ج** **د** ويلزمه قد يكون اذا كان
ا **ب** فنجح **د** لان **ا** **ب** لا لم يكن مستلزما ليس **ج** **د** كان مستلزما لنقيضه

في الجمل والجواب انما لا نستلزم استحالة قولنا قد يكون اذ لم يكن **ج** **د**
 فنجح **د** فان الملازمة ثابتة بين كل امرين وان كانا نقيضين بمرئى الشكل
 ان لث والا وسط مجموع الامرين هكذا كلما صدق هذا انسان ولا انسان
 صدق انه انسان وكلما صدق هذا انسان ولا انسان صدق انه لا انسان
 فقد يكون اذا صدق انه انسان صدق انه لا انسان وقد عرفت ما فيه ولا يتم
 استحالة استلزام **ا** **ب** للنقيضين فانه يجوز ان يكون محلا ومحلا **ج** **د**
 ان يستلزم المحلا ولا يتم ان قولنا قد لا يكون اذا كان **ا** **ب** لم يكن
ج **د** يستلزم قولنا قد يكون اذا كان **ا** **ب** فنجح **د** يجوز ان لا يكون لاشئ
 مستلزما لاحد النقيضين لان اكل زيد لا يستلزم اكل عمرو ولا عدم كنه
 واما الاتفاقيات فان كانت موجبة فتعكس بنفسها اعني اذا صدق كلما كان
 او قد يكون اذا كان **ا** **ب** فنجح **د** اتفاقا يلزم صدق عدم موافقة عدم
ج **د** لا **ب** في كل لازمة ان كان الاصل كليا وفي بعضها ان كان جزئيا
 والا لزم صدق موافقة عدم **ج** **د** لان في بعض الازمنة التي كان **ج** **د**
 موافقا فيها فيلزم موافقة الشئ للنقيضين ويلزم منه صدق النقيضين
 في الواقع وهو محال وان كان سالبة لا تنعكس اصلا اذ لا يلزم من سلب
 موافقة **ج** **د** لا **ب** موافقة عدم **ج** **د** لا **ب** لجواز ان يكون ذلك
 السلب لعدم **ا** **ب** واما المنفصلة فلا تنعكس اذ لا يلزم من ثبوت المعادة
 بين امرين سلب المعادة بين نقيض احدهما وعين الاخر لجواز معاندة
 الشئ الواحد للنقيضين وكذلك لا يلزم من سلب المعادة بين امرين
 ثبوت المعادة بين نقيض احدهما وعين الاخر لجواز ان لا يكون لاشئ
 الواحد معاندة لاشئ من النقيضين كما زيد فانه لا يعانده اكل عمرو ولا عدمه

كذا ذكره المصنف في اجماع و به يتبين ان مراده بالشرطية هنا غير الاتفاقية
 وان ليس من جهة التوقف في الانعكاس عدمه بل المقصود ان الانعكاس
 غير معلوم لكن في بعضها عدم الانعكاس معلوم **قال** البحث الرابع في
 لوازم الشرطيات اما المتصلة الموجبة الكلية فيستلزم منفصلة مانعة الجمع
 من عين المقدم ونقيض التالي و مانعة الخلوة من نقيض المقدم و عين التالي
 متعكستين عليها و الا لبطل اللزوم و الانفصال و اما المنفصلة الحقيقية
 فيستلزم اربع منفصلات مقدم اثنتين عين احد جزئيين و تاليها نقيض
 الآخر و مقدم اخر بين نقيض احد الجزئيين و تاليها عين الآخر و لكل وحدة
 من غير الحقيقية مستلزما لآخرى مركبة من نقيض الجزئين **اقول** قد جرت
 عادة القوم بالاستقفا في لوازم الشرطيات نفيا و اثباتا لكن
 لقلة جدواه اقتصروا على قليل من ذلك و هو ان المتصلة اللزومية
 الموجبة الكلية يستلزم منفصلة موجبة كلية مانعة الجمع مركبة من مقدم
 المتصلة و نقيض تاليها و يستلزم منفصلة موجبة كلية مانعة الخلوة
 من نقيض مقدم المتصلة و عين تاليها حال كون المنفصلتين اغنى مانعة
 الجمع و مانعة الخلوة متعكستين على المتصلة الموجبة الكلية في اللزوم
 بمعنى ان كل منفصلة موجبة كلية مانعة الجمع يستلزم متصلة موجبة
 كلية مقدها عين احد جزئي المنفصلة و تاليها نقيض الآخر و كل منفصلة
 موجبة كلية مانعة الخلوة يستلزم متصلة موجبة كلية مقدها نقيض
 احد جزئي المنفصلة و تاليها عين الآخر **يقارن** متعكس على **ب**
 في اللزوم اذا كان **ج** مستلزما **ب** كما ان **ب** مستلزم له و الى برهان
 الجميع اشار بقوله و الا لبطل اللزوم و الانفصال يعني اذا كان بين الامرين

لزوم كل فلولم يكن بين عين اللزوم و نقيض لازم منع جميع لجازاتها
 فثبتت اللزوم مع عدم اللازم فلا يكون اللازم لازما و لولم يكن بين
 نقيض اللزوم و عين اللازم منع فلولم يزار تفاعها فثبتت اللزوم
 بدون اللازم فلا يكون اللازم لازما و اذا كان بين الامرين منع جمع
 كلي فلولم يكن عين كل واحد منهما مستلزما لنقيض الآخر لجاز ثبوت
 احد هما مع عين الآخر فلا يكون بينهما انفصال على سبيل منع الجمع و ا
 كان بين الامرين منع فلولم يكن نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين
 الآخر لجاز ثبوت نقيض احد هما على تقدير نقيض الآخر فلا يكون بينهما
 انفصال على سبيل منع الخلوة و لما كان كل واحد من منع الجمع و منع الخلوة
 مستلزما لالتصاليين و كانت المنفصلة الحقيقية مشتملة على منع الجمع
 و منع الخلوة جميعا لزم استلزامها اربع متصلات اثنتان مقدمها عين
 احد الجزئين و تاليها نقيض الآخر و اثنتان بالعكس فلولم يكن عين كل
 من الجزئين مستلزما لنقيض الآخر لم يكن بينهما منع الجمع و لولم يكن نقيض كل
 منهما مستلزما لعين الآخر لم يكن بينهما منع الخلوة مثلا قولنا اما ان يكون هذا
 العدد زوجا و فردا يستلزم قولنا كلما كان زوجا لم يكن فردا و كلما
 كان فردا لم يكن زوجا و كلما لم يكن زوجا كان فردا و كلما لم يكن فردا
 كان زوجا و كل واحد من مانعة الجمع و مانعة الخلوة مستلزما للآخرى
 من نقيض الجزئين يعني ان منع الجمع بين امرين يستلزم منع الخلوة بين
 نقيضيهما اذ لو جازا لخلوة عين النقيضين لجاز اجتماع العينين فيبطل منع الجمع
 وكذا منع الخلوة بين امرين يعني منع الجمع بين نقيضيهما اذ لو جاز اجتماع
 النقيضين لجاز ارتفاع العينين فيبطل منع الخلوة مثلا اذا صدق ان يكون

يكون الشيء انسانا او فرسا مانعة الجمع صدق اما ان يكون لا انسانا
 او فرسا مانعة الخلق وبالعكس **قال** المقالة الثالثة في القياس فيها
 خمسة فصول الاول في تعريف القياس واقسامه القياس قول
 مؤلف من قضايان متى سلمت لزوم عنها لذاتها قول آخر **اقول** لما
 كانت العدة في الالفاظ الى التصديق هو القياس وضع المقالة
 وجعل الاستقراء والتمثيل من المحققات به والقياس قول مؤلف
 من قضايان متى سلمت لزوم عنها لذاتها قول آخر والمراد بالقول
 الاول المؤلف المعقول اذا جعلنا التعريف للقياس المعقول والمؤلف
 الملفوظ اذا جعلنا التعريف للقياس الملفوظ ولزوم القول الآخر
 عن المعقول خط واما من الملفوظ فباعتبار انه يدل على المعقول
 فان القياس الملفوظ ليس بقياس من حيث اللفظ بل من حيث انه
 دال على معنى معقول فاللفظ بالقضايان يستلزم تعقل معانيها
 بالنسبة الى من هو عالم بالوضع وتعقل معانيها على تقدير التسليم
 يستلزم النتيجة فالمراد بالقول الآخر هو المؤلف المعقول قطعا
 لان اللفظ بالنتيجة لا يلزم من اللفظ بالقضايان ولا من تعقل
 معانيها وذكر القول لانه جنس القياس وذكر المؤلف لمتعلق
 قوله من القضايان والمراد بالقضايان ما فوق الواحدة فيخرج عن
 حد القياس القضية الواحدة المستزمنة لعكسها او عكس نقيضها
 اما خروج القضية البسيطة فظاهرا واما خروج المركبة فلانه انما يقال
 لها في العرف انها قضية واحدة مركبة عن قضيتين ولا يقال انها قضيتان
 وبهذا ينزع الاعتراض على تعريف القياس بانه يشمل القضية المركبة

المستزمنة

المستزمنة لعكسها او عكس نقيضها وقوله متى سلمت اشارة الى ان مقتضى
 القياس لا يجب ان يكون مستزمنة اي مقبولة بل لو كانت منكورة لكانت بحيث
 لو سلمت لزوم عنها النتيجة فهي قياس فبدل في التعريف القياس
 الصادق المقدمات وغيرها وقوله لزوم يخرج الاستقراء والتمثيل
 فان تسليم المقدمات فيها لا يستلزم النتيجة لكونها ظاهريين وقوله عنها
 يخرج ما يستلزم قولنا آخر يجب بخصوص المادة كما في قولنا لاشي من
 الانسان يخرج وكل حجر جاف فانه يلزم منه لاشي من الانسان بجاف لكن
 لا من نفس القضايان وقوله لذاتها احراز عما يستلزم قولنا آخر بواسطة
 مقدمة غريبة اما اجنبية اخرى لازمة من المقدمات كما في قولنا
 مساو **ب** مساو **ب** مساو **ج** فاما مساو **ج** بواسطة صدق كل مساو **ب** مساو **ج**
 مساو فانه لو لم يصدق مثل هذه المقدمة لم يصدق القول الآخر كما في قولنا
 نصف **ب** نصف **ب** نصف **ج** فانه لا يلزم نصف **ج** اذ لا يصدق
 ان نصف النصف نصف واما غير اجنبية اخرى لازمة من المقدمات
 كما في قولنا جزء الجوهر بوجوب ارتفاعه الجوهر وكل ما ليس بجزء
 لا بوجوب ارتفاعه الجوهر فانه يلزم منها ان جزء الجوهر جوهر
 لكن بواسطة عكس النقيض المقدمة الثانية وهو قولنا كلما يجب ارتفاعه
 ارتفاع الجوهر فهو جوهر مع انه ليس بقياس بالنسبة الى هذه القضية
 اللازمة وفسر والمقدمة الغريبة بما يكون ضروريا مغايرة لحدود
 مقتضى القياس حتى يدخل فيه القياسات البينية بطريق العكس المستوي
 ويخرج الجبين بطريق عكس النقيض وكسب ذلك انهم اعتقدوا وجوب
 تكرار الحد الاوسط وهو حاصل في الجبين بالعكس المستوي وعكس النقيض

ودون قياس المساوات وهذا الوجوب مما لا يقضيه تعريف القياس
 وقوله قول آخر إشارة الى وجوب مغايرة النتيجة لكل من المقدمات
 لان النتيجة مطلوبة غير معروضة التسليم بخلاف المقدمة وقيل لانه لو لم
 يعتبر المغايرة لزم ان يكون كل قضيتين قياسا كقولنا كل انسان حيوان
 وكل حيوان جمل فانهما يستلزمان احدهما ضرورة استلزام الكل للجزء وفيه
 نظر لانه لا نسلم انها لازمة من المقدمتين فان معنى اللزوم عنهما ان يكون
 لهما دخل في ذلك وظ ان المقدمة الاخرى لا دخل لهما في ذلك فان
 قيل قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جمل ينتج كل حيوان مع انه عين
 الصغرى قلنا لا نسلم ان هذا قياس ولو سلم فالغايرة متحققة بان
 هذه المقدمة في القياس مشروطة بان يكون مؤلفة مع الاخرتين لايضا
 مخصوصا بان يقدم عليها والنتيجة ليست كذلك وهذا بخلاف مثل قولنا
 كل انسان حيوان وكل حيوان جمل فانه لا يشترط فيه وضع تأليف مخصوص **قال**
 وهو استثناء ان كان عين النتيجة او يقضها مذكور فيه بالفعل
 كقولنا ان كان هذا جسما فهو متحيز لكنه جسم فهو متحيز وهو بعينه مذكور
 ولوقلنا لكنه ليس متحيز ينتج ليس جسم فبقضية مذكور فيه واقترانه
 ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل
 جسم حادث وليس هو ولا يقضيه مذكور فيه **قول** ان كان عين النتيجة
 او يقضها مذكور بالفعل في القياس سمي القياس استثنائيا لاشتماله
 على حرف الاستثناء اعني لكن كقولنا ان كان هذا جسما فهو متحيز لكنه
 جسم ينتج انه متحيز وهو مذكور بالفعل في القياس لكنه ليس بمتحيز ينتج
 انه ليس بجسم ويقضيه مذكور بالفعل في القياس والاسمي اقترانيا لما فيه

من اقران الحد ودوننا قال بالفعل لان النتيجة مذكورة بالقوة
 في الاقتران ايضا لانه شتمل على مادة النتيجة اعني الموضوع والمحمول
 ومادة الشيء يكون الشيء معها بالقوة فانه قيل استحال القياس
 على النتيجة بالفعل بناء على وجوب المغايرة النتيجة لكل من مقدمات
 القياس على ما مر في التعريف قلنا لا منافاة فانه النتيجة في قولنا
 مثلا ان كان هذا جسما فهو متحيز لكنه جسم هي القضية الكلية المحتملة
 للصحة والكذب اعني قولنا هذا متحيز وهو مغاير لكل من مقدمتي
 القياس لان المقدمة الاولى الشرطية المشتملة على الحكم بلزوم
 الثاني للمقدم اعني قولنا ان كان هذا جسما فهو متحيز لا نفس الثاني
 او المقدم لانه ليس بقضية والمقدمة الثانية هي قولنا لكنه جسم ومعنى
 كون النتيجة مذكورة بالفعل في القياس انها باجزائها الحادية وهما
 التي لبقية مذكورة فيه وان طرأ عليها ما اخرجها عن كونها قضية
 وعن احتمالها الصحة والكذب **قال** وموضوع المطلوب فيه يسمى
 اصغرا ومحموله اكبرا والقضية التي جعلت جزء القياس يسمى مقدمة
 والمقدمة التي فيها الاصغر الصغرى والتي فيها الاكبر الكبرى والمكرر
 بينهما حد او وسطا **قول** هذا الاصطلاح على ما ذكره مما يخص الاقتران
 المحلى فكانه الانسب ان يقسم الاقتران الى المحلى والشرطي ثم يبين
 ذلك في المحلى او ان يقول بهل الموضوع والمحمول المحكوم عليه والمحكوم به
 ليعلم المحلى والشرطي ووجه تسمية الموضوع بالاصغر والمحمول بالاكبر ان
 الموضوع في الغالب احص فيكون اقل افراد او المحمول اعم فيكون اكثر
 افراد او وجه تسميته بالاوسط انه الحد المكرر المتوسط بين الاكبر والاصغر

ليندانيا وتحقق العلم بالانتاج فان القياس انما ضبط قواعد عرف
 احكامه اذا اشتمل على حد مكرر بين طرفي المطلوب فان قلت المنة
 الاوسط في الشكل الاول والرابع ليس بمكرر لانه اذا وقع محمولا
 فالمراد به المفهوم واذا وقع موضوعا فالمراد به الذات قلت
 اذا قلنا كل مثلث شكل فلا يخفى ان ليس المراد كل فرد من افراد المثلث
 هو عين مفهوم الشكل نفس على ذلك الشيخ في كسبه حيث قال اذا
 قلنا كل مثلث شكل فمعناه ان يقال له المثلث فهو بعينه يقال له
 الشكل واذا كان المعنى كرمثلث مقول وصادق عليه الشكل ثم قلنا
 وكل شكل كذا بمعنى كرمثلث يقال ويصدق عليه الشكل فهو كذا كما نكرر
 الحد الاوسط بخلاف ما اذا قلنا مورد التقسيم الى التصور والتقدير
 هو العلم وكل علم فاما تصور واما تقدير فان معنى الصغرى ان مورد
 التقسيم هو عين مفهوم العلم لا ما يصدق عليه مفهوم العلم ومعنى الكبرى
 ان كلما يصدق عليه العلم فهو كذا فلذا تكرر الاوسط ولا ينبغي والى اصل
 ان اريد يكون المحمول هو المفهوم ان ذات الموضوع عين مفهوم
 المحمول فساد فظ وان اريد انه يصدق عليه مفهوم المحمول فكرر الاوسط
 في الشكلين **ط قال** واقر ان الصغرى بالكبرى قرينة وضربا وليست
 الحاصل من وضع الحد الاوسط عند احدين الاخرين يسمى شكلا وهو
 اربع لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو
 الشكل الاول وان كان محمولا فيها فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيها فهو
 الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل
 الرابع **قال** التحقيق ان القياس باعتبار ايجاب مقدمته المفترقتين

وسبهما وكليتهما وخبريتهما يسمى قرينة وضربا وباعتبار الهيئة الحاصلة
 له من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصغر والاكبر من جهة كونه موضوعا
 لهما او محمولا يسمى شكلا فقد نجد الشكل مع اختلاف الضرب كما في ضرب
 الشكل الاول وقد يكون بالعكس كما لو جيبين الكليتين مثلا من الشكل الاول
 والثالث والاشكال اربعة لان الاوسط ان كان محمولا في الصغرى
 موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول لانه الوارد على النظم الطبيعي اعني الاصل
 من الاصغر الى الاوسط ثم من الاوسط الى الاكبر هو بين الانتاج والمنتج للمطلب
 الاربعة وان كان محمولا فيها فهو الثالث لموافقة الاول في الصغرى
 التي هي اشرف المقدمات لاشتغالها على الاصغر اعني الموضوع الذي لا عليه
 يطلب المحمول ويكونه منتجا للكلي الذي هو اشرف وان كان سلبا من
 الجزئية وان كان ايجابا لان الكلي انفع في العلوم وادخل تحت الضبط
 وان كان موضوعا فيها فهو الثالث لموافقة الاول في الكبرى وان
 كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الرابع الذي يخالف الاول
 في المقدمات جميعا ولذا كان بعيدا عن الطبع جدا حتى اسقط بعضهم
 عن درجة الاعتبار **قال** اما الشكل الاول فشرطه ايجاب الصغرى والا
 لم يدرج الاصغر في الاوسط وكليته الكبرى والا لا احتل ان يكون البعض
 المحكوم عليه بالاكبر غير البعض المحكوم به على الاصغر **قال** يشتره
 شرائط الاشكال بحسب الكمية والكيفية ويورد فضل المحدث بيان
 شرائطها بحسب الجهة وهذه الشرائط شرائط لقياسية الاشكال حتى لو
 اشغى شئ منها لم يكن المذكورات اقيسة لعدم لزوم القول الاخر عنها
 فالشكل الاول شرطه ايجاب الكيفية فاجاب الصغرى لان الحكم في الكبرى

انما هو على ما ثبت له الاوسط فان كان الحكم في الصغرى سلبا ^{سط}
 عن الاصغر لم يدخل الاصغر تحت ما ثبت له الاوسط فلم يتعد حكم الكبرى
 اليه كقولنا لاشئ من الانسان فرس وكل فرس صهال فان قيل
 اذا كانت سالبة يجعل موضوع الكبرى سلبا عنه الاوسط وج
 يتحقق الاتساج كقولنا لاشئ من ج ب وكل ليس فهو اتي
 كل ج اذا قلنا لو سلم الاتساج فهذا انما يكون هو الشكل الاول
 اذا كان موضوع الكبرى اعني ما سلب عنه ب محولا في الصغرى ج
 يكون موجبة سالبة المحمول اعني كل ج هو ليس ب ولا نزاع في اتساجها
 صغرى وانما بحسب الكمية فكلمة الكبرى اذا لو كانت جزئية لم يلزم
 اندراج الاصغر تحت الاوسط لجواز ان يكون البعض المحكوم عليه
 بالاوسط غير البعض المحكوم عليه بالاكبر كقولنا كل انسان حيوان وبعض
 الحيوان فرس فان قيل بشرط تعيين ذلك البعض حتى يتحقق الاتساج
 قلنا ج بصير القضية شخصية او كلية باعتبار ذلك البعض ولا نزاع
 في اتساجها كبرى فان قلت هذا الشكل يشتمل على دور لانه العلم
 بحصول النتيجة فيه موقوف على العلم بكلمة الكبرى اعني ثبوت الاكبر
 كذا واحد من افراد الاوسط التي من جملتها الاصغر فليزم توقف العلم
 بالنتيجة على العلم بثبوت الاكبر للاصغر وهو عين النتيجة مثلا اذا قلنا
 كل انسان حيوان وكل حيوان جسم لا يعلم النتيجة اعني ان كل انسان جسم
 مالم يعلم ان كل ما يصح عليه الحيوان من الانسان والفرس غيرهما فهو جسم
 هذا محال قلت الحكم يختلف باختلاف الموضوع من حيث الوصف
 فالمطلوب بالحيوان هو الحكم بالاكبر على ذات الاصغر باعتبار كونها من

من افراد الاصغر والمعلوم في الكبرى الحكم بالاكبر على ذات الاصغر باعتبار كونها
 من افراد الاوسط ولا امتناع في توقف الاول على الثاني مثلا يعلم في الكبرى
 ثبوت الجسم لزيد وعسرو وغيرهما من حيث انها من افراد الحيوان والمطلوب
 ثبوت الجسم لها من حيث انها من افراد الانسان في وضو به النتيجة اربعة
 الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج ب وكل ج
 فكل ج الثاني من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا
 كل ج ب ولا شئ من ب فلا شئ من ج الثالث من موجبتين
 والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ج ا
 فبعض ج الرابع من موجبة جزئية وصغرى سالبة كلية كبرى ينتج
 سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شئ من ج ا فبعض ج ليس ا
 وساج هذا الاشكال بتينة بذاتها **اقول** المهمة في حكم الجزئية والمخصوصة
 في حكم الكلية لانها كبرى لهذا الشكل كقولنا هذا زيد وزيد انسان
 على انه لا بحث في العلوم عن الجزئيات وكل من الصغرى والكبرى يكون
 احدها المحصورات الاربع فيكون الضروب الممكنة الانعقاد في كل شكل
 ستة عشرة حاملة من ضرب اربعة في اربعة لكن المنتج منها في هذا الشكل
 بحسب الشرطين المذكورين اربعة اما بطريق الاسقاط فلان ايجاب الصغرى
 اسقاط ثمانية حاملة من ضرب الصغرى السالبة الكلية والجزئية في الكبرى
 الاربع وكلية الكبرى اسقطت اربعة حاملة من ضرب الكبرى بين الجزئيتين
 في الصغرى بين الموجبتين واما بطريق التحصيل فلان الصغرى الموجبة
 اما كلية او جزئية والكبرى الكلية اما موجبة او سالبة والى اصل ضرب
 الاثنين في الاثنين اربعة ووجه ترتيب الضروب على الوجه المخصوص المذكور

في الكتاب ان الايجاب الوجودي اشرف من السلب العددي والكلية
التي هي النفع واضبط واشمل اشرف من الجزئية وشراف الكلية لكونه
من هذه الجهات المتعددة ازيد من شرف الايجاب فاشرف
المحصورا الموجبة الكلية ثم السالبة الكلية ثم الموجبة الجزئية فروع
في ترتيب الضروب تعظيم الاشرف فالاشرف من جهة المقدما
والسابع **قال** واما الشكل الثاني فشرط اختلاف مقدمته بالكيف
وكلية الكبرى والاحتمال الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو
صدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة وسلبها اخرى **اقول**
شرط الشكل الثاني بحسب الكيفية اختلاف مقدمته بالايجاب
والسلب وبحسب الكلية كلية الكبرى اذ لو اتفقت في الايجاب والسلب
او كانت الكبرى جزئية لزم الاختلاف الموجب لعدم الانتاج
وذلك لاختلاف هو صدق القياس الوارد على صورة تارة مع
ايجاب النتيجة واخرى مع سلبها وهو يدل على ان النتيجة ليست
لازمة لذاته لاستحالة اختلاف مقتضى الذات اما بيان الاختلاف
عند اتفاق المقدمتين **ايجابا** فكقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق اوكل فرس
حيوان وسلبا فكقولنا لا شئ من الانساجح ولا شئ من الفرس ولا شئ من
الناطق **بحج** واما عند جزئية الكبرى ففي موجبتها فكقولنا لا شئ من الانساجح
وفرس وبعض الحيوان او بعض الصاهل فرس وفي سلبها فكقولنا كل انسان
حيوان وبعض الجسم او بعض الحجر ليس حيوان **قال** وضروبه النتيجة ايضا اربعة
الاول من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية فكقولنا كل **ج**
ولا شئ من **اب** فلا شئ من **ج** بالخلف والعكس اما الخلف فبان
مؤلف قياس في الشكل الاول صفراء نقيض النتيجة وكبراه كبرر الاصل
فان النتيجة سالبة فنقيضها موجبة وكبر الاصل كلية فيحصل ايجاب الصغرى
وكلية الكبرى مثلالولم يصح لا شئ من **ج** الصدق بعض **ج** انضم

ينتج نقيض الصغرى واما انعكاس الكبرى ليرد الى الاول الثاني من كليتين
والكبرى موجبة ينتج سالبة كلية فكقولنا لا شئ من **ج** وكلا **اب**
فلا شئ من **ج** بالخلف وبالعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة
الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة
جزئية فكقولنا بعض **ج** ولا شئ من **اب** فليس بعض **ج** بالخلف
وبالعكس الكبرى ليرجع الى الاول وبفرض موضوع الجزئية **د** فكل **د**
ولا شئ من **اب** فلا شئ من **د** ثم نقول بعض **د** ولا شئ من **د**
فبعض **ج** ليس **ا** الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية
كبرى ينتج سالبة جزئية فكقولنا بعض **ج** ليس **وكل** **اب** فبعض
ج ليس **ا** بالخلف **اقول** الضروب المنتجة للشكل الثاني ايضا اربعة
اما بطريق الخذف فلا اختلاف المقدمتين بالكيف استقطائية
اعني الموجبتين كليتين كانتا او جزئيتين او الصغرى كلية والكبرى
جزئية او بالعكس والسالبتين كذلك وكلية الكبرى استقطائية
اربعة اعني الكبرى الجزئية السالبة مع الموجبتين والموجبة مع
السالبتين واما بطريق التحصيل فلا الكلية ان كانت سالبة
فمع الصغريين الموجبتين وان كانت موجبة فمع السالبتين الاول
من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية كل **ج**
ولا شئ من **اب** فلا شئ من **ج** بالخلف والعكس اما الخلف فبان
مؤلف قياس في الشكل الاول صفراء نقيض النتيجة وكبراه كبرر الاصل
فان النتيجة سالبة فنقيضها موجبة وكبر الاصل كلية فيحصل ايجاب الصغرى
وكلية الكبرى مثلالولم يصح لا شئ من **ج** الصدق بعض **ج** انضم

الى لاشئ من **اب** ينتج بعض **ج** ليس **ب** وقد كانت الصغرى كل **ج**
ب هف وصوره القياس بديهية الانتاج فالحلف من المادة ليس
 من الكبرى لانها مفروضة الصدق فيكون من الصغرى اعني نقيض
 النتيجة فتكون النتيجة حقة ضرورة امتناع كذب النقيضين واما
 العكس فبان بعكس الكبرى ليرجع الى الضرب الثاني من الشكل الاول
 فان هذا الشكل انما يخالف الاول بالكبرى الضرب الثاني من سالبه
 كلية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبه كلية لاشئ من **ج** **ب**
 وكل **اب** فلا شئ من **ج** **ا** بالخلف كما قرء بعكس الصغرى وجعله كبرى
 ثم عكس النتيجة هكذا كل **اب** ولا شئ من **ب** **ج** ينتج لاشئ من **ج** **ا**
 وينعكس الى لاشئ من **ج** **ا** واما لا يعكس الكبرى لانها موجبة فعكسها
 يكون جزئيا فلا يصلح كبرى في الشكل الاول الضرب الثالث من موجبة
 جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبه جزئية بعض **ج** **ب**
 ولا شئ من **اب** فبعض **ج** ليس **ب** بالخلف وبالعكس الكبرى كما قرء الاول
 وبالاقتراض وهو ان يفرض موضوع الصغرى فيحصل مقدمتان
 احدهما كل **د** **ب** والاخرى كل **د** **ج** نضم الاولى الى كبرى الاصل
 هكذا كل **د** **ب** ولا شئ من **اب** ينتج من اول هذا الشكل لاشئ
 من **د** ثم نعكس المقدمة الثانية الى بعض **ج** **د** ونضمه الى نتيجة القياس
 الاول هكذا بعض **ج** **د** ولا شئ من **د** **ا** ينتج من الشكل الاول بعض **ج**
 ليس وهو المطلوب الضرب الرابع من سالبه جزئية صغرى وموجبة
 كلية كبرى ينتج سالبه جزئية بعض **ج** ليس **ب** وكل **اب** فبعض **ج**
 ليس **ب** بالخلف وهو لا يمكن بيانه بعكس الكبرى لانه جزئي لا يصلح

لكبروية الشكل الاول ولا يعكس الصغرى لان السالبة الجزئية لا تنعكس على الإطلاق
 وتتغير الانعكاس لا يقع في كبرى الشكل الاول واما الاقتراض فينتج
 الى وجود الموضوع ليصح فرضه شئ ويجل عليه بالاي **ب** فلا يصلح في هذا
 الضرب الا اذا كان السالبة الجزئية مركبة ووجه ترتيب الضروب الاربعة
 ان الاولين ينتجان الكلية فقرا ما على الآخرين ولاشئ من الاول والثاني
 على صغرى الشكل الاول فاما على الثاني والرابع **ج** **ا** واما الشكل الثالث
 فشرطه ايجاب الصغرى والاحصاء الاختلاف وكلية احدى مقدمتيه
 والاكوان البعض المحكوم عليه بالا صغرى البعض المحكوم عليه بالكبرى
 فلم يجب التعمد ولا ينتج الا جزئية وضروبه النتيجة ستة الاول من
 موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقول كل **ب** **ج** وكل **ب** فبعض
ج **ا** بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الصغرى لينتج نقيض الكبرى وبما
 الى الاول بعكس الصغرى الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبه
 جزئية كقول كل **ب** **ج** ولا شئ من **ب** **ا** فبعض **ج** ليس **ب** بالخلف
 وبالعكس الصغرى الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية
 كقول بعض **ب** **ج** وكل **ب** فبعض **ج** **ا** بالخلف وبالعكس الصغرى
 ويفرض موضع الجزئية **د** فكل **د** **ب** وكل **د** **ا** فكل **د** **ا** ثم نقول كل
د **ج** وكل **د** فبعض **ج** **ا** وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية
 صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبه جزئية كقول بعض **ب** **ج**
 ولا شئ من **ب** فبعض **ج** ليس **ب** بالخلف وبالعكس الصغرى والاخر
 الى مس موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقول كل **ب** **ج**
 وبعض **ب** فبعض **ج** **ا** بالخلف وبالعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم

ثم عكس النتيجة والافراض السادسة من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية
كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل **ب ج** وبعض **ب** ليس **ب** فبعض **ج**
ليس **ب** بخلف والافراض اذا كانت سالبة مركبة فنفرض موضوع
الجزئية **د فكل د ب فكل ب ج فكل ج د** ثم نقول كل **د ج** ولاشئ
من **د** فبعض **ج** ليس **د** وهو المطلب **اقول** شرط الشكل ان لا يجب
الكيفية ايجاب الصغرى لان الحكم على تقدير سلبها انما يكون بالكلية
الكلية او الجزئية بين الاصغر والاوسط المحكوم عليه بالاكبر ايجابا او سلبا
والحكم على احد المتباينين لا يوجب الحكم على الآخر ولهذا اختلف الاختلاف
الموجب للعقم كقولنا عند ايجاب الكبرى لاشئ من الانسان بفرس وكل
انسان حيوان او ناطق وعند سلبها لاشئ من الانسان بفرس ولاشئ
من الانسان بصره او حماره والحق في الاولين الايجاب والاخيرين
السلب بحسب الكمية كلية احدي المقدمتين والالجاز ان يكون من
الاوسط البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلا
يلزم تعدية الحكم الى الاصغر ولهذا يتحقق الاختلاف كقولنا في ايجاب
الصغرى بعض الحيوان ضاحك وبعض الحيوان ناطق او فرس وفي
سلبها بعض الحيوان ليس بضاحك وبعض الحيوان ليس بناطق او قهرا
فضرورة النتيجة بمقتضى الشرطين كونه اما بطريق الحذف فلا ايجاب
الصغرى اسقط ثمانية كما مر في الاول وكلية احدها استغنت الصغرى
الموجبة الجزئية مع الجزئيتين واما بطريق التحصيل فلا الصغرى الموجبة
اما كلية او جزئية والكلية ينتج مع المحصورات الاربع والجزئية
مع الكليتين ونتيجة هذا الشكل لا تكون كلية لان اخصل الضروب النتيجة

لا ياب هو المركب من موجبتين كليتين واخصل الضروب النتيجة
للسلب هو المركب من موجبة كلية وهما لا ينتجان الكلية لجواز ان
ان يكون الاصغر اعم من الاكبر فلا يصح حمل الاكبر عليه كلية لا ايجابا ولا سلبا
كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق او لاشئ من الانسان بفرس
وطرق بناء نتاج هذا الشكل ثلثة الاول اختلف ويجري في الضروب
كلها وطريقه ان يجعل نقيض الكلية كبرى وصغرى القياس لا يابها صغرى
ليحصل قياس من الشكل الاول منتج لما ياتي في كبرى القياس المفروضة
الصدق وهذا محتمل من كذب نقيض النتيجة فيلزم صدق النتيجة
الثاني العكس اما عكس الصغرى فيجري في الاربعة المتقدمة لرجوع الى
الشكل الاول فان هذا الشكل انما خالف الاول كون الاوسط في
صغراه موضوعا والاصغر مفعولا والاوّل يعكس ذلك فبعكس الصغرى يصير
الشكل الاول وينتج النتيجة المطلبه ولا يجري في الخامس والسادس لان
كبراهما جزئية فلا يصح لكبروية الشكل الاول واما عكس الكبرى فيجري في
الخامس والاول ايضا بان يجعل عكس الكبرى صغرى وصغرى الاصل
كبرى لم يعكس النتيجة مثلاً اذا صدق كل **ب ج** وبعض **ب** ا فنقول
بعض **ب** وكل **ب ج** فبعض **ج** وينعكس الى بعض **ج** وهو المطلب
وكذا في الاول ولا يجري في الاربعة الباقية اما في الثاني والرابع فلان
عكس الكبرى فيها سالبة فلا يصح لصغروية الشكل الاول واما في الثالث
فلان صغراه جزئية فلا يصح لكبروية الشكل الاول والثالث الاقرض
وقد استعملونه في الكليات ولهذا يتنوا به الاربعة الاخيرة دون الاولين
اما في الثالث والرابع ففي الصغرى مثلاً اذا صدق بعض **ب ج** وكل **ب**

نفرض موضوع الصغرى **د** فكل **د ب** وكل **د ج** نجعل المقدمة الاولى
 صغرى لكبرى القياس هكذا كل **د ب** وكل **د ج** فكل **د ا** نجعلها
 كبرى للمقدمة الثانية هكذا كل **د ج** وكل **د ا** ينتج من اول هذا الشكل
 بعض **ج ا** وهو المطلوب وهكذا في الرابع واما في الخامس والسادس
 ففي الكبرى مثلا اذا صدق كل **ب ج** وبعض **ب ا** نفرض موضوع
 الكبرى **د** فكل **د ب** وكل **د ا** نجعل المقدمة الاولى صغرى وصغر القياس
 كبرى لينتج كل **د ج** نجعل صغرى للمقدمة الثانية هكذا كل **د ج** وكل **د ا**
 ينتج من اول هذا الشكل بعض **ج ا** وهو المطلوب وهكذا في السادس
 الا انه يشترط ان يكون السالبة فيه مركبة ليحقق وجود الموضوع فيصح
 فرضه شيئا معينا مثلا اذا صدق كل **ب ج** وبعض **ب ا** ليس لاداعي
 نفرض موضوع الكبرى **د** فكل **د ب** ولا شئ من **د ا** نضم الاول الى
 كل **ب ج** لينتج كل **د ج** نجعل صغرى للثانية هكذا كل **د ج** ولا شئ
 من **د ا** لينتج من ثانيا هذا الشكل بعض **ج ا** ليس وهو المطلوب ووجه
 ترتيب القروب ان الاول اخضر منتجا لايجاب وان في اخضر منتجا
 السلب والاخر اشرف ثم قدم ان ثلث والرابع على الاخيرين لاشتماله
 على كبرى الشكل الاول وان ثلث على الرابع للايجاب كالثاني مس على السادس
 وترتيب الرابع والخامس ههنا عكس ما في الكشف لانه جعل الموجبة الكلية
 مع الموجبة الجزئية رابعا والموجبة الجزئية مع السالبة الكلية خامسا
 نظر الى تقديم الموجبات المحضة **فصل** واما الشكل الرابع فشرطه كسبية
 والكيفية ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى واختلافها بالكيف
 مع كلية احدهما والاخر الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وضرورية

النتيجة ثمانية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا
 كل **ب ج** وكل **ا ب** فبعض **ج ا** بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة
 الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل
ب ج وبعض **ا ب** فبعض **ج ا** لما قرأنا ثلث من كليتين والصغرى
 سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشئ من **ب ج** وكل **ا ب** فلا شئ من **ج ا**
 لما قرأنا الرابع من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا
 كل **ب ج** ولا شئ من **ا ب** فبعض **ج ا** ليس بعكس المقدمتين الخامس
 من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
 بعض **ب ج** ولا شئ من **ا ب** فبعض **ج ا** ليس لما قرأنا السادس
 من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
 بعض **ب ليس ج** وكل **ا ب** فبعض **ج ا** ليس بعكس الصغرى ليرتد الى
 الثاني السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة
 جزئية كقولنا كل **ب ج** وبعض **ا ليس ب** فبعض **ج ا** ليس بعكس الكبرى
 ليرتد الى الثالث الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى
 ينتج سالبة جزئية كقولنا لاشئ من **ب ج** وبعض **ا ب** فبعض **ج ا** ليس
 بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة ويمكن بنا خمسة الاول بالخلف وهو ضم
 نفرض النتيجة الى احدي المقدمتين لينتج ما يعكس البعض الاخر والسادس
 والخامس بالافراض ولينتين ذلك في الثاني ليقاس عليه الخامس
 وليكن البعض الذي هو **د** فكل **د ا** فكل **د ب** فنقول كل **ب ج** وكل
د ب فبعض **ج د** ثم نقول بعض **ج د** وكل **د ا** فبعض **ج ا** وهو المطلوب
 افون يشترط في انتاج الشكل الرابع كسب الكلية والكيفية ايجابا

مع كلية الصغرى واما اختلافها بالكيف مع كلية احدها اذ لو لم
يتحقق احد الامرين بل انتفيا جميعا لزم احد الامور الثلاثة كسلب
المقدمتين واما ايجابها مع جزئية الصغرى واما اختلافها بالكيف
مع كونها جزئيتين والكل عقيم اما الاول فلكوننا لاشئ من الانسان
بفرس ولاشئ من الحمار او من القاهل بانسان واما الثاني فلكوننا
بعض الحيوان انسانا وكلنا طلق او كل فرس حيوان واما الثالث
فلكوننا في ايجاب الصغرى بعض الناطق انسانا وبعض الحيوان
او بعض الفرس ليس بناطق وفي ايجاب الكبرى بعض الانسان
ليس بفرس وبعض الحيوان او بعض الناطق انسانا فضرورة المنتجة
باعتبار هذا الاشتراط ثمانية اما بطريق الحذف فليست اربعة
يعتم السالبتين او اثنتين بعقم الموجبتين مع جزئية الصغرى او اثنتين
بعقم المختلفتين الجزئيتين واما بطريق التحصيل فلان الصغرى الموجبة
الكلمية مع المحصور الرابع والصغرى السالبة الكلية مع الموجبتين الصغرى
الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية والصغرى السالبة الجزئية مع الموجبة
الكلمية يكون ثمانية الاول الموجبتان الكلمتان لكونه اشرف الجميع
الثاني الموجبتان مع جزئية الكبرى لاشتراكه للاول في ايجاب المقدمتين
الثالث الكلمتان مع سلب الصغرى لارتدادها الى الشكل الاول
بعكس الترتيب الرابع الكلمتان مع ايجاب الصغرى لكونه اخفى من الخامس
اعني الموجبة الجزئية الصغرى والسالبة الكلية الكبرى السادسة
جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى لاشتغالها على صغرى الشكل الاول وارتدادها
الى الشكل الثاني السابع موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى لارتدادها

الى الشكل الاول في الجملة لاشتغالها على ايجاب الكل بخلاف الثامن اعني
سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى وطرق الستة الاول
السبيل ويسمى القلب ايضا وهو ان يعكس الترتيب لم يجعل الصغرى
كبرى والكبرى صغرى لرجوع هذا الشكل الى الشكل الاول لئلا يفتقد
كليتي المقدمتين ثم يعكس النتيجة وهذا يجري في الاول والثاني والثالث
والرابع من دون الباقية لان صغراها جزئية فلا يصلح لكبروية الشكل الاول
الثاني عكس المقدمتين ليرجع الى الشكل الاول ويجري في الرابع والخامس
كقولنا كل **ب** **ج** ولاشئ من **ا** **ب** فبعض **ب** ولاشئ من **ب** فبعض **ب**
ج ليس وكذا الخامس لا يجري في غيرهما لانتفاء شرائط انتاج الشكل
الاول والثالث وعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني وذلك في الضرب
السادس كقولنا في بعض **ب** ليس **ج** وكل **ا** بعض **ب** ليس **ب** وكل
ا ينتج من الثاني بعض **ج** ليس ويجري في الرابع والخامس ايضا كونه
لما امكنهم البيا بالشكل الاول تركوا ذلك ولا يجري في الاولين لعدم اختلاف
في الكيف ولا في الثالث لان الشكل الثاني لا ينتج الا جزئية ولا في السابع
والثامن لان الجزئية لا تصلح لكبروية الشكل الثاني في الرابع عكس الكبرى ليرتد
الى الشكل الثالث وذلك في السابع كقولنا في كل **ب** **ج** وبعض **ا** ليس
كل **ب** **ج** وبعض **ب** ليس ينتج من الثالث بعض **ج** ليس ويجري في الاولين
والرابع والخامس ايضا لكنهم لم يلتفتوا اليه مثل ما مر ولا يجري في الثالث
والسادس والثامن لانتفاء سلب الصغرى في الشكل الثالث الخا مختلف
يان يعتم نقيض النتيجة الى احد مقدمتي القياس ينتج نتيجة تنعكس اليها في
المقدمة الاخرى اما في الضربين الاولين فيجعل نقيض النتيجة الكلية كبرى

وصغرى القياس لا يجابها صغرى لينتج ما ينكس الى ما ينافى الكبرى مثلا
 اذا صدق كل **ب** **ج** وكل **ا** **ب** صدق بعض **ج** **ا** والافلاشى من **ج** **ا**
 بجعلها كبرى لقولنا كل **ب** **ج** ينتج لاشئ من **ب** **ا** وتنعكس الى لاشئ
 من **ا** **ب** وقد كانت الكبرى كل **ا** **ب** هف واما في الثالث والرابع
 والخامس والسادس فتجعل نقبض النتيجة لا يجابها صغرى وكبر القياس
 لكليتها كبرى لينتج ما ينكس الى ما ينافى الصغرى مثلا اذا صدق لاشئ
 من **ب** **ج** وكل **ا** **ب** فلاشئ من **ج** **ا** والاضيق **ب** **ج** **ا** فنتج الى كل **ا** **ب**
 ينتج بعض **ج** **ب** وينكس الى بعض **ب** **ج** وقد كانت الصغرى لاشئ
 من **ب** **ج** هف ولا يجزى في الاخيرين لصيرورة كبرى الشكل الاول
 جزئية السادس الافتراض هو في الثاني والخامس تافى الثاني اعني
 قولنا كل **ب** **ج** وبعض **ا** **ب** فنفرض موضوع الكبرى **د** فكل **د** **ا** وكل
د **ب** بجعل المقدمة الثانية كبرى لصغرى القياس هكذا كل **ب** **د** وكل
د **ب** ينتج من اول هذا الشكل بعض **ج** **د** بجعل صغرى للمقدمة الاولى
 هكذا بعض **ج** **د** وكل **د** **ب** ينتج من الشكل الاول بعض **ج** **ا** وهو المطلب
 وان شئت صحت الثانية الى الصغرى هكذا كل **د** **ب** وكل **ب** **ج** ينتج
 كل **د** **ج** بجعل صغرى والمقدمة الاولى كبرى هكذا كل **د** **ج** وكل **د** **ب** ينتج
 من اول الشكل الثالث بعض **ج** **ا** واما في الخامس اعني قولنا بعض
ب **ج** و لاشئ من **ا** **ب** فيجعل موضوع الصغرى **د** فكل **د** **ب** وكل **د** **ج**
 بجعل الاولى صغرى كبرى القياس هكذا كل **د** **ب** و لاشئ من **ا** **ب**
 ينتج من الشكل الثاني لاشئ من **د** **ا** بجعل كبرى لثانية هكذا كل **د** **ج**
 و لاشئ من **د** **ا** ينتج من تافى الشكل الثالث بعض **ج** **ا** وهو المطلب فظهر ان

ما ذكره من انه الافتراض ابدانها يكون من قياسين احدهما
 من الشكل المفروض فيه لكن من ضرب اجل والآخر من الشكل الاول
 ليس بصحيح لان الافتراض في الضرب الثاني من هذا الشكل يمكن ان
 يكون بقياسين احدهما من الشكل الاول والآخر من الشكل الثالث
 الذي هو اول من الرابع كما قررناه وفي الضرب الخامس لم يمكن الا
 ان يكون احدهما من الشكل الثالث كما مر اذ لو افترضا في الكبرى
 حتى يكون هكذا بعض **ب** **ج** و لاشئ من **د** **ب** كما من هذا الضرب
 بعينه فلا يصلح بيانه في التحقيق على ما ذكر في شرح الاشارات
 ان الافتراض ليس بقياس فضلا عن انه يكون شكلا من الاشكال
 لانه ليس الافتراض في الموضوع والمجول بان يعين البعض الذي هو
 موضوع الجزئية ويسمى مثلا ويجزى عليه اهم الموضوع والمجول واجزاء
 احد المراتبين على الآخر ليس من قبيل الوضع والحل حتى يحقق قضية
 ويتركب منها قياس مشتق على حدود متغايرة محمول بعضها على بعض
 فهو انما اورد على صورة القياس لانه اشتبهه يعرض لبعض الاذهان
 من جهة تعيين الموضوع في الجزئيات ولهذا لم يستعملوه في الكلمات
 الا عند الضرورة **قال** والمقدمون حمراء والضرب الناجمة في الخمسة
 الاول وذكر وافي عدم استرجع النتيجة الاخيرة الاختلاف في القياس
 من بسيطتين ونحن نشترط كون السالبة فيها من احدى الخاصيتين منقطعة
 ما ذكره من الاختلاف **اقول** لما كان في النتيجة الاخيرة مبنية على انعكاس
 السالبة الجزئية والمتقدمون اعتمدوا عدم انعكاسها لما عرفت حمراء
 الضرب المنتجة من الشكل الرابع في الخمسة المتقدمة وبنينا عظم النتيجة الاخيرة

بالاختلاف كقولنا في السادس ليس بعض الحيوان بالإنسان وكل فرس
أو كل ناطق حيوان وفي السابع كل إنسان ناطق وبعض الفرس والحيوان
ليس بالإنسان وفي الثامن من الأشياء من الإنسان بفرس وبعض الناطق أو الحيوان
إنسان والناطقون بشرطون في هذه الثلاثة كون السالبة أحد الخصالتين
حتى تنعكس لم يرد السادس إلى الشكل الثاني والسابع إلى الشكل الثالث
وينتج الثاني من بعد التبدل سالبة خاصة منعكسة إلى المط ولا ينتج
النفوذ المذكور في بيان الاختلاف لكون السالبة فيها بسيطة **فإن**
الفصل الثاني في المخططات أم الشكل الأول بشرطه بحسب الجهة فعلية
الصغرى **أقول** أراد بالمخططات الأقيسة إلى صلة من خلط الموجهات
وعقد الفصل بشرائط الأشكال بحسب الجهة المقدمات وبيان جهة
النتائج فالشكل الأول شرطه أن يكون الصغرى فعلية أي غير الممكنة
العمية أو الخاصة لأن الكبرى تدل على أن كل ما ثبت له الأوسط بالفعل
فهو المحكوم عليه بالكبر والصغرى الممكنة إنما تدل على أن الأصغر مما ثبت
له الأوسط بالامكان فيجوز أن لا يخرج إلى الفعل فلا يتعد الحكم إليه
ولهذا يصح في الفرض المذكور كل حار مركوب زيد بالامكان وكل
مركوب زيد فرس بالضرورة مع كذب النتيجة وهذا ظاهر إذا اعتبر
في الموضوعات ذات بالوصف بالفعل في نفس الأمر وأما إذا
اعتبر الانصاف بالفعل في الذهن كما هو رأي الشيخ ففعل الصغرى
الممكنة ينتج كما إذا اعتبر مجرد الامكان كما هو رأي الفارابي إذا لاقى
بينها بحسب الواقع بل مجرد الاعتبار والنفوذ لا يرد بكذب الكبرى وفيه
نظر عرفته في القضايا **فإن** النتيجة فيه كالكبرى أن كانت غير مشترطين

والعرفيتين والافعال الصغرى محذوف عنها قيد الضرورة واللام
والضرورة المحصورة بالصغرى أن كانت الكبرى إحدى المتعينين
وقد ضم اللادوام إليها أن كانت إحدى الخصلتين **أقول** إذا اعتبر
اختلاف الموجهات بعضها ببعض حصل ثمانية وسبعة وستون اختلافا
حاصلة من ضرب ثلث عشرة في ثلث عشرة لكن اشتراط فعلية الصغرى
استقطبته وعشر من حاصله من ضرب الممكنتين في ثلث عشرة فبقيت
الاختلافات المنتجة ثمانية وثلاثة وأربعين والفتاوى في هذه النتيجة
أن الكبرى إما أن يكون غير الوصفيات الأربع وذلك تسعة وستون
اختلافا حاصله من ضرب أحد عشرة في التسع وأما أن تكون إحدى
الوصفيات الأربع وذلك أربعة وأربعون اختلافا حاصله
من ضرب أحد عشرة في أربع فإن كان الأول فالنتيجة كالكبرى
بعضها وإن كان الثاني فكالصغر لكن إن كان فيها قيد الوجود عني
اللا ضرورة واللام دوام أو كان فيها ضرورة مخصوصة دائمة
أو وصفية أو وقتية بانه لا يكون في الكبرى كما إذا كانت إحدى
العرفيتين دون المشتركة وطبقين يحذف من الصغرى قيد الوجود وذلك
الضرورة المحصورة ويحفظ الباقي ثم ينظر إلى الكبرى فإن كان فيها
قيد اللادوام بان يكون أحد الخصلتين ضمن اللادوام إلى المحفوظ
فهو مع قيد اللادوام النتيجة وإن لم يكن فيها قيد اللادوام فالمحفوظ
بعضه هو النتيجة فالمحفوظ بعد حذف الضرورة من الضرورية
دائمة ومن الوقتية مطلقة وقتية ومن المنتشرة مطلقة منتشرة
ثم لابد ههنا من بيان أمور خمسة الأول أن النتيجة في القسم الأول الكبرى

وذلك لان راجح البين فانه الكبري وادى على ان كل ثبت له الاوسط
بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر بالجهة المعينة والاصغر مما ثبت له
الاوسط بالفعل فيكون محكوما عليه بالاكبر تنبأ الجهة التي في
ان النتيجة في القسم الثاني كالصغرى وذلك لان الكبري يدل على
دوام الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط مستمرا بالاكبر
كان ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ثبوت الاوسط من الدوام
والوقية والضرورة لان الدائم للشئ دائم لذلك الشئ
وكذا الضروري للضرورة ضروري لذلك الشئ ذاتا او
دقا ان ثبت حذف قيد الوجود من الصغرى وذلك لان محال الاكبر
على الاوسط وان كان مقية اجماد الوصف لكن لا يلزم منه
ان يكون مقصرا على وقت ثبوت وصف الاوسط بل يجوز ان
يكون دائما لكون ما ثبت له الاوسط فلا يصدق لادوام الاصغر كقولنا
كل انسان ضاحك لادائما وكل ضاحك حيوان مادام ضاحكا مع كذب
كل انسان حيوان لادائما ولا يخفى ان هذا انما يتم على تقدير ان يفسر الوصفية
بما دام الوصف للاجل الوصف ولا بشرط الوصف وقيل لما كانت
الصغرى في هذا الشكل موجبة كانت لادوامها سالبة فلم يكن لها
مدخل في الانتاج الرابع حذف الضرورة المخصوصة وذلك لان الكبري
اذا لم يكن فيها ضرورة امكن انفكاك الاكبر عن كونه ثابت له الاوسط
فيجوز انفكاكه من الاصغر فلا يصدق الضرورة التي هي من دوام الكبري
وذلك لان راجح البين فانه لا يندرج البين يدل على كون النتيجة
تابعة للكبري في جميع اختلافات هذا الشكل قلنا نعم لكن لا بد من حذف

الاوسط في النتيجة ولما كان له في القسم الثاني مدخل في حكم الكبري لكونه
مادام الاوسط لم يكن له بد من القول بكونها تابعة للكبري بعد حذف
الاوسط وما ذكر من كونها تابعة للصغرى بالشرط المذكورة فهو هذا
ولا يخفى عليك ان القياس الصادق المقدمات لا يتركب من الضرورية
مع المشروطة الخاصة ومع العرفية الخاصة لان النتيجة اللازمة اعني
الضرورية الدائمة او الدائمة الدائمة محال والمحال لا يكون لازما
لصادق واعلم ان ما ذكره في تفصيل نتائج الاختلافات انما يتم على سبيل
التحقيق اذ اتينوا بالنقض انما الاخص من النتائج المذكورة غير لازم
للاختلافات المذكورة حتى يكون الزوم بالذات **فان** واما الشكل
الثاني فشرطه بحسب الجهة امر ان احدهما صدق الدوام على الصغرى او
كون الكبري من القضايا المنعكسة السوالب وان في ان لا يستعمل الممكنة
الامع الضرورية المطلقة او مع الكبري بين المشروطتين **فان** شرط ان
بحسب الجهة امر ان احدهما كون الصغرى احدهما الدائمتين او كون الكبري
احدهما الست المنعكسة السوالب اعني الدائمتين والمشروطتين والعرفيتين
اذ لو انتفيا كان الصغرى غير الضرورية والدائمة وهر احدى عشر خصها
المشروطة الخاصة والوقية وكانت الكبري احدهما السبع غير المنعكسة
السوالب اعني الوقيتين والوجوديتين والممكنيتين والمطابقة العامة
واختصاص الوقية واختلاف الصغرى بين المشروطة الخاصة والوقية
مع الكبري الوقية غير منتج في الضربين الاولين الذين هما تحت الضرورة
للاختلاف الموجب للعقم اما في الضرب الثاني فلكون الشئ المنخفض
بمضى مادام منخفضا وفي وقت الترتيب لادائما وكل ثم مضى بالضرورة

في وقت معين لا دائما مع ان الحق الايجاب ولو جعلنا الكبير قولنا
 كل شمس مضيئة في وقت معين لا دائما كان الحق السلب دائما في الضرب
 الاول فلما اذا جعلنا المحول في المثالين معدولا وقلنا كل منخسف
 فهو لامضي بالضرورة مادام منخسفا او في وقت معين لا دائما
 ولا شئ من القمر او من الشمس لا مضي في وقت معين لا دائما متى
 لم ينتج هذان الاختلاطان في هذين الضربين لم ينتج سائر الاختلاطات
 في سائر الضروب لان عدم انتاج الاخص يوجب عدم انتاج الاعم
 واما بعدم استعمال الممكنة الا مع الضرورية المطلقة او المشروطتين
 وتفصيله ان الممكنة ان كانت صغرى لم يستعمل الا مع الضرورية المطلقة
 او المشروطتين اذ قد علم من الشرط الاول ان الممكنة الصغرى لعدم
 صدق الدوام عليها لم ينتج مع غير الدائميتين او المشروطتين والعرفيتين
 فلو انتجت مع غير الضرورية او المشروطتين لكان انتاجها مع الدائمة
 او العرفيتين لكن انتاجها مع الدائمة محال للاختلاف اما في الضرب
 الاول فكقولنا كل رومي فهو اسود بالامكان ولا شئ من الرومي
 باسود دائما مع ان الحق الايجاب ولو قلنا ولا شئ من التركي باسود
 دائما كان الحق السلب ويلزم من هذا عدم انتاج الممكنة مع العرفية العا
 لكونها اعم وهذا يستلزم عدم الانتاج مع العرفية الخاصة ايضا اذ
 لا بد من الادوامها في انتاج هذا الشكل لكونها موافقة للصغرى في الكيف
 فيرجع الاختلاط الى ممكنة صغرى مع عرفية عامة وقديمتين غيرها وفيه
 نظر لجواز ان لا ينتج كل من جزئي القضية وينتج المجموع اللهم الا ان يقال
 المراد بانتاج القضية المركبة ان ينتج احد جزئيهما وبعد الانتاج ان لا ينتج

شئ من جزئيهما هذا اذا كانت صغرى وان كانت كبرى لم يستعمل الا مع
 الضرورية المطلقة لانه قد علم من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى لا ينتج مع
 غير الدائميتين لانتفاء الامر من اعني دوام الصغرى وكون الكبرى من
 العضايا المستلكن انتاجها مع الدائمة محال للاختلاف فكقولنا كل رومي
 ابيض دائما ولا شئ من الرومي بابيض بالامكان مع حقيقة الايجاب
 وقولنا ولا شئ من الهندي بابيض بالامكان مع حقيقة السلب لا يخفى
 عليك في الصورتين بيان عدم الضرب الثاني بجعل المحول معدولا **وقال**
 والنتيجة دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والافكا للصغرى
 محذوف عنها التلا دوام واللا ضرورة والضرورة وقية كانت
 او وصفية **وقال** قد سقط من الاختلاط المائة والستة والستين
 بمقتضى الشرط الاول سبعة وسبعون حاصلة من الضرب الصغريات
 الاحدى عشرة في الكبرى السبع وبمقتضى الشرط الثاني ثمانية وهي
 الممكنتان الصغريان مع الدائمة والعرفيتين والكبريان مع الدائمة
 فبقيت المنهيات اربعة وثمانين والقانون في جهة النتيجة انه ان كان
 احدى المقدمتين ضرورية او دائمة فالنتيجة دائمة والافا لنتيجة كصغرى
 لكن بشرط ان يكذب منها قيد الوجود اعني اللا ضرورة والتلا دوام وقية
 الضرورية وقية كانت او وصفية فلا بد ههنا من بيان اموال الاول
 ان النتيجة دائمة وكالصغرى بالشرط المذكور وذلك بالبراهين المذكورة
 في المطلقات من الخلف والعكس والافراض لا يقال اذا كان الاوسط
 ضروري الثبوت لاحد الطرفين ضروري السلب عن الطرف الاخر كان
 بين الطرفين مبانة ضرورية فيكون نتيجة الضروريتين ضرورية لانا نقول

لا يلزم من ذلك إلا المناقاة بين ذاتي الطرفين والمطابقة
 بين ذات الأصغر ووصف الأكبر فالمطابقة غير لازم واللازم غير مط
 ولهذا يصح في الغرض المشهور لاشئ من الحار بفرس بالضرورة وكل
 مركوب زيد فرس بالضرورة مع كذب ليس بعض الحار بمركوب زيد
 بالضرورة الثاني انه اذا لم يتحقق دوام احدى المقدمتين بحذف
 قيد الوجود من الصغرى ان استملت عليه لانه مما لا يتعدى الى النتيجة
 اصلا لانه ان كان في احدى المقدمتين فقط يكون موافقا للمقدمة
 الاخرى فلا ينتج وان كان في كلتي المقدمتين فقيده وجود كل منهما لا ينتج
 مع اصل الاخرى للاتفاق في الكيف ولا مع قيد وجود ما اذا لا ينتج
 في هذا الشكل عن مطلقين ولا عن ممكنين ولا عن ممكنة ومطلقة **الثاني**
 انه على تقدير عدم دوام احدى المقدمتين بحذف قيد الضرورة من
 الصغرى ان وجدت فيها سواء اختص بها ام لا وذلك لان الضرورة
 فيها لا يكون الا وصفية او وقتية اذ التقدير عدم دوام احدى المقدمتين
 واخص الاختصاص من الضرورية الوصفية او الوقتية ومن مقدمه اخرى
 هو الاختصاص من المشرطتين او من وقتية ومشرطية وشئ منهما لا ينتج
 بالضرورة اما الاول فلان الاوسط ضروري الثبوت لمجموع ذات احد
 الطرفين وصفه ضروري السلب عن مجموع ذات الطرف الاخر ووصفه
 وهذا لا يوجب مناقاة ووصف احد الطرفين مجموع ذات الآخر ووصفه
 بل مناقاة المجموعين وهو غير المطابق اما الثاني فلان الاوسط ضروري الثبوت
 للاصغر في بعض اوقات ذاته ضروري السلب عن الأكبر بشرط الوصف
 وهذا لا يوجب مناقاة ووصف الأكبر للاصغر بل مناقاة ذات الأكبر مع وصفه

للاصغر وهو غير المطابق والمذكور في الكشف وغيره ان الضرورة ان حذفت
 بالصغرى حذفت والا فلا حتى ان اختلط المشرطية مع المشرطية ينتج
 مشرطية ومع الوقتية وقتية مطلقة ومع المنتشرة ينتج منتشرة
 مطلقة اما في المشرطيتين فلان الاوسط اذا كان منافيا لاحد
 الوصفين لازما للوصف الآخر لزوم مناقاة الوصفين ضرورة
 واما في المشرطية واخرى الوقتيتين فلان الاوسط اذا كان منافيا
 لوصف وملازم لذات في وقت كان ذلك الوصف منافيا لتلك
 الذات في ذلك الوقت ولا يخفى عليك ان هذا انما يصح اذا فسر المشرطية
 بالضرورة لاجل الوصف **قال** واما الشكل الثالث فشرط فعلية الصغرى
 والنتيجة كما تكبري ان كانت غير المشرطيتين والعرفيتين والافعال الصغرى
 محذوف عنها الملازم ان كانت الكبرى احدى العامين مضمونا اليه
 ان كانت احدى الخاصيتين **اقول** شرط الشكل الثالث بحسب الجهة
 فعلية الصغرى لان اخص اختلاطات امكان الصغرى اعني اختلاط
 الصغرى الممكنة الخاصة مع الكبرى الضرورية والمشرطية الخاصة في
 اخص الضروريات اعني الاولين عقيم للاختلاف كما اذا فرضنا ان زيدا
 ركب الفرس دون الحمار وعمر واركب الحمار دون الفرس صدق كل ما هو
 مركوب زيد فهو مركوب عمر وبالاكمال وكل ما هو مركوب زيد فهو فرس
 بالضرورة مع امتناع الايجاب ولو قلنا بدل الكبرى ولا شئ مما هو
 مركوب زيد كما بالضرورة كان القياس على هيئة الضرب الثاني
 مع امتناع السلب وقد جرت العادة بان يقتصر وان بيان العقم على
 ايراد ما هو خلاف قانون المطلقات مثلكا كما ينتجة الضرب الاول

من هذا الشكل موجبة والضرب الثاني في سالبه اقصر واعلم ان من
الضرب الاول منتج للسلب مثال من الضرب الثاني في منتج للايجاب
لان ايجاب الاول وسلب الثاني واضح كثير لقولنا كل انسان كاتب
بالامكان وكل انسان ناطق بالضرورة مع حقيقة الايجاب وقولنا كل
انسان كاتب بالامكان ولا شيء من الانسان بفارس بالضرورة مع حقيقة
السلب وقس على ما ذكرنا اختلاط الممكنة مع المشروطة فسقط بمقتضى
هذا الشرط ستة وعشرون اختلاطا حاصلة من ضرب الممكنين في الثلث
عشرة وبقيت المنتجات مائة وثلاثة واربعين والعانون في جهة النتيجة
ان الكبرى ان كانت غير الوصفيات الاربع فالنتيجة كالكبرى وان كانت
احدى الوصفيات فالنتيجة كعكس الصغرى بابرأهين المذكورة في المطلق
لكن بشرط ان يحذف من عكس الصغرى قيد الابدوام ان اشتمل عليه لانه سالب
ولا دخل للسالبة في صغرى هذا الشكل وان ينضم الى عكس الصغرى لادوام
الكبرى ان اشتملت عليه كما اذا كانت احد الرأى صين لانه مع الصغرى
ينتج لادوام النتيجة مثلا قولنا كل ب س ج دائما وكل ب ا ما دام ب
لا دائما ينتج بعض ج ا حين هو ج لا دائما اما الاطلاق في المطلقات
واما الابدوام فلاننا نضم الصغرى الى لادوام الكبرى هكذا كل ج ب
دائما ولا شيء من ب ا باطلاق ينتج ليس بعض ج ا باطلاق وهو
معنى لادوام النتيجة **قال** واما الشكل الرابع فشرط انما به بحسب الجهة
امور خمسة الاول كون القياس فيه من الفعل الثاني انعكاس السالبة
المستعملة فيه الثالث صدق الابدوام على صغرى الضرب الثالث والعرف
العام على كبراه الرابع كون الكبرى في السادس من المنعكسة السوابع الخامس

كون الصغرى في الثامن من احد الرأى صين والكبرى مما يصدق عليه العرف
العام **قال** شرط الشكل الرابع بحسب الجهة امور خمسة الاول ان لا يستعمل
فيه الممكنة اصلا سواء كانت موجبة او سالبة اما اذا كانت سالبة فلما
سبابة من وجوب انعكاس السالبة المستعملة في هذا الشكل واما اذا
كانت موجبة فلانها اما ان يكون صغرى او كبرى ولا شيء منهما بمنهج اما
الصغرى فلان الضروب التي صغرا ما موجبة خمسة الاول والثاني والرابع
والخامس والسادس واما الصغرى عقيم في الاول الذي هو اخص من
الثاني وفي الرابع الذي هو اخص من الخامس والسادس مع اخص الكبرى
اعني الضرورية التي هي اخص البسائط والمشرطة التي هي اخص المركبات
اما في الاول فلعده قولنا في الفرض المشهور كل ما هو مركوب زيد بالامكان
وكل حار ما هو بالضرورة وقولنا كل مركوب زيد مركوب غروب بالمكان
وكفرس مركوب زيد هو مركوب زيد ما دام فرسا مركوب زيد
لا دائما مع حقيقة السلب الضروري وصف الاختلاطتين مع حقيقة الايجاب
ظ واما في الرابع فلاننا اذا قلنا بدل الكبرى في المثال الاول لا شيء من
الفارس بنا هو بالضرورة وفي المثال الثاني لا شيء مما هو لا فرس هو
مركوب لزيد بمركوب ا ما لا فرسا هو مركوب لزيد لا دائما كان الايجاب
الضروري حقا وصفا الاختلاطتين مع حقيقة السلب واما الكبرى فلان
الضروب التي كبراه موجبة ايضا خمسة الاول والثاني والثالث والسادس
والثامن واما الكبرى عقيم في الاول الذي هو اخص من الثاني وفي الثالث
هو اخص من السادس والثامن مع اخص الصغريات اعني الضرورية والمشرطة
اما في الاول فلعده قولنا كل مركوب زيد فرس بالضرورة او كل مركوب زيد

فوس هو مركوب زيد لا دائما وكل حار مركوب زيد بالامكان مع
 حقيقة السلب الضروري وصدا الاختلاطين مع حقيقة الايجاب واما
 في الثالث فلانا اذا قلنا بدل الصغرى لاشي من مركوب زيد بناهق
 او لاشي من مركوب زيد بناهق هو مركوب زيد مادام مركوب زيد
 لا دائما كان الحق الايجاب الضروري وصدا مع حقيقة السلب كشر
 وهما نظر والشارحون قد اقتصرنا في امثال هذه المواضع على
 بيان العمق في ضرب واحد وهو بعزل عن افادة المطلب لان المطلوب مثلا
 هو ان الممكنة لا يستعمل في شئ من ضروب هذه الشكل فافهم الشرط الثاني
 ان يكون السالبة المستعملة في هذا الشكل مما ينفيكس لان الضروب المشتملة
 على السالبة هي الستة الاخيرة واخص السوالب غير المنعكسة اعني الوقتية
 لا ينتج في الثالث الذي هو اخص من السادس والثامن في الرابع الذي
 هو اخص من الخامس والسابع مع اخص السالبة اعني الضرورية وخص المركبات
 اعني المشروطة الخاصة والوقتية فلا بد من بيان ستة امور الاول عقم
 السالبة الوقتية مع الضرورية في الضرب الثالث وذلك لصدق قولنا
 لاشي من القمر بمنخف بالتوقيت لا دائما وكل فضل القمر بالضرورة
 مع امتناع سلب فضل القمر عن المنخف الثاني عقمها مع المشروطة الخاصة
 فيه وذلك لعقمها مع المشروطة العامة وعدم دخل الدوام في الانتاج
 لكونه سالبة مطلقة غير منعكسة فلا ينتج مع اصل الصغرى ولا مع لا دوماها
 وهذا اول من قولهم انه لا يدخل له في الانتاج اذ لا قياس على السالبتين
 لانه لا يدل على عدم انتاجه مع لا دوام الصغرى وبيان عقمها مع المشروطة
 انه يصدق لاشي من القمر بمنخف بالتوقيت وكل فضل القمر مادام فضل القمر

مع امتناع السلب الثالث عقمها مع الوقتية في الثالث ايضا وذلك لانه
 يصدق لاشي من القمر المضى بمنخف بالتوقيت لا دائما وكل فضل القمر مضى
 بالتوقيت لا دائما مع امتناع السلب الرابع عقم اختلاط السالبة الوقتية بالضرورة
 في الضرب الرابع وذلك لصدق قولنا كل منخف فهو فضل القمر بالضرورة ولا
 من القمر بمنخف بالتوقيت لا دائما مع امتناع السلب الخامس عقم اختلاطها
 مع المشروطة الخاصة فيه وذلك لصدق قولنا كل لامضى بالاضافة القمرية
 منخف بالجنسوف القمر الذي بالضرورة لا مضى لا دائما ولا شئ من القمر
 بلا مضى بالتوقيت لا دائما مع امتناع السلب السادس عقم اختلاطها مع الوقتية
 فيه وذلك بان يجعل صغرى المثال الخامس قولنا كل لامضى بالاضافة القمرية
 فهو منخف بالتوقيت لا دائما الشرط الثالث ان يصدق الله واما على صغرى
 الضرب الثالث بان يكون ضرورية او دائمة او يصدق العرفي العام على كراه
 بان يكون من النقص بالست المنعكسة السوالب اذ لو اتفق الامر ان الثالث
 الصغرى احد الوصفيات الاربع اعني المشروطتين والعرفيتين ضرورة
 وجوب انعكاس السالبة المستعملة في هذا الشكل الكبير احدى السبع
 غير المنعكسة السوالب واهل هذه الاختلاط وهو اختلاط الصغرى المشروطة
 الخاصة مع الوقتية عقيم لانه يصدق لاشي من المنخف بالجنسوف القمر
 بمضى بالاضافة القمرية مادام منخفا لا دائما وكل قمر فهو منخف بالجنسوف
 القمر بالتوقيت لا دائما مع امتناع سلب القمر عن المضى بالاضافة القمرية
 ولا يخفى عليك ان العقم انما يتم اذا ارد صورته يتبع فيها الايجاب اخرى
 يتبع فيها السلب وفي الشرط الثاني والثالث لم يظهر بصورة يتبع فيها
 الايجاب والقوم اعتمدوا على ان كل ضرب شتمل على سلب فنتيجة سالبة

فاذا اتى بصورة امتناع السلب فقد لم المظ والمخصم ان يقول لم لا يجوز
 ان يكون النتيجة موجبة ممكنة والشيخ كثيرا ما يستنجى الموجبة من السلب
 وبالعكس والاستدلال بان النتيجة تتبع حسن المقدمات باطل لان
 هذه القاعدة انما تثبت باستقراء الجزئيات فلما ثبت شي من الجزئيات
 بها كان دور التوقف ثبوت القاعدة على ثبوت ذلك الجزئ والعكس
 الشرط الرابع ان يكون كبرى الضرب السادس من الست المنعكسة السواء
 لانه انما يتبين انما وجه بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني فلا بد ان يكون
 صفرا ه سالبه خاصة ليقبل الانعكاس كما عرفت في فصل القياس
 وح لا بد من ان يكون الكبرى احدا الست كما عرفت في الشكل
 الثاني من انه لا يصدق الدوام على صفرا يجب ان يكون كبراه
 من الست المنعكسة السواء الشرط الخامس كون صغر الضرب
 الثامن من احذر الخ صتين وكبراه مما يصدق عليه العرفي العام اي
 يكون احدي الست المنعكسة السواء لان اتا جه ان يتبين
 بعكس الترتيب ليرجع الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة والسالبة
 الجزئية انما تنعكس اذا كانت احذر الخ صتين فلا بد في مقدمتي
 الضرب ان من ان تكونا بحيث اذا بدلتا انتجتا من الشكل الاول
 سالبة خاصة والشكل الاول انما ينتج السالبة الخاصة اذا كانت
 كبراه احدي الخ صتين و صفرا يا احذر الست فلا بد ههنا من ان
 يكون الصغرى احذر الخ صتين لانها كبرى الشكل الاول وان
 يكون الكبرى احذر الست لانها صغرى الشكل الاول لا يعل النتيجة
 الشكل الاول انما يكون سالبة خاصة اذا كانت الصغرى احدي

الوصفيات الاربع واما اذا كانت احذر الدائميتين فالنتيجة ضرورية
 لا دائمة او دائمة لا دائمة لانا نقول بها اخص من العرفية الخاصة فيصير
 في النتيجة السالبة الجزئية العرفية الخاصة وهر تنعكس الى المطلوبة من
 هذا الضرب كان الاول ان يترك اشتراط كون الصغرى ان من احدي
 الخاصتين لانه قد ذكر ذلك في فصل القياس لهذا لم يتعرض لاشتراط
 ذلك في سالبه الضرب السادس والسابع مع انه لا بد منه اما في السادس
 فلما مر واما في السابع فلما اتا جه انما يظهر بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل
 الثالث فلا بد ان يكون كبراه احدي الخاصتين و صفرا فاعلم ان الممكنة
 عقيمة في صغرى الشكل الثالث لكن قد علم ذلك من اشتراط كون القياس
 من الفعلية في جميع ضرب الشكل الرابع **قال** فالنتيجة في الضربين الاولين
 عكس الصغرى ان صدق الدوام عليها او كان القياس من الست المنعكسة
 السواء لا مطلقه عامة وفي الضرب الثالث دائمة ان صدق الدوام
 على احدي مقدمتيه والافعكس الصغرى وفي الرابع والخامس دائمة ان
 صدق الدوام على الكبرى والافعكس الصغرى محذوف عنه الدوام وفي
 السادس كما في الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في الثالث بعد عكس
 الكبرى وفي ان من عكس النتيجة بعد عكس ترتيب **اقول** الاختلاطات
 المنتجة باعتبار الشروط المذكورة في كل واحد من الضربين الاولين ثمانية
 واحد وعشرون حاصلة من ضرب الكوجيات الفعلية الا احذر عشرة في
 نفسها وفي الضرب الثالث ثمانية واربعون حاصلة من الصغرىين الدائميتين
 مع الفعلية الا احذر عشرة ومن الصغريات المشروطتين والعرفيتين مع
 الفعلية الست المنعكسة السواء وفي الرابع والخامس ثمانية وستون حاصلة

من الصغريات الفعلية الاحدى عشرة مع الست المنعكسة وفي السادس
والثامن اثنا عشر حاصلة من الصغريين الخاضعين مع الست وفي السابع
اثنان وعشرون حاصلة من الكبيرين الخاضعين مع الفعلية الاحدى
عشرة والقانون في جهة النتيجة انها في الضربين الاولين عكس الصغرى
ان كانت الصغرى احدهما دائريتين او كان القياس من الست المنعكسة
السوالب والافضلقة وفي الضرب الثالث دائمة ان صدق الدوام
على احدي مقدمتيه والافضلقة الصغرى وفي الرابع والخامس دائمة
ان كانت الكبرى ضرورية او دائمة الافضلقة الصغرى تحذف عنه فيه
الدوام وبيان الكل بالبراهين المذكورة في المطلقات وبيان عدم
لزوم الزائد بالنقض والنتيجة في السادس كما في الشكل الثاني بعد الصغرى
لرجوعه اليه بعكس الصغرى وفي السابع كما في الشكل الثالث بعد الكبرى
لرجوعه اليه بذلك وفي الثامن من عكس النتيجة الى صلة من الشكل الاول
الى اصل من عكس الترتيب ويمكن بيان خمسة الاول باعتبار وجودها
الى الشكل الاول بعكس الترتيب في الثلاثة الاول بعكس المقدمات في
الرابع والخامس **مسألة** الفصل الثالث في الاقرانات الكائنة من الشرطيات
وهي خمسة اقسام الاول ما يتركب من المفصلة والمطبوع منه ما كانت
الشركة في جزاء تام من المقدمات وسبعة الاشكال الاربعة منه لانه ان
كانت تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تاليا
فيها فهو الشكل الثاني وان كان مقوما فيهما فهو الشكل الثالث وان كان
مقدما في الصغرى تاليا في الكبرى فهو الشكل الرابع وشروط الاتباع
وعند الضروب والنتيجة في الكمية والكيفية في كل شكل كما في الخليات

من غير فرق مثال الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان **اب**
في دو وكلما كان ج د في ز ينتج كلما كان **اب** في ز **اف** المراد بالاقتران
الكائنة من الشرطيات الاقضية الاقرانية المشتملة على مقدمة شرطية
سواء كانت فيها مع الشرطية حملية او لا وهذا الباب مما لا بد منه
في الموطوع لانه من المطالب المقدر لقيمة ما هي شرطيات لا سيما في الهندسة
المشتملة عليها كتاب الاقليدس وبسبب ان ارسطو لم يورد هذا الباب
في التعليم زعم بعضهم انه لا حاجة اليه لان معرفة الاقرانات الحاملة
يعني عن ذكرها وهو ليس بشئ بل هي احكامها من الاختلاف الواضح
وقال الشيخ العلي المعلم الاول ذكرها ولم ينقل الى العربية وزعم الشيخ
انه الفرد باخر اعم ووضعه في الكتاب وقال انما قد علمنا في هذا
الباب كما في قريب من ثمان عشرة سنة فبعد استخراجها وقع اليها
كتاب ينسب الى الفاضل الفارابي وكانه مخول عليه لفظة وضوح وكثرة
خطئه وضعف براهينه ومع ذلك فالشيخ قد اخل بكثير منها وادعى
علم كثير مما هو منجذ واشتهر امور لا يتوقف الاتباع عليها نعم قد استقصى
الكلام فيها صاحب الكشف ومن تبعه واقصر المص منها في هذا الكتاب
على شئ نزره عيني بالمختصرات وترك اكثر لفظة جداول وبعد ما عن
الطبع ونحن نقف اثره فنقول ان قسم القياس الشرطي خمسة لان تركيبه
اما من متصلتين او منفصلتين او حملية ومنصلة او حملية ومنفصلة او حملية
ومنفصلة القسم الاول ما يتركب من متصلتين واقسامه ثلثة لان شرا
المتصلتين اما في جزاء تام منها اعني تام المقدم او تام التالى كقولنا كلما
كان **اب** في دو وكلما كان ج د في ز واما في جزاء غير تام منها اعني

احد طرفي المقدم او الثاني كقولنا كلما كان ا ب ف ج د وكلما كان د ه
 فوز واما في جزء تام من احد هما غير تام من الآخر كقولنا كلما كان
 ج د فكلما كان ا ب ف ج د وكلما كان ه ط فوز والمطبوع من
 هذه الاقسام هو الاول فقط وحكمه من المنع الا انه مختص لما
 اذا كان المتصلتان لزوميتين او اتفاقيتين على تقدير جواز
 تالف العكاس من الاتفاقيتين واما اذا كانت احدهما لزومية
 والاخرى اتفاقية فغية تفصيل لا يليق بهذا الكتاب واورد
 على اللزوميتين انه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان
 عددا وكلما كان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة اعني قولنا
 كلما كان الاثنان فردا كان زوجا واجيب بانه ان اعتبر في اللزوم
 الصدق بحسب نفس الامر فندم صدق الصغرى وان اعتبر بحسب اللوازم
 فلانم كذب النتيجة فان من يرى ان الاثنين فرد فلان يراهم زوج
قال القسم الثاني ما يتركب من المنفصلة والمطبوع منه ما كان الشرية
 في جزء غير تام من المقدمتين كقولنا دائما ما كل ا ب او كل ج د واما
 انا كل د ه او كل و ز بنتج دائما ما كل ا ب او كل ج د واما
 خلوا الواقع عن مقدمتي التأليف وعن احد الاخرين وينتقد فيه الاشكال
 الاربعة والشرايط المعبرة بين الحملتين معبرة ههنا بين المتشاكلتين
اقول من قسم الاقترانات الشرطية ما يتركب من منفصلتين واقسمته
 ايضا ثلثة كما مر الاول كقولنا دائما ما ان يكون ا ب و ج د واما
 انا ان يكون ج د او ه ز و الثاني كقولنا دائما ما كل ا ب واما كل
 ا ج واما انا كل ج د واما كل ه ز و الثالث كقولنا دائما ما كلما كان

ا ب ف ج د واما كلما كان ا ب ف ه ز و دائما ما كل ه ز واما ما كل ج ط
 والمطبوع من هذه الاقسام هو الثاني اعني ما يكون الشرية في جزء
 غير تام من المقدمتين وشروط اتفاده ايجاب المقدمتين وكلية احدهما
 وصدق منع الخلو عليها كقولنا دائما ما كل ا ب او كل ج د واما
 كل د ه او كل و ز بنتج دائما ما كل ا ب او كل ج ه او كل و ز لانه
 لا بد في كل واحد من المنفصلتين مع وقوع احد جزئيهما ضرورة
 منع الخلو فالواقع من المنفصلة الاولى ان كان الجزء الاول اعني كل
 ا ب فهو اول اجزاء النتيجة وان كان الجزء الثاني اعني كل ج د فالواقع
 منه من المنفصلة الثانية اما الجزء الاول اعني كل د ه فيستظم منها
 قياسا هكذا كل ج د وكل د ه بنتج كقولنا كل ج ه وهو ثاني اجزاء
 النتيجة وعلى كل تقدير لا بد من صدق احد الاجزاء الثلثة من المنفصلة
 المذكورة فيكون نتيجة وينتقد الاشكال الاربعة مثال الشكل الاول
 ما سبق مثال الشكل الثاني قولنا دائما ما كل ا ب او كل ج د واما
 انا لا شئ من ه د او كل و ز بنتج دائما ما كل ا ب او لا شئ من
 ج ه او كل و ز مثال الشكل الثالث قولنا دائما ما كل ا ب او كل ج د
 واما انا كل ج ه او كل و ز بنتج دائما ما كل ا ب او بعض د ه
 او كل و ز مثال الشكل الرابع قولنا دائما ما كل ا ب او كل ج د واما
 انا كل ج ه او كل و ز بنتج دائما ما كل ا ب او بعض د ه او كل و ز
 قياسا سبق **قال** القسم الثالث ما يتركب من الكلية والمنفصلة والمطبوع
 منه ما كان الكلية كبرى والشرية مع تالي المتصلة ونتيجة متصلة مقدما
 مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالى والكلية كقولنا كلما كان

ا ب فكل ج ه و ينفقه في الاشكال الاربعة والشرائط المعبرة
 بين الحليتين معتبرة ههنا بين التالي والحلية **اقول** القسم الثالث
 من اقسام الاقترانات الشرطية ما يتركب من الحلية والمتصلة ^{وهي}
 اربعة لان الحلية اما ان يكون صغرى او كبرى واما ما كان فالمتشارك
 لها اما مقدم المتصلة او تاليها فالاول فلكون كل ا ب وكلما كان
 كل ب ج فكل د ه الثاني فلكون كل ا ب وكلما كان كل ج د فكل
 ب ه الثالث فلكون كلما كان ا ب فج د وكل ب ه والرابع وهو
 المطبوع من بين الاقسام ما يكون الحلية كبرى والمتصلة مع تالي
 المتصلة فلكون كلما كان ا ب فج د وكل د ه ينتج كلما كان ا ب فج ه لانه
 كلما صدق المقدم صدق التالي بالضرورة والحلية صادقة في نفس الامر
 وتالياً التالي مع الحلية منتج لقولنا ج ه فكلما صدق المقدم صدق ج ه
 وهو مفهوم النتيجة المتصلة وينفقه في الاشكال الاربعة باعتبار
 تالياً التالي مع الحلية فالاول كما مر والثاني فلكون كلما كان ا ب
 فج د ولا شئ من ه د وان ثبت فلكون كلما كان ا ب فج د ولا شئ
 من د ه والرابع فلكون كلما كان ا ب فج د وكل ه **وقال** القسم الرابع
 ما يتركب من الحلية والمنفصلة وهو على قسمين احدهما ان يكون الحليتين
 بعدد اجزاء الانفصال يشترك كل واحد منهما لواحد من اجزاء
 الانفصال اما مع اتى والتاليات في النتيجة فلكون كل ج ا ب
 واما د واما ه وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط لصدق اجزاء الانفصال
 مع ما يشترك من الحلية والامر مع اختلاف التاليات في النتيجة
 فلكون كل ج ا ب واما د واما ه وكل ب ج وكل د ط وكل ه ز ينتج

كل ج ا ب واما ط واما ز لما قرأنا في ان يكون الحليتين اقل من اجزاء
 الانفصال وليكن الحلية واحدة والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة
 مع احدهما فلكون ا ما كل ا ط او كل ج ب وكل ب د ينتج ا ما كل ط
 او كل ج د لا متباع خلو الواقع عن مقدمي التاليف وعن الجزاء غير
 المتشارك **اقول** القسم الرابع من اقسام الاقترانات الشرطية ما يتركب
 من الحلية والمنفصلة وهو يعني المطبوع منه على قسمين الاول ان يكون
 الحليتين بعدد اجزاء الانفصال وكان كل واحدة من الحليتين مشاركة
 لواحد من اجزاء الانفصال وذلك على ضربين الاول ان يكون التاليف
 بين الحليتين واجزاء الانفصال متحدة النتيجة فلكون كل ج ا ب واما د
 واما ه وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط ينتج كل ج ط لان جميع الحليتين
 صادقة ولا يترتب من صدق احدهما الانفصال ايضا فاني جزء نفوذ
 صدق فموقع الحلية المشتركة له ينتج النتيجة المطلوبة اعني كل ج ط
 وهذا معنى اتى والنتيجة وينفقه في الاشكال الاربعة باعتبار تالياً
 جزء الانفصال مع الحلية المشتركة له الثاني ان يكون التاليفات بين
 الحليتين واجزاء الانفصال مختلفة وتكون النتيجة منفصلة مركبة من
 نتيج التاليفات فلكون كل ج ا ب واما د واما ه وكل ب ج وكل
 د ط وكل ه ز ينتج كل ج ا ب واما ط واما ز لما مر من وجوب صدق
 الحليتين مع واحد من اجزاء الانفصال وايها يفرض صدق ينتج مع الحلية
 المشتركة له احدهما النتيجة وينفقه في الاشكال الاربعة في ايضا
 القسم الثاني ان يكون الحليتين اقل من اجزاء الانفصال ويقع على وجوه اقربها
 ان يكون الحلية واحدة والمنفصلة مانعة الخلو ذات جزئين يشتركها

المحلية في احد الجزئين كقولنا اما كل ا ط واما كل ج ب وكل ب د
 ينتج اما كل ا ط او كل ج د لان الواقع من جزئي المنفصلة اما الجزء
 الاول اعني كل ا ط وهو احد جزئي النتيجة واما الجزء الثاني اعني كل
 ج ب وهو مع المحلية الصادقة ينتج كل ج د فلا بد في الواقع من
 صدق كل ا ط او كل ج د وهو مفهوم المنفصلة النتيجة وانفكاك
 ههنا ايضا واما ان يكون المحلية اكثر من عدا جزاء الانفصا او يكون
 بعدد واحد لا يكون كل واحدة من المحليات مشاركة لجزء من اجزاء
 فعدا اهل المص لبعده عن الطبع **قال** القسم الخامس ما يتركب من المنفصلة
 والمنفصلة والاشتراك اما في جزء تام منها او غير تام منها وكيف كان
 فالمطبوع منه ما يكون المنفصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى مثال الاول
 قولنا كلما كان ا ب في د و دائما او قد يكون المخرج داو د زمانة
 الجمع ينتج دائما او قد يكون ا ب ا د زمانة الجمع لاستدزام الامتناع
 الاجتماع مع اللازم دائما او في اجملة امتناعه مع الملزوم دائما او في
 ومانعة الخلو ينتج قد يكون ا ب في د لا يستلزم نقيض الاول
 للطرفين استلزاما كلياً واستدزام ذلك المط من الثالث مثال الثاني
 كلما ب فكل ج د واما ما كرده او زمانة الخلو ينتج كلما كان ا ب
 فاما كل ج د او د ز والاستقصا في هذه الاسماء ما لا يلحق بالرسالة
 التي علمنا بانها في المنطق **فصل** القسم الخامس من اقسام الاقترانات
 الشرطية ما يتركب من الشرطية المنفصلة والمنفصلة واقسام ثلثة لان الشك
 بينهما اما في جزء تام منها او جزء غير تام منها او جزء تام من احدهما غير
 تام من الاخرى والقسم الاخر ما اهل المص مثله قولنا دائما اما كلما كان

ا ب في د واما كلما كان ا ب في د والعسما الاول كما منهما على ضربين
 لانه اما ان يكون المنفصلة صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس والمطبوع منها
 ما يكون المنفصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى اما الاول وهو ما يكون
 الشك فيهما في جزء تام من المقدمتين فلقولنا كلما كان ا ب في د واما
 او قد يكون ا ب في د زمانة الجمع ينتج دائما او قد يكون ا ب ا
 د لان ج د لازم ل ا ب و د ز يمنع اجتماعه مع ج د كلياً او جزئياً
 فيكون د ز يمنع الاجتماع مع ا ب كذلك لان امتناع الاجتماع مع الملزوم
 كذا كذا هذا اذا كانت المنفصلة مانعة الجمع وان كانت مانعة الخلو
 كما في مثال المذكور بعينه ينتج قد يكون ا ب في د لان نقيض
 الاوسط اعني نقيض ج د يستلزم طرفي النتيجة اعني نقيض ا ب وعين
 ه ز اما الاول فلان نقيض اللازم يستلزم نقيض الملزوم واما الثاني
 فمنع مخلو بين ج د و د ز وكل امرين عينا منع الخلو كان نقيض كل
 منها مستلزما لعين الآخر اذا كان نقيض الاوسط مستلزماً للطرفين
 ا ب ج ان الطرف الاول اعني نقيض ا ب قد يستلزم عين ه ز بقياس من
 الشكل الثالث هكذا كلما تحقق نقيض الاوسط تحقق الطرف الاول اعني
 ليس ا ب وكلما تحقق نقيض الاوسط تحقق الطرف الآخر اعني ه ز ينتج
 قد يكون ا ب في د فز هو المطلب ويعلم من ذلك ان المنفصلة ان
 كانت حقيقية كان القياس مستلزماً للنتيجة جميعاً واما الثاني وهو
 يكون الشك في جزء غير تام من المقدمتين فلقولنا كلما كان ا ب فكل ج د
 واما اما كل د او د زمانة الخلو ينتج كلما كان ا ب فاما كل ج د او
 و ز لان كل ج د ثابت على تقدير ا ب و ج فواقع من المنفصلة ان كان

الجزء الأول اعني كرده فيها اعني كل ج د وكل د ه ينتجان كل ج ه
 فيكون كل ج ه ثابتا على تقدير ا ب وان كان الجزء الثاني اعني وز يكون
 الواقع على تقدير ا ب وز فغى تقدير ا ب يلزم احد الامرين اما كل
 د ه واما وز وهذا معنى النتيجة والاستقصاء هذه الاقسام وتحقيق
 تألها من الاحكام مما لا يطبق بهذا الكتاب فترى المص تركه اقرب
 الى الصواب **قال** الفصل الرابع في القياس الاستثنائي وهو
 مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئيهما او
 يلزم وضع الجزء الاخر او رفعه ويجب ان يحجب الشرطية والزمية متصلة
 وكلية او كلية الوضع والرفع ان لم تكن وقت الاتصال والانفصال
 هو بعينه وقت الوضع والرفع والشرطية الموضوعه فيه ان كانت
 متصلة فاستثنا عين المقدم ينتج عين التالي واستثنا نقيض التالي
 ينتج نقيض المقدم والالبط للزوم دون العكس شئ منها لا محال يكون
 التالي اعم من المقدم وان كانت متصلة فان كانت حقيقة فاستثنا
 عين الجزء الثاني ينتج نقيض الآخر لاستحالة اخلو وان كانت مانعة المجمع ينتج
 القسم الاول فقط لا متناع الاجزاء دون اخلو وان كانت مانعة اخلو ينتج
 القسم الثاني فقط لا متناع الاجزاء دون المجمع **قوله** قد عرفت ان القياس الاستثنائي
 ما يشتمل على النتيجة او نقيضها بالفعل وظاهر ان النتيجة او النقيض لا يجوز
 ان يكون نفس احد مقدمتيه بل جزءا منها ومقدمة التي يكون النقيض جزءا منها
 شرطية لا محالة فالقياس الاستثنائي يكون مركبا من مقدمتين احدهما
 شرطية متصلة او منفصلة والاخرى احد جزئي الشرطية او نقيضه دالة
 على الوضع او الرفع ويكون حملية او شرطية باعتبار تركيب الشرطية حمليتين

او شرطيتين او حملية وشرطية فان كانا مقدم الشرطية وتاليها حمليتين
 كانت المقدمة الاستثنائية حملية وان كانا شرطيتين كانت شرطية
 وان كانا مقدمي حملية وتاليها شرطية فان كانا استثنائيين لعين المقدم
 كانت المقدمة الاستثنائية حملية وان كانا استثنائيين لنقيض التالي
 كانت شرطية وان كانا بالعكس فبالعكس فبالعكس فبالعكس فبالعكس فبالعكس
 ان يكون الشرطية موجبة او السالبة عقيمة لانه اذا لم يكن بين امرين اتصال
 او انفصال لم يلزم من وجود احدهما او نقيضه وجود الاخر او عدمه
 الثاني ان يكون الشرطية لزومية ان كانت متصلة او عندية ان كانت
 منفصلة لان العلم بصديق الاتفاقية موقوف على العلم بعقد احد طرفيهما
 او كذبه فلو استفيد العلم بعقد احدا الطرفين او كذبه من الاتفاقية يلزم لزوم
 وفي هذا التقرر نظر لانه جعل كلا من الموقوف والموقوف عليه العلم بصديق
 احد الطرفين او كذبه وجاز ان يكون الطرف الموقوف غير الطرف الموقوف
 عليه ولا يلزم الدور فالا ان يقال الشرطية ان كانت اتفاقية فان كانت
 متصلة فاما ان يراود وضع المقدم ليعلم صدق التالي وهو محال لان العلم
 بصديق التالي محال قبل الوضع ضرورة توقف صدق الاتفاقية على صدق
 كلا طرفيه وايضا العلم بالاتفاقية يتوقف على العلم بصديق التالي فلو استفيد
 العلم بالزوم الدور واما ان يراود استثنا نقيض التالي ليعلم رفع المقدم
 وهو ايضا محال لانه لا اتصال بين طرفي الاتفاقية لا بطريق اللزوم ولا بطريق
 الاتفاقية اذ في الاتفاقية الخاصة فقط لصديق طرفيهما فلا يكون بين نقيضيهما
 اتفاق كذبهما ولا لزوم لعدم العلة واما في الاتفاقية العامة فليجوز صدق
 طرفيهما فلا يلزم من كذب تاليها كذب مقدمها هذا مع ان كذب التالي

بينا في صفة الاتفاقية وهو نظوان كانت منفصلة فصفه احد طرفيها
او كذب معلوم قبل الاستثناء فلا يستفاد منه ونوقش في ذلك
بان المعلوم قبل الاستثناء وهو صدق احد الطرفين لا على التبيين
والاستفاد من الاستثناء هو العلم بصدق احدهما على التبيين ويمكن
دفعها بمنع المقدمة الاولى الثالث ان يكون الشرطية كلية وقد عرفت
معناها او يكون الاستثناء كليا او متحققا في جميع الازمان وعلى جميع
الاولى التي لا ينافي وضع المقدم اذ لو انتفى الامران لجاز ان يكون
اللزوم او العناد على بعض الاولى والاستثناء على وضع اخر فلا
يلزم من وضع احد جزئي الشرطية او رفعه وضع الاخر او رفعه اللهم الا
ان يكون وضع اللزوم او العناد بعينه وضع الاستثناء فانه ينتج القياس
ج بالضرورة لقولنا ان قدم زيدا لان فهو مكرم لكنه قدم الان ثم الشرطية
التي هي جزء القياس الاستثناء اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة فاستثناء
عين مقدمها ينتج عين تاليها لاستلزام وجود الملزوم وجود اللازم واستثناء
نقيض تاليها ينتج نقيض مقدمها لاستلزام عدم اللازم عدم الملزوم والآن
يسهل اللزوم ولا ينكسر شي منها اكر استثناء عين التالي لا ينتج عين المقدم
واستثناء نقيض المقدم لا ينتج نقيض التالي لجواز ان يكون اللازم اعم
ووجود اللازم لا يستلزم وجود الاخص عدم الاخص لا يستلزم عدم اللازم
فان قلت جاز ان يكون اللازم مساويا قلت الانا جاز ان يكون بالنظر
الى صورة القياس بل مادته المحصورة والمعتبر هو الاول لا يبرر انهم لا
يقولون بان الموجبات ما ينكسر كليا مع تحقق ذلك فيما يكون المحمول
مساويا للموضوع لا يقال بصدق قولنا كلما كان زيد انسانا فهو ضاحك

بالاطلاق العام لكنه ليس بضاحك مع كذب النتيجة اعني انه ليس انسانا
لان بعض من هو ليس بضاحك بالفعل فهو انسانا لانا نقول يجب في
اخذ النقيض رعاية الامور المعبرة في التناقض حتى يكون نقيض
بالاطلاق ليس بضاحك دائما وان كانت الشرطية منفصلة فان كانت
حقيقية انتج وضع اي جزء كان نقيض الاخر لا متناع الاجتماع ورفع
اياهما كان عين الاخر لا متناع الارتفاع وان كانت التجمع انتج وضع
اياهما كان نقيض الاخر لا متناع الاجتماع دون العكس لجواز الارتفاع وان
كانت مانعة التجمع انتج رفع اياهما كان عين الاخر لا متناع الارتفاع
دون العكس لجواز الاجتماع فالنتائج من المتصل والمنفصل غير الحقيقية اثنتان
ومن الحقيقي اربعة **ف** الفصل الخامس في لواحق القياس هو اربعة الاول
القياس المركب وهو تركيب من مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها
ومن مقدمة اخرى نتيجة اخرى وهتم جرا الى ان يحصل المطلوب وهو
اما موصول النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د ثم كل ج د
وكل د ا فكل ج ا ثم كل ج ب او كل ا ه فكل ج ه واما موصول النتائج كقولنا
كل ج ب وكل ب د وكل د ا فكل ج ه **ف** قول القياس المنبج
لمط واحد يكون بحكم الاستقراء الصحيح مؤلفا من مقدمتين لا ازيد ولا
انقص لكن ذلك القياس قد يفتقر مقدمته او احدهما الى القياسات
وكذلك ان ينتهي القياس الى المبادئ البدئية والمستتمة فيكون منها
قياسات من مرتبة محصلة للقياس المنبج للمط فسموا ذلك قياسا مركبا
وعده من لواحق القياس والكلام فيه غني عن الشرح **ف** الثاني
قياس الخلف وهو اثبات المطالبات نقيضه كقولنا لو كذب ليس كل ج

لكان كل ج ب وكل ب اعلا انها مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس
 كل ج ب لكان كل ج ب لكن ليس كل ج اعلا انها امر محال فينتج ليس كل
 ج ب وهو **المطابق** سمي بذلك لانه يؤدي الى الخلف امر محال
 على تقدير عدم حقيقة المطر وقيل لانه يأتي المطر من خلفه امر من ورائه
 الذي هو تقيضه ولما كان القياس مختصرا في الاقتراني والاستثنائي
 باقسامها المذكورة وجب رد هذا القياس وتحليله الى ذلك وقد
 وقع فيه اختلاف عظيم والذي استقر عليه زائر الشيخ انه مركب من
 قيتين احدهما اقتراني والاخر استثنائي اما الاقتراني فمركب من
 متصليتين احدهما الملازمة بين المطر الموصوع على انه ليس بحق وبين
 نقيض المطر وهذه الملازمة بينة بذاتها والاخرى الملازمة بين نقيض
 المطر على انه حق وبين امر محال وهذه الملازمة تحتاج الى البيان
 فهدى الاقتراني ينتج متصلة مركبة من مقدم المتصلة على انه ليس بحق
 ومن الامر المحال واما الاستثنائي فمركب من متصلة لزومية هي نتيجة ذلك
 الاقتراني ومن استثنائي نقيض التالي ينتج نقيض المقدم فينضم تحقق المطر
 لتحقيق نقيضه ولو تحقق نقيضه لتحقيق ج لكن المحل ليس بتحقيق نقيض المطر تحقيق
قال الثالث الاستقراء وهو الحكم على كل وجوده في اكثر جزئياته كقولنا
 كل حيوان يركض فكله الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والطيور
 كذلك وهو لا يفيد اليقين لاحتمال ان لا يكون الكل بهذه الحالة كالتمساح
اقول فهدى الاستقراء بالحكم على كل وجوده في اكثر جزئياته وقالوا
 اكثر جزئياته لان الحكم لو كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل
 قياسا مقسما كذا قيل وفيه بحث لان الحكم اذا وجد في جميع الجزئيات

فقد وجد في اكثرها ضرورة وقد صرح القوم بان الاستقراء ينقسم
 الى تام وهو القياس المقسم والناقص وهو الاستقراء المتعارف المفهوم من
 اطلاق لفظ الاستقراء المقيد للظن دون العلم وفي تفسيرهم تسامح ظاهر
 لان الاستقراء حجة موصلة الى التصديق الذي هو الحكم الكلي فاثبات الحكم
 الكلي هو المطر من الاستقراء لانفسه فكانهم ارادوا ان اثبات المطلوب
 بالاستقراء هو اثبات حكم كلي لوجوده في اكثر الجزئيات والصحيح
 في تفسيره ما ذكره الامام حجة الاسلام وهو انه عبارة من تصفح امور
 جزئية ليحكم بحكمها على امر يشتمل تلك الجزئيات وهو الموافق للكلام في
 نصر الفارابي حيث قال الاستقراء هو تصفح شئ من الجزئيات الداخلية
 تحت امر ما كلي لتصفح حكم ما حكم به على ذلك الامر بما يجاب او سلب فحين
 جزئيات ذلك الحكم لطلب الحكم في كل واحد واحد هو الاستقراء و
 ايجاب الحكم بذلك الامر الكلي او سلبه هو نتيجة الاستقراء سمي بذلك
 لان المستقري ينتج جزئيا جزئيا ليحصل المطر نقول استقرت البلاد
 اذا تتبعها قرية قرية يخرج من ارض الى ارض **قال** الرابع التمثيل وهو
 اثبات الحكم في جزئ لوجوده في جزئ آخر بمعنى مشتركة بينهما كقولهم
 العالم مؤلف فهو حادث كالبيت وبينوا عليه المشرك بالآلة وراعيهم
 غير بين النفي والاثبات كقولهم علته الحدوث اما التأليف او كذا او كذا
 والاخر ان باطلا بالتخلف فيتحقق الاول وهو ضعيف اما الدوران
 فلا الجزء الاخر وسائر الشرائط مدار مع انها ليست بعلة واما التقسيم
 فلا المحصر ممنوع لجواز علية غير المذكور وبقدر تسليم علية المشتركة
 في المعقوس عليه لا يلزم علية في المعقوس لجواز ان يكون خصوصية المعقوس عليه

شرطا للعلية او خصوصية المقيس لما فيها **اقول** فسر والتمثيل بانها
الحكم في جزئي لشئ في جزئي اخر بمعنى مشترك بينهما وفيه تسامح
مثل قر في تفسير الاستقراء والاصوب انه تشبيه جزئي جزئي
في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به
المعلل بذلك المعنى كقولنا السماء حادث لانه كالبيت في التأليف
الذي هو علة الحادث فاذا رددنا الى صورة القياس صار هكذا
السماء مؤلف وكل مؤلف حادث فيكون المحلل فيه من جهة الكبرى بخلاف
الاستقراء فان المحلل فيه من جهة الصغرى فالجزئي الاول اصغر والثاني
شبيه والحكم الكبر والمعنى المشترك اوسط والمنكلمون يسمون التمثيل
استدلالا بالشاهد على الغائب والاصغر غائبا والشبيه شاهدا والفقهاء
يسمونه قياسا لما فيه من حد وجزئي جزئي والحاقه به يقال قاس الشئ
بالشئ اذا قدره على مثله ويسمون الاصغر فرعا والشبيه اصلا للاتباع
الاصغر عليه في ثبوت الحكم والاكبر حكما والاوسط جامعاً وعلة ولهم
فيها علية الجامع للحكم طريقان الاول انه وان الخاضع لعن ترتب الحكم
على الشئ الذي له صلوح عليه ذلك الحكم وجودا وعدما بمعنى انه الحكم
ثبت عند ثبوت ذلك الشئ وينتفي عند انتفائه وبهذا الاعتبار
يسمى الحكم دائرا وذلك الشئ مدارا والدوران علته كون المدار علة
لله اثر وهو لا يفيد اليقين اما اولاً فلان الترتيب وجودا وعدما في بعض
الصور لا يفيد العلية وفي جميعها انما يكون باستقراء تام وهو مستغنى
او مستغنى ولو بين بطريق اخر يرجع الى صورة قياسية اوسطه اجماع
هكذا السماء مؤلف وكل مؤلف حادث فينتفي عن اصل التمثيل وعن

بقية مقدمات الدوران وانما نينا فلان المدار قد لا يكون علة لمدار
كالجزء الاخير من العلة والشرط المساوي لها فان نازعوا في صلوحها للعلية
نازعنا في صلوح ما جعلوه مدارا لذلك الطريق الثاني في التقسيم غير المراد
وبين النفي والاثبات وابطال عليه ما عدا الجامع كما يقال علة حدوث
البيت اما الوجود واما كونه بنفسه واما التأليف والاولى باطلان
ضرورة الانتقاض بالواجب فتعين الثالث وهو ايضا لا يفيد اليقين
لان التقسيم غير حاصر فيجوز ان يكون العلة غير ما ذكر هذا بنا ضعف الوجهين
وقوله وبتقدير تسليم عليه المشترك في المقيس عليه معناه لو سلمنا
تمام الوجهين وثبوت كون الجامع علة للحكم في الاصل فلا نتم لزوم كونه
علة للحكم في الفرع لجواز ان يكون خصوصية الاصل شرطا للعلية او خصوصية
الفرع مانعا فينتفي العلية في الفرع لا تنفاه الشرط او لوجود المانع هذا
اذا اريد بالعلة المؤثرة في الحكم في الجملة وان اريد المؤثر التام بحيث لا يتوقف
على قيد اصلا فيعتمد ثبوت العلية بصير الاصل حشوا ويكون التمثيل قياس
اوسطه الجامع واعلم انه لا نزاع لاحد في ان الاستقراء والتمثيل انما يفيدان
الظن دون اليقين **قال** واما الخاتمة فيقربا بحثان الاول في مواد القضية
وهي يقينية وغير يقينية اما اليقينية فست اوليات وهي
قضايا يتصور طريقها كاف في الجزم بالنسبة بينها كقولنا الكل اعظم من الجزء
ومشاهدات وهرقضايا يحكم بها لقوى ظاهرة او باطنة كالحكم بان الشمس
مضيئة وان لنا خونا وغضبا وخجرات وهي قضايا يحكم بها بحسب هذا
مشكوك في مفيدة اليقين كالحكم بان شرب السموم يوجب الاسهال و
حرارة وهي قضايا يحكم بها بحسب قوى من النفس مفيدة للعقل كالحكم بان

نور القمر مستفاد من الشمس ومقدس هو سرعة الانتقال من المبادئ
الى المظهر ومتواترات وهي قضاياء يحكم بها لكثرة المشاهدات بعد
العلم بعدم اجتماع التواطى عليها كالحكم بوجود ملكة وبغداد ولا
ينحصر مبلغ الشهادت في عدد بل اليقين هو القاضي بكمال العدد
والعلم الحاصل من التجربة والحدس والتواتر ليس بحجة على الغير وقضاياء
قياساتها معها وهي التي يحكم فيها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند
تصور حدودها كالحكم بان الاربعة زوج لانقسامها بمساويين
اقول القياس كما ينقسم باعتبار الصورة الى الاقتراني والاشتتائي
والاقتراني الى المحلى والشرطي والمحلى الى الاشكال الاربعة كما سبق كذلك
ينقسم باعتبار المادة الى الصانعيات الخمس اعني البرهان والمجدل والخطابة
والمغالطة والشعر لانه يفيد اما تصديقا او تأثيرا غيره كالتمثيل والتضيق
اما جازم او غير جازم والجازم اما ان يعتبر حقيقة او لا والمعتبر اما ان
يكون حقا في الواقع او لا فالمفيد للتصديق الجازم الحق هو البرهان
والتصديق الجازم غير الحق هو السفسطة والتصديق الذي لا يعتبر فيه
كونه حقا او غير حق بل يعتبر فيه عموم الاعتراف هو المجدل والافو الشغب
وهو السفسطة تحت قسم واحد هو المغالطة والمفيد للتصديق غير الجازم
هو الخطابة والمفيد للتمثيل والتصديق هو الشعر والمصناعات الى ان مادة
كل من الصانعيات اربعة من اصناف القضاء يقال مواد ان كانت اما
يقينية او غير يقينية واراد باليقينية الادراك الجازم ان ثبت
اعني الذي لا يمكن للحاكم به ان يحكم بخلافه فبالحكم الجازم خرج الظن وبالمطابق
الجهل المركب وبالثابت التعلية فاليقينية كانت وتسمى القضاء بالواجب

قبولها فان قلت اليقينية قد يكون مكتسبة بالبرهان فكيف
حصرت في الست الضرورية قلت المقصود ان المواد الاولى اليقينية
ينحصر في الست والمكتسبة لا تكون اولى من ثواني وما فوقها وانما
انحصرت في الست لان العقل اما ان لا يحتاج في الحكم الى شئ غير تصور
الطرفين وهو الاوليات او يحتاج الى ما ينضم الى العقل فيعينه على الحكم
او الى المحكوم به او اليها جميعا والاول هو المشاهدات والثاني ان
كان تحقيق ذلك الشئ بالاكتمال بسهولة فهي الحدس وان كان
لا بسهولة فهي المكتسبة وليست من المواد الاولى المجعول عنها وان لم يكن
بالاكتمال فهي القضاء بالتي قياساتها معها وان كانت وهو يحتاج
اليه في كليهما ان كان من شأن ان يحصل بالاحساس فهو المتواترات
والا فهو المجربات اما الاوليات فهي قضاياء يحكم العقل بها بمجرد تصور
طرفيها كقولنا الكل اعظم من الجزء والنفي والاثبات لا يحتاج ولا
يرتفع والجسم الواحد في ان واحد لا يكون في مكانين فان كانت
الاطراف جلية الصورة والارتباط جلية عنده غير واضح لغيره وقد
يتوقف العقل في الحكم الاول بعد تصور الاطراف وذلك اما النقص
الغريزة كما للصبيان والبله واما التدينس العطرة بالعقائد المضادة
للاوليات كما تكون لبعض العوام والجهال واما المشاهدات فهي قضاياء
يحكم بها بواسطة الحواس الظاهرة وتسمى الحسابات كالحكم بان الشمس مضيئة
او الحواس الباطنة وتسمى وجرات كالحكم بان لنا خوفا وغضبا
ثم ان الاحكام الحسية كلها جزئية فان الحس لا يفيد الا ان هذه النار
حارة اما الحكم بان كل نار حارة فحكم عقلي استفاده العقل من الحس

بحرئيات ذلك الحكم والوقوف على علمه وبهذا يظهر ان الحكم بالمشاهدة
مركب من اجس والعقل الحسن مجرد واما المحررات فهي قضاي بالحكم بها بمشاهدة
متكررة مفيدة لليقين بواسطة قياس خفي وهو ان يعلم ان الوقوع
المكرر على نهج واحد لا بد له من سبب ان لم يعرف ماهية ذلك السبب
وكما علم وجود السبب علم وجود السبب قطعاً ويتميز عن الاستقراء
بان الاستقراء لا يقارن بهذا القياس الخفي وذلك كالحكم بان السقون
مسهل للصعود واما المحررات فهي قضاي بالحكم بها كدس قومي من النفس
مفيدة للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس لا يرى من اختلاف
تشكلات نوره بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس فهي كالمحررات في
نكر المشاهدة ومقارنة القياس الخفي الا ان السبب في المحررات معلوم
السببية غير معلوم الماهية وفي المحررات معلوم بالوجهين وانما يفتق
عليه بالحس لا بالفكر والالكان من العلوم الكسبية ويفسر كدس
بسرعة انتقال الذهن من المبادى الى المطالب يعني بحيث يتمثل المطالب
في الذهن مع المبادى دفعة ففى العبارة تسلمح وفسره المحققون بانه
عبارة عن الظفر عند الالتفات الى المطالب بالحدود الوسطى دفعة وتمثل
المطالب في الذهن مع الحدود الوسطى كذات من غير حركة سواء كان
مع شوق اذ لم يكن بخلاف الفقدانه حركة في المعنى المطالب المبادى
فربما تنقطع وربما تنادى واذا تنادى فانما تتم بحركة اخرى من المبادى
الى المطالب ففى الفكر امكان الانقطاع ووجود الحركة بخلاف المحررات
الانتقال فيه دفعة لا تدريجي واطلا السرعة تجوز ذكره في شرح الانشأ
ان الفكر والحس مراتب في التاديه الى المطلوب بحسب الكيف والكم اما

بحسب الكيف فاسم التاديه وبطنها واما بحسب الكم فمكثرة عند التاديه
الى العلوم وقائمه والاول في الفكر اكثر لاشتماله على الحركة والثاني في الحس
اكثر لجوده عن الحركة وفيه بحث لان لا اختلاف في السرعة والبطء وان
كانه قديماً لا بد فيه من الحركة والزمان فكما الحركة المتعينة عن الحس انما
هي الحركة المشبهة في الفكر لا مطلق الحركة واما المتواترات فهي قضاي بالحكم
بها كمكثرة المشاهدة بعد امكان المحكوم به والوثوق بعدم اتفاق المشاهدين
على الكذب كالحكم بوجود مكة وبغداد ويشترط الاستدلال بالحس حتى لا يعتبر
التواتر الا فيما يستند الى المشاهدة اما العدد الذي لا يحصل التواتر
باقول منه فالضابط فيه حصول اليقين بالحكم وزوال الاحتمال وما ذهب اليه
بعضهم من اكثر اط الخمسة او الاثنى عشر او العشرة او الاربعين او السبعين
فلا دليل عليه ونحن فاطعون بانه يحصل لنا العلم بالمتواترات من غير العلم
بعد ومخصوص وانه يختلف باختلاف الوقايح والخبرين والمستمعين
والعلم حاصل من التواتر والحس التجربة لا يكون حجة على الغير لجواز ان
لا يكون ذلك حاصلاً واما القضايا التي قياسها معها ويسمى القضايا
الفطرية القياس فهي قضاي بالحكم بها بواسطة قياس لا تعيب وسطة
عن الذهن عند حضور طرف القضية كقولنا الاربعة زوج لانفسها
مستساوين **قار** والقياس المؤلف من هذه الست يسمى برأياً اما
لمى وهو الذي الحد الاوسط فيه علمه للنسبة في الذهن والعين كقولنا
هذا متعفن الاخط وكل متعفن الاخط محموم فهذا محموم واما ائى وهو
الذي الحد الاوسط فيه علمه للنسبة في الذهن فقط كقولنا هذا محموم وكل
محموم متعفن الاخط فهذا متعفن الاخط **قار** مقدمات البرهان لا يجب

ان يكون من الضروريات الست بل يكون من الكسبية المنتمية اليها فاما
المصل الذي هو موادها الاول من الضروريات الست سواء كانت
مقدّماته ضرورية او ممكنة او مستتبين او مختلفين يسمى برئاستها
يقال انه البرهان لا يتألف الا من الضروريات فمنها انه لا يتألف
الا من قضايا يكون التصديق بها ضروريا سواء كانت ضرورية
في نفسها او ممكنة او وجودية وسواء كانت بداهية او مكتسبة
فهو اذن قياس مؤلف من البقينيات لافادة البقيتين الاولتين
فيه لا بد ان يكون علته لحصول التصديق بالحكم المطا والالم يكن البرهان
برئاستها عليه ثم لا يخلو اما ان يكون ذلك علة له لوجود ذلك الحكم
في الخارج ايضا ويسمى برئاستها لافادة العلية اعني علية الحكم على
الاطلاق واما ان لا يكون كذلك ويسمى برئاستها لافادة الانية
اعني الشبوت في العقل دون العلية في الوجود ثم الاوسط في برهان
العلم مع انه علة لوجود الاكبر للاصغر قد يكون ايضا علة لوجود الاكبر
مطلقا كما في قولنا زيد متعفن الاخطا وكل متعفن الاخطا مجوم فان
تعفن الاخطا كما انه علة لنبوت الحمى لزيد كذلك هو علة للحمى نفسها
وقد لا يكون كذلك بل يجوز ان يكون معلولا للاكبر كما في قولنا هذه
الحمى تحرك اليها النار وكل خشبة تحرك اليها النار فنعقد وصفتها
فان تحرك النار علة لوصول النار مع انه معلول للنار وفي المثالين
والاوسط في برهان الان ان كان معلولا لوجود الحكم في الخارج يسمى
دليلا كما في قولنا زيد مجوم وكل مجوم متعفن الاخطا والالم يسمى باسم
خاص كما في قولنا هذه الحمى تشبه غبا وكل حمى تشبه غبا فهي محرقة فان

الاشارة غبا ليس معلولا للاخرى بل كلاهما معلولان لغيرهما المتعقبة
خارج العروق **فاما** غير البقينيات فستة مشهورات وهي
قضايا يحكم بها الاعتداف جميع الناس بها لمصلحة عمارة او رقة او حمية
او انفعالات من عادات وشرايع وآداب والفرق بينها وبين
الاوليات انه الاشارة لو خلت هو ونفسه مع قطع النظر عما وراء عقله
لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم قبيح والعدل حسن وكشف
العورة مذموم ومراعاة الضعفاء محمود ومن هذه ما يكون صادقا
وما يكون كاذبا ولكل قوم مشهورات ولاهل كل صناعة مشهورات
بحسبها ومسميات وهي قضايا يستعمل من انفسهم وبني عليها الكلام
لدرجته كسليم الفقهاء اصول الفقه والقياس المؤلف من ما بين يسمى
جه لا والغرض منه اقناع من هو قاصر عن ادراك البرهان والزام الخصم
ومقبولات وهي قضايا تؤخذ ممن يعينه فيه اما لا مرسم او لا مرزعة
ودين كما اخذت من اهل العلم والدين ومطلوبات وهي قضايا
يحكم بها اتباعا للظن كقولنا فلان يطوف بالليل فهو سارق والقياس
المؤلف من ما بين يسمى خطابة والغرض منها ترغيب السامع فيما ينفعه
من تهذيب الاخلاق وامر الدين ومخدرات وهي قضايا اذا اوردت
على النفس اثرت فيها تاثيرا عجيبا من قبض او بسط كقولهم الخزي اقوت به
سبالة والعسل مرة متوقعة والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه
انفعالات النفس بالترغيب والتنفير ويروجه الوزن والصوت الطيب
ووهيما وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة كقولنا
كل حسوس فهو مشا اليه ووراء العالم فضا لا ياتى به ولو لا دفع العقل والشرايع

كانت من الاوليات وعرف كذب الوهم لموافقة العقل مقدمة
القياس الناتج لتقبض حكمه وانكار نفسه عند الوصول الى النتيجة والقياس
المؤلف منها تسمى سفسطة والغرض منها اتمام الحضم وتعديلة **اقول**
اما المشهورات فهي قضايا تعتبر تظاير اراء الكثر عليها كالحسن الاحسان
الى الاباء او اراء الاكثر كوحدة الاله او اراء طائفة مخصوصة كاستحسان
السلس فان قلت المشهورات قد يكون يقينية بل اولية فكيف
تجعل من غير اليقينية قلت المراد ان المشهورات لا يعتبر فيها اليقينية
ومطابقة الواقع بل الشهرة فيه وتطابق الآراء سواء كانت يقينية
او لا فبعض القضايا يكون اوليا باعتبار وقد تبلغ الشهرة الى حيث تشبه
بالاوليات ويترك بينها بان العقل الصحيح الذي لا يظن الى غير تصور فين
يحكم بالاوليات من غير توقف دون المشهورات ولذلك قد يتطرق
التغير اليها كاستحسان الكذب اذا اشتغل على مصلحة عظيمة بخلاف الاوليات
فان الكل لا يتصرف بالقياس الى جزاء اصلا واما المشهورات فهي قضايا خارجة
احد الخصمين مسلمة من صاحبه ليستفي عليها الكلام او يكون مسلمة فيما بين
اهل تلك الصناعة والقياس المؤلف من المشهورات والمسلكت سواء
كانت مقدمة من نوع واحد او من النوعين يسمى جدلا فهو قياس
مؤلف من قضايا مشهورة او مسلمة لانها قول اخر والمراد ان قضايا
تؤخذ من حيث انها مشهورة او مسلمة وان كانت في الواقع يقينية
بل اولية والحق انه اعم من البرهان باعتبار الصورة ايضا لا المعنى
فيه الناتج بحسب التسليم والتسليم سواء كان قياسا او استقراء او تمثيلا
بخلاف البرهان فانه لا يكون الا قياسا والغرض من الجدل اقناع من هو

قد صرح عن ادراك البرهان والزام الحضم فالجدل قد يكون مجبيا في بعض
الاراء وغاية سعيه ان لا يصير ملزما وقد يكون سائلا معترضا وما لو
وغاية سعيه ان يلزم الحضم واما المقبولات فهي قضايا تؤخذ من معتقد
فيه بسبب من الاسباب كالا بنيا والاوليا والحكم والشعرا وقد
يقبل من غير ان ينسب اليه احد كالا مثال السائرة واما المظنونات
فهي قضايا يحكم بها بسبب ترجيح جانب الحكم كقولنا كل من يطوف
بالليل فهو سارق والمراد بالظن الحكم بالطرف الراجح من طرفي
الحكم مع تجوز الطرف الآخر وان كان المستعمل اياها في الخطابات
يصرح بالتحزم بها ولا يتعرض لتجوز الطرف الآخر ويدخل فيها التجريبات
الاكثرية والمتواترات والحدسية غير اليقينية والقياس الذي يؤخذ
مقدماتها من حيث انها مقبولة او مظلونة تسمى خطابة وظاهر مثل
هذه العبارة ان الخطابة لا تكون الا قياسا والحق انها قد يكون
قياسا وقد يكون استقراء وقد يكون تمثيلا وقد يكون على صورة
قياس غير يقيني لانها كالموجبتين في الشكل الثاني بشرط نظر الانساج
وغايتها الاقناع والتمنع فيما يتفق والتنفير عما يفرق واما الحديات
فهي قضايا اذا اوردت على النفس اثرت فيها تاثيرا عجيبا من قبض
او بسط او نحوها سواء كانت مسلمة او غير مسلمة صادقة او كاذبة
واسباب التحميل كثيرة يتعلق بعضها باللفظ وبعضها بالمعنى بغير ذلك
والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه انفعال النفس بتقبض
او بسط او نحوها بغير ذلك مبداء فعل او ترك او رضا او سخط او نوع
من اللذات المطلوبة ولهذا يعيد الشعرا في الحروب عند الاستمارة

والاستغناء لا ينبغي ما غير ما وذلك لان الانسان لا يتجسس اطوع منهم للتصديق لانه
اغرب الذ ويروجه الا وزن والاشا وباصوت جلية والمراد بالوزن هيبة
بالغة لنظام ترتيب الحركات والسكنات وتساكبها في العدد والمقدار حيث يجد
النفس من ادراكها لذة مخصوصة يقارنها الذوق والقدرة كما نوا لا يعتبر في الشعر
الوزن وتيقنوا على التجسس والمحدثون اعتبروا معه الوزن ايضا والجمهور لا يعتبرون
فيه الا الوزن والمؤشور الآن واما الوهميات فهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم
الان في امور غير محسوسة وانما قيل بذلك لان احكام الوهم في المحسوسات
يصح فيها العقل ولما بق العقل والوهم كانت فيما جرى مجرى الهندسيات
شبهة الوضوح لا يكاد يقع فيها اختلاف راء واما في المعقولات العرفية
فكاذبة بدليل ان الوهم يساعد العقل في المقدمات البينة الانتاج وينازعه
في النتيجة كما في قولنا الميت جاد وكل جاد لا يخاف منه واحكام الوهم مشهور
في الاثر لانه اقرب الى المحسوس وادق في الضمائر والقياس المؤلف منها يسمى
سفسطة والنقض منها اسكات الخفم وتعذيبه واقوى منافع معرفتها اجترار
عنها **ف** والمغالطة قياس نفسه صورة بان يكون على هيئة مخصوصة منبهة
الاختلاف شرط معتبر بحسب الكمية او الكيفية او الجهة او مادة بان يكون المقدمة
والمطابقة واحدا لكن الاتفاق مترادفة كقولنا كل انسان بشر وكل بشر
ضاحك فكل انسان ضاحك وكاذبة كشيبة بالقاذفة من جهة اللفظ
كقولنا لصورة الفرس المنقوش على الخيل انها فرس وكل فرس ضاحك ليسنج
ان تلك الصورة ضالة او من جهة المعنى لعدم مراعاة وجود الموضوع
في الموجهة كقولنا كل انسان فرس فنوات ان وكل انسان فرس فهو فرس
ليسنج ان بعض الانسان فرس ووضع الطبيعية مكان الكلمة كقولنا الانسان

حيوانا وحيوانا جنس ليسنج الانسان جنس واخذ الامور الذهنية مكان العينية
وبالعكس فعليك بمراعاة كل ذلك لتلاقي في اللفظ المستعمل للمغالطة سفسطة
ان قابل لها الحكم ومشاعني ان قابل بها الجدل **ف** والمغالطة قياس فاسد
صورة او مادة وتبالي ف من القضايا المشبهة بالاولى او بالمشهور
من جهة اللفظ او المعنى والوهميات مشبهة بالمشهورات معنى فادة
المغالطة اعم منها والمغالطة لا تفيد بحسب الذات بل بحسب المشابهة
ولولا تصور التمييز لما تم للمغالطة صناعة والمنقذون كانوا يستوفون
مباحث الصناعات الخمس يتبينون شرائطها واحكامها ومنافعها وما
يتعلق بها والشيخ اقتصر في بعض مختصراته على البرهان والمغالطة لان
منافعها شاملة لكل واحد من يتعاطى النظر في العلوم بحسب افراد اما
البرهان فبالذات كعقود الاغذية المحتاج اليها واما المغالطة فبالفرض
كعقود السموم المحترز عنها بخلاف الثالث الباقية فان منافعها انما هي
بحسب الاشتراك في مصالح التمدن اعني اجتماع الناس مع بني نوعه
للسعادون والمتشرك في تخصيص ما يحتاج اليه في بقا الشخص او النوع
من الغذاء واللباس وغير ذلك ثم انما اخرون اقتصر على شئ
من مباحث المغالطة وجعلوا البرهان المخط بالذات كان لم يكن شيئا
مذكورا ولا في الكتاب مسطورا وكسب الفلظ كثيرة منها ما يتعلق
بالمعنى والمتعلق باللفظ اما ان يتعلق بالمفرد بحسب جوهره او بحسب حاله
وهيئة في نفسه او بحسب حاله وهيئة الى صفة من خارج واما ان يتعلق
بالتركيب بحسب يقتضيه نفس التركيب او توهم وجود التركيب عند عدمه
او توهم عدم التركيب عند وجوده والمتعلق بالمعنى اما في نفس القضايا

بحسب طرافها او شيئا منها او في تأليف القضايا بعضها ببعض وفي تفصيل
 اطالة وما في الكتاب فان قيل وضع الطبيعية مكان الكلية كقولنا
 الانسان حيوان والحيوان جنس ليس من قبيل فساد المادة بل من فساد
 الصورة لغوات كلية الكبرى اجيب بان اصل الكبرى هنا يصدق
 طبيعته وح يفسد الصورة ويكذب كلية وح يفسد المادة فحصل
 فساد القياس ههنا من جهة المادة نظرا الى لغوات الصدق عند التعبير
 عنها بالكلية وفي الجمل مع من جهة الصورة نظرا الى لغوات كلية الكبرى
 عند التعبير عنها بالطبيعة ومعنى كلامه انه اذا وقع قضية لا يصدق الا
 طبيعية مكان قضية يجب ان يكون كلية كالمثال المذكور كان القياس فاسدا
 من جهة المادة اذا عجز عنها تلك القضية بطريق الكلية والمذكورة شرح
 الاثبات ان مثل هذا من فساد المادة فطحا لانه قال الفيلسوف المرجع
 الى مادة القياس هو ان يكون القياس شاملا على مقدمات لو وصفت
 بحيث يكون مسلمة لما كانت على هيئة قياس لو وصفت على هيئة قياس
 خرجت عن ان تكون مسلمة وقوله واخذ الامور الذهنية مكان العينية
 مثاله ان يقال لو كانت الباري متغيا في الخارج لكان امتناعه محال
 في الخارج فيكون الموضوع بالامتناع متحققا في الخارج لان تحقق الصفة في
 الخارج تقتضي تحقق الموضوع فيه ضرورة والغلط فيه ان الامتناع من
 الامور الذهنية التي لا تحقق لها اصلا واخذ الامور الخارجية مكان الذهنية
 مثل ان يقال الجوهر موجود في الذهن وكل موجود في الذهن فهو عرض
 قائم به فالجواب عرض والغلط فيه ان الحكم بالعرضية انما هو على صورة
 الحسنة في العقل دون الموجود الخرجي والمستعمل للمغالطة ان لم يعرف ذلك

فهو مغالطة لنفسه والافان قابل بها الفيلسوف سمي سوفسطائيا وان
 قابل بها الجدل سمي مشاغبيا والفيلسوف تعريب فيلسوف ومغناه محب
 الحكمة ومنه اشتقت الفلسفة وسوفسطا مأخوذ من سوف وهو الحكمة
 ومن اسط هو التلبس ومعناه الحكمة المموهة ومنه اشتقت السفسطة
قال البحث الثاني في اجزاء العلوم وهو موضوعا وقد عرفنا ومباهي
 حدود الموضوعات واجزائها وجزئياتها واعراضها الذاتية والمقدّمات
 الموجودة على سبيل الوضع كقولنا ان الفضل بين كل نقطتين يحيط مستقيم
 وان الفضل ما يبعد وعلى كل نقطة من دائرة والمقدّمات البينية بنفسها
 كقولنا المقادير المسبوبة لشيء واحد متساوية ومسائل وهو القضايا التي
 تتطلب نسبة محولاتها الى موضوعاتها في ذلك العلم وموضوعاتها قد يكون
 موضوع العلم كقولنا كل مقدار اما مشترك او مباين وقد تكون اومع عرضي
 ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع بالحيط به الطرفان وقد يكون نوعه
 مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قائم على خط فان زاويتي جنبيه قائمتان او
 متساويتان لها وقد تكون عرضا ذاتيا كقولنا كل مثلث فان زواياه مثل
 قائمتين واما محولاتها فخارجة عن موضوعاتها لا متساوية ان يكون خروا شيئا
 مطلوبها بالبرهان اثبوت له ولكن هذا اخر كلامنا في هذه الرسالة الممددة
 الواجب جوده والصلوة على خير خلقه محمد وآله اجمعين **فخر** اجزاء العلوم
 ثلثة الموضوع والمبادئ والمسائل اما الموضوع فهو ما يبحث في العلم عن اعراضه
 الذاتية كما عرفت ومعنى كونه جزءا من العلم انه لا بد للعلم من تحقق الموضوع
 وكونه بين الوجود بنفسه او مبرهنا عليه في علم اخر فوقع الى ان ينتهي الى العلم
 الاعلى الذي موضوعه الموجود من حيث هو موجود لان ما يعرف بثبوتة كيف

يطلب ثبوت شيء له وهذا المعنى مع شهرته ووضوحه قد خفي على الناس حتى
حتى قال انه ان اردت بذلك التصديق بالموضوعية فليس من اجزاء
العلم لعدم توقعه عليه بل من مقدمات الشروع كما سبق وان اردت تصور
الموضوع فهو من المبادى وليس جزءا على حدة واعلم ان العلم الواحد قد يكون
له موضوع واحد اما على الاطلاق كالعدد والحساب اما من جهة ما يعرض
له عارض اما ذاتي كالجسم الطبيعي من حيث تغير العلم الطبيعي او غريب
كالكرة المتحركة لعلها وقد يكون له موضوعا بشرط ان يكون مناسبة
ووجه التماس تشريكها اما في ذاتي كالخط والسطح والجسم اذا جعلت
موضوعا الهندسة فانها تشارك في المقدار واما في عرضي كبدن الانسان
واجزائه واحواله والادوية والغذية وما يشاكلها اذا جعلت جميعها
موضوعا علم الطب فانها تشارك في كونها منسوبة الى الصحة التي هي الغاية
في ذلك العلم وكما ان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات كذلك تمايزها
وتباينها فاذا كان بين موضوعي علمين عموم وخصوص فان كان العام جنسا
للخاص فالعلم الذي موضوعه الخاص يكون بحث الآخر وجزأ منه كعلم
المجسم الذي موضوعه الجسم التعليمي فانه جزء من علم الهندسة الذي موضوعه
المقدار وان لم يكن العام جنسا للخاص بان يكون الموضوع شيئا واحدا
مطلقا في احد العلمين ومقيدا في الآخر كالأكبر المطلق والمقيدة بالكرة
لعلمها او يكون الموضوع شيئين والعام عارض للخاص كالوجود للفلسفة
والأول والمقدار للهندسة فالعلم الذي موضوعه الخاص يكون بحث الآخر
لكن لا يجوز جزأ منه واذا لم يكن بين الموضوعين شيئا واحدا اختلف بحسب
قبة بن مختلفين كجرام العلم للهية من حيث الشكر والعلم السها والعلم من

حيث الطبيعة او يكون شيئين مختلفين يكون بينهما تشارك في البعض
كموضوعي الطب الا خلافا للتشارك في البحث من القوى الانسانية
لكن من جهتين مختلفتين او لا يكون تشارك وحيث اما ان يكونا مع
تحت ثالث فيكون العلمان متساويين في المرتبة كالهندسة والحساب
او لا يكونا كذلك وحيث ان كان احد الموضوعين مقارنا لآخر فانه
تختص بالآخر كالمعلم الباحث عنه من حيث بحث عن تلك الاعراض
موضوعا تحت العلم بالبحث عن الآخر كما لو سقي تحت الحساب من حيث ان
البحث في الموصفي عن النعم من حيث يعرض لها نسب عديدة مقتضية
للتأليف وتلك النسب من جهة اذ كانت مجردة ان يبحث عنها في علم
الحساب ان لم يكن احد الموضوعين مقارنا لآخر فانه يباحث عنها
علما متساويين مطلقا كالطبيعي والحساب بالجملة فالعلم انما يصير علما
على حدة لانه يفرض موضوعا من الموضوعات ويبحث عن اعراضه الذاتية
وان لم يكن كذلك تدخلت العلوم وصار النظر ليس موضوعا مخصوصا
بل في الموجود المطلق فكما العلم الخفي علما كليا ولم يكن العلوم متباينة
مثلا علم الحساب جعل علما على حدة لانه جعل له موضوع على حدة هو العدد
وصاحبه ينظر فيها يعرض للعدد من جهة ما هو عدد فلو كان الحساب ينظر
في العدد من جهة ما هو كم او كما صاحب الهندسة ينظر في المقدار من جهة
ما هو كم لكان الموضوع لهما الكم لا العدد والمقدار وكذا لو كان الحساب
ينظر في العدد من جهة ما هو موجودا لانه ينظر فيها يعرض للوجود من
حيث هو موجود فكان لحساب لا يفرق الفلسفة الاولى وعلى ذاتي
كذا في الشفاء واما المبادى فهو الاشياء التي يبنى عليها العلم وهرات

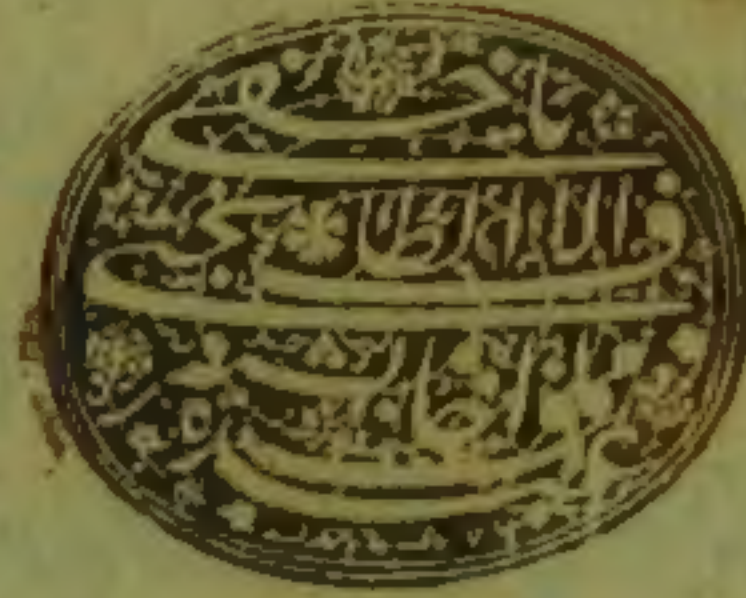
تصورات وتصديقات فالتصورات هي حدود اشياء تستعمل في ذلك العلم وهي اما موضوع العلم الذي يصدر عليه انه موضوع لذلك العلم لا مفهوم الموضوع فان حده ليس من اجزاء العلم وذلك كقولنا في الطبيعة الذي هو موضوع الجسم الطبيعي هو الجواهر القابل للابعا والاشياء واما جزء منه كقولنا الهيولى هو الجواهر الذي من حيث انه القبول فقط واما جزء تحت كقولنا الجسم البسيط هو الذي لا يتألف من اجسام مختلفة الصورة واما عرض ذاته له كقولنا الحركة كمال اول ما هو بالقوة من حيث هو بالقوة والتصديق بوجود الموضوع وجزءه يكون متقدما على العلم والتصديق بوجود الاعراض الاعراض الذاتية انما يحصل في العلم نفسه فحدود الاولين يكون حدودا بحسب الماهيات وحدود الثالث اذا صودر بها يكون حدودا بحسب الاسماء وان يصير بعد التصديق بوجودها حدودا بحسب الماهيات والتصديقات هي المقدمات التي منها يتألف قياس العلم وينقسم الى مقدمات غير مبينة بحسب تسليمها لبيني عليها ومن شأنها ان تبين في علم اخر اعلى وهو الاكثر او اسفل بشرط ان لا يكون مبينة على ما يبين بها في العلم الاعلى انما يصير البيا دورا وذلك كما متناع تألف الجسم من اجزاء لا يخرج في ثبوتها في الالهيات لاثبات الهيولى ويبين في الطبيعي فهي مبادي القياس الى العلم المبني عليه ومباني القياس الى العلم الاخر وهذه ان كانت تسليمها مع مسامحة ما وحسن الظن بالعلم سميت اصولا موضوعية كقول اقليدس في اول الهندسة لنا ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان نغير باي بعد شيئا وكل نقطة ثلثا دائرة وان كانت مع استنكار او تشكك سميت مصادرا كقول اقليدس اذا وقع خط على خطين وكانت الزوايا

الداخلتان في جهة اخرى من خطين فان الخطين اذا اخرجتا في تلك الجهة يتقيان وقد يكون المقدمة الواحدة اصلا موضوعا عند شخص ومصادرة عند اخر والى مقدمات مبينة بحسب تسليمها وبسبب التقينا المتعارفين وهما المبادي على الاطلاق وهما تأمل يستعمل في جميع العلوم كقولنا شئ الواحد يكون اما ثابتا او منقيا ولا يحسن ذكرنا في العلم الا بالقوة واما خاص بعضها كقولنا الاشياء المساوية لشئ واحد متساوية واذا اورد المقدمات البينة في فروع العلوم بحسب تخصيصها بذلك العلم لمحسن التخصيص قد يكون بالجزئين كما يقال في الهندسة المقدما اما مشارك واما مباين فخصص الموضوع الذي هو الشئ بالمقدار والمحول الذي هو المثبت والمنفي بالمشارك والمباين وبهذا التخصيص صارت القضية خاصة بالهندسة وصالحة لا تعد في صدرها وقد يكون بالموضوع وحده كما يقال المقدار المساوية لمقدار واحد متساوية فخصص الموضوع الذي هو الاشياء بالمقدار ولزم تخصيص المحول ايضا لان المساوية المقدارية غير المتساوية العددية واما المسائل فهي العقنايات التي تطلب في ذلك العلم نسبة محولاتها الى موضوعاتها بالبرهان فهي لا يكون الاسمية وهذا مما لا خلاف فيه لاحد والقول باجمال كونه غير كسبية بعيد جدا او موضوعا المسائل قد تكون موضوع العلم اما مجردا كقولنا في الهندسة كل مقدار اما مشترك واما مباين والمقدار لموضوع الهندسة ومعنى مشاركة المقدارين ان يكون لهما مقدار واحد يقدر بهما جميعا والمباينة بخلافها واما مع عرض ذاته كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان فالمقدار هو الموضوع وقد اخرج مع

عرض ذاتي له وهو كونه وسطا في النسبة أي كونه بين مقدارين نسبة
 إلى واحد هما مثل نسبة الأخر إلى كاربعة أو ربع مثلا بين اثنين وثمانية فانها
 نصف الثمانية كما ان الاثنين نصف لها ومعنى كونه ضلع ما يحيط به الطرفان
 ان حاصل من ضربيه في نفسه مثل حاصل من ضرب احد الطرفين في الاخر فان
 الحاصل من ضرب الاربعة في نفسها ستة فلهذا حاصل ضرب الاثنين في الثمانية وقد
 يكون نوع موضوع العلم اما مجردا كقولنا كل خط يمكن تنصيفه ونحو نوع من المقارر
 واما مع عرض ذاتي له كقولنا كل خط قائم على خط فان الزاويتين الحادثتين عن
 جنبيه قائمتان او مساويتان لقائمتين فالخط اخذ مع كونه قائما على خط
 وهو عرض ذاتي له وقد يكون عرضا ذاتيا للموضوع كقولنا كل مثلث فان زوايا
 المثلث مثل قائمتين فاعلمت عرض ذاتي للمقدار وقد يكون نوع العرض الذاتي
 كقولنا كل مثلث متساوي الساقين فان زاويتي قاعدته متساويتان
 فاعلمت الموضوع نوع من المثلث واما محولات المسائل في الاعراض الذاتية
 للموضوع لاقتضاء ان يكون ذاتيا له او اعراضا غريبة اما الاول فلان ذاتي
 الشيء يجب ان يكون معلوما قبله ونائبا له فيمتنع كونه مطلوبا بالبرهان فان قيل
 كونه نفس الصورة جوهر احد لمطالب العلمية مع ان الجوهر حسن لها حجب
 بان النفس اعرفت في اول الامر لان حيث ما يتباين من حيث انها شئ ما
 يتصرف في الجسم ويصدر عنها اثر فيه والجوهر الموطا اثباته لهذا المفهوم ليس
 من حيث هو هذا المفهوم بل من حيث هو حسن للماهية المسماة بالنفس التي
 لم يحصل في العقل الا بعد العلم بجوهريتها وكذا القول في الصورة وما يجري مجراها
 واما الثاني فلان كل صناعة موضوعا في نظر صاحبها فيما يعرض له من جهة
 ما هو ذلك الموضوع واعراضه الغريبة لا محالة تكون عارضة لشي من جهة

ذلك الشيء ويكون اعراضا ذاتية له فلو وقع لنظر الصانع فيها كذا موضوعها هو
 ذلك الشيء لا ما فرض موضوعها ويصير صناعة صناعته اخرى مثلا لو كان الطبيب يطيب السوء
 العارض للانس من جهة ما هو جسم مركب تركيبا تالفا له ان ينظر فيها بعرض الجسم
 المركب من حيث هو جسم مركب وكذا الطب عين العلم الطبيعي كذا في الشفا فان قيل
 نحة بعض الصناعات باعتبارها عن الاعراض الغريبة اللاحقة للموضوع من جهة امر اخر
 كالزوجة والفردية والاولية والمركبية في الحساب وكذا الاستقامة والاختنا والمساواة
 واللام واة في الهندسة فان كلاما من ذلك انما يلحق العدد والمقدار من جهة
 كونه عددا مخصوصا ومقدارا مخصوصا والقوم بعدها من الاعراض الذاتية
 ويبحثون عنها ونحة بعض الاعراض الذاتية بالتفسير السابق في صدر الكتاب مما لا
 يرتفع في بحث الصناعة عنها وبعدها من الاعراض الغريبة وذلك لان الاعراض
 اللاحقة للموضوع من جهة جزئه الاعم كالسواد والحركة لها في بابها كذا في
 لا يختص بموضوع الصناعة فالجواب عن الاول ان العرض الذاتي قد يكون حيث
 لا يخلو عنه الموضوع لا مطلقا بل بحسب المعايير التي لا يخرج عنه وعن معايله كما في
 قولنا العدد انا زوج واما فرد وقولنا الخط انا مستقيم او منحني وحيث يكون
 العرض الذاتي في التحقيق هو كونه موضوعا احد الامرين كقولنا العدد زوجا
 او فردا او كون الخط مستقيما او منحنيا وعين الثاني انهم اختلفوا في تفسير العرض
 الذاتي وفي ان الاعراض التي لا تختص بالموضوع بل تنحصر من جهة جزئه الاعم
 هل تسمى اعراضا ذاتية ام لا فمن فسر العرض الذاتي بوجه لا يدخل فيه
 ما هو اعم من موضوع الصناعة فلا اشكال عليه ومن فسر به ما يدخل فيه
 ذلك على ما سبق فعدا شدة في الاعم عند الاستعمال في الصناعة ان يختص
 بالموضوع فانما نسبة تخصيصه في المقادير بالنسبة المعذارية وفي الاعداد

وفي الاعداد بالعددية واما على وجه العموم فلا يعتد به في الضمان ولا يحفل
 من الآثار المطلوبة بالانفاق والتكسب بهذا القدر من مباحث الموضوع
 والاعراض الذاتية فان الاستقصاء فيها مما لا يليق بهذا الكتاب والله
 اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ثم الكتاب بعنوان الله الملك
 الوهاب على يد اضعف الطلاب كثير العصيان
 عزيز النسيب الراجي من العفو الغفران
 عبد الرزاق بن الحاج محمد البيهقي
 وهو من بلاد كردستان
 غفر الله لهما وآلهم
 اجمعين



Süleymaniye Kütüphanesi
 Kısım | Hacı Beşir Ağa

ان صليت
قال ان قوله بل الحق ولم قصد بل في وجه ارتباطه الى ما قبله وعلى
الشارح والخواص ان يبين ارتباطه الى ما قبله ولم يبين لهم
وتشديد القافي فيهم من قول الشارح فلا يكتفى ان يقولوا بضم الهمزة
وكسر الحاء وبتحقيقها قلنا الصواب ان يقولوا بضم الهمزة وقرآن البعض
ليس بسديد بل انهم لم يفهموا مراد الشارح واتبعهم بمجرد القصار
يحدسهم الى انعامهم واما الله اعلم بالصواب
والحال ان لا اظن ابنة

ان قلت قال الشرح والمحو ولم يصح ما يورده صاحب المصنف في جوابي الخ لا ينبغي
الرجوع الى ما قبله قبل على الشرح هذا التعريف باطل ايضا لان هذا التعريف
يصدق على الكوائف فقط الا انهم لا يقولون
ان يعرفوا ان هذا التعريف ان مراده الشرح
بالتعريف هذا الثاني هذا ان الاصل كان
صادقا في النفس الامراة وصرح صدق